

تراثنا

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

العُقُودُ المُفَصَّلَةُ
في الأحْكَامِ المُؤَصَّلَةِ

تأليف
الفقيه الفاضل الشيخ
سالم بن حمود بن شامس السيابي

الجزء الأول

١٤٠٢هـ /١٩٨٢م

سلطنة عمان
وزارة التعليم العالي
المكتبة
الرقم العام :
الرقم المخاص :

خيار الاعسار بالصداق

والخلف فى الاعسار بالصداق ... كذاك عجزه عن الانفاق
قيل اذا اعسر فالخيار ... لها بذا قد جاءت الآثار
ان رضيت تقيم أى فى عصمته ... اولا فلا يقهرها بحيلته
كأنه احتال عليها والهدى ... يأبىٰ لهذا الحال اذ فيه الردى
فالعسر بالصداق قطعا يوجب ... للعسر بالانفاق فيما نحسب
أما اذا اصدقها وقد عجز ... عن واجب الانفاق قطعا لم يفز
وعل بعضا قال فى الانفاق ... برخصة عن لازم الطلاق
يقول ان النص لم يبين ... من بعد اعسار ولم يعيِّن
تكون مثل المبتلاة فاعلما ... تصبر حتى تجدن المغنما
والحق ان ذالك نوعُ حَرَج ... فى الدين فلتمنح جَمِيلَ المخرج
وها هنا للعلما أقوال ... يطلبها من اهلها الرجال
لا يسع المقام نظم الكل ... لكى نسوق ما كمثل الأصل
وبعضهم أجَّل هذا المعسرا ... عاما لكي يدفع عنه الضررا
وبعضهم بسنتين قد حكم ... قاس على العاجز فيه فالتزم
وبعضهم قال غريمُ زوجتهْ ... أي كالغريم حيث بانت عسرتُه
لم ير للتفريق وجها فاعلما ... وها هنا الانفاقَ هذا ألْزِمَا
مع عجزه عن واجب الانفاق ... يؤخذ بعد ذاك بالطلاق
وهي متى تمنع نفسها فلا ... نقول جارت بل لها قد حُلِّلا
حتى اذا ساق لها الصداقا ... تمتثلن وتلزم الوفاقا
هنا تطيعه لِمَا أرادا ... إذ كان حقها عليها عادا
وعند عجزه عن الانفاق ... فعندنا يؤخذ بالطلاق
حيث عليه ها هنا إطعامُها ... كسوتها وصونها اكرامُها
أتقعدن ببيته فى حال ... جوعٍ عرىً هذا من المحال
كيف تعيش وهي فى جوع والم ... ليس بهذا اللهُ فيها قد حَكم
يقول انفقوا عليهن وَمَن ... يُقدَرْ عليه رزقه لم ينفقز

مفهومه ومقتضى الاحوال ... تطليقها شرعا بهذا الحال
من لطف ربنا هنا قد سكتا ... عنها عساها تكتفى بما أتى
والحال إن لم ترض منه العُسرا ... يطلقن كي يدفعن الضرا

الفقد

والفقد فى الاسلام فى عهد عمر ... كان كما حكاه اقطاب الأثر
ترفع أمرها إلى الحكام ... شاكية للأمر بالالزام
فيضرب الحاكم للمفقود ... مدة حكم صح فى الموجود
بأربع السنين للجهات ... لعله فى الحال بعدُ يأتى
وبعد ذاك يقطع العلاقه ... حاكمنا اذ ليس ثم طاقه
وعندما قد تم ذلك الأجل ... تعتد عدة الوفاة للرجل
والفقد عندنا له شرعا صُوَر ... خلاف ما الغير له قد اعتبر
فالفقد والغياب معهم واحد ... وعندنا شرعا له قواعد
فالفقد أن يركب امراً مخطرا ... وبعد ذلك المرام لم يرىٰ
كداخل فى الحرب أو قد طردا ... للسبع الضارى وخاض فى الردى
فذا مظنة الهلاك فاعلما ... فكان للفقد سبيلا معلما
ان تمت المدة حلت يا فتىٰ ... ويقسم المال على ما ثبتا
وقول من خصّص أمر الزوجة ... من دون ماله بغير حجة
لم يك بالمصيب فيما قالا ... اذ النكاح قد يفوق المالا
أقرب للدين النكاح فاعلما ... كيف يؤخرن أن لا يقسما
فالمال عندى اهون الاشياء ... يقسم بعد الحكم بالفناء
حين حكمنا بالوفاة نقسم ... أمواله حيث النكاح نهدم
أما المخالفون حين حكموا ... بالفقد أمر المال عنده أحجموا
وخلطوا الاحجام بالتناقض ... فى الفقد والغياب بالتعارض
ان الغياب عندنا أن يخرجا ... مسافراً فيما أبيح مخرجا
يخرج تاجراً كذاك مُكتسب ... لنفسه وللعيال محتسب
او كان للحج خروجه عُلِم ... وغاب فى أي البلاد ما علم

لم يأت عنه خبر في بلد ... أو في مكان صح أي عن سند
يَحكم بالغيبة فيه الحكمُ ... بمدة للاحتياط تعلم
قد قيل سبعون من الأعوام ... تلك أجَلٌّ أجَل المنام
لها الحديث قد أشار فاعلما ... وزاد بعضهم عليها فافهما
فقال فيه مائة أعواما ... للاحتياط قرَّرت تماما
وبعضهم قد قال خمسون عَدَد ... وقيل بل تسعون في نقل ورد
وبعضهم قال ثمانون سَنَه ... للاحتياط عندهم مستحسنه
وبعدها يحكم قاضي البلد ... عليه بالموت وقسم السبد
وبعضهم أوقف أمر الزوجة ... فلا تحل عنده بالمدة
وجاء في المفقود عند القوم ما ... خالف أقوال الهداة العلما
حتى يصح موته بحجة ... ودون ذاك منعوا للزوجة
واعتبروا ذلك أموراً وقعا ... للابتلاء ها هنا فاستمعا
وحكموا فيه بحال بِسَنَه ... وقد رأوها حجة مستحسنه
لكنهم قد فصَّلوا في الفقد ... بغير ما يجدى لهذا القصد
حكم الأسير حكمه مع بعض ... والحال هذا لا يكون مرضي
لا تتزوج زوجة والمال ... يبقى إلى ان يتجلى الحال
وذا من المشاكل المعقوله ... وانها قضية معلوله
وان يكن في حرب المسلمينا ... يحكم بالموت فع التبيينا
ولست ادرى وجه ذا التفصيل ... وانه خال من التأصيل
فالحرب كالحرب ولا يختلف ... امر الحروب وهو أمر يعرف
وبعضهم يقول بُعد الموضع ... معتبر كالقرب أيضا فاسمع
معناه ما كان قريبا أمكنا ... بيان أمره وذاك استُحسِنَا
واختلط النابل فيه فاعلما ... بجابل كما تقول الحكما
والنظر الأصلح فهو المعتمد ... ان نأخذن به اذا المرء فُقِد
من بعد أربع السنين تخرج ... زوجته وذا عليه عرجوا
والمال يقسمن بعد الحكم ... بموته عند أهيل العلم
وان أتى خيِّر في زوجته ... وأوكس الخالين مع رغبته

ان يرغبن فى زوجة تخرج من ... عصمة زوجها الاخير فاعلمن
لكنها تعتد منه فاعلما ... عِدّتُها تكشف منها الرحما
تبقى بعقده الذى تقدما ... كأنها لم تخرجن منه فاعلما
وعاد ما له عليه مطلقا ... حسب أصول العلما تحققا
وان يكن من بعد قسمه تلف ... يضمنه تالفُه عن السلف
أو صح أفلاس فدينا قد غدا ... فى ذمة المفلس هذا قُيِّدا
فعندما استطاع له يؤدى ... وما بقى منه فقل بالرَّد

حقوق الزوجين فيما بينهما

ان الحقوق فى الأنام تجب ... لبعضهم بعضا حقوقا تطلب
من ذلك الزوجان فى الاسلام ... لهم حقوق جئن بالالزام
فيلزم الزوجَ حقوقُ زوجته ... طعامها كسوتها فى عصمته
نص على ذلك قول الله ... فى الذكر قد جاء بلا اشتباه
وفى الحديث هكذا قد وَرَدا ... نصا عن الهادى الأمين أحمدا
ذلك واجب بلا خلاف ... مؤثراً عن قادة الاسلاف
فتلزم الزوجَ حقوقُ الزوجة ... بعد الدخول أو حصول الدعوة
اذا دَعَوه للدخول وجبت ... او وقع الدخول فرضها ثبت
وهي هناك من تأهلت له ... وكان بالغا فلا تجهله
أما الصبي حكمه كالعدم ... لكن على الوالى بهذا فاجزم
فانه هو الذى تسببا ... او لا فلا أي لم يكن قد وجبا
وان تكن صغيرة فى حد من ... لم تتأهل للجماع يُهدرن
وبعضهم أوجب للانفاق ... للزوجة قد قيل بالاطلاق
حيث الدليل اطلق الحكم هنا ... ومدعي التقييد فليبيِّنا
بعضهم يرى لها حيث حصل ... تمتع بها على أصل نقل
وبعضهم يقول حيث انحبست ... له فرزقها عليه قد ثبت
وهل لها قدر وحد يعرف ... وقيل لا حد لها فيوصف
وقيل حدها بحكم العاده ... فى قومها بعض كذا أفاده

وقيل بل طعام أهل البلد ... ومالهم هناك من تعود
وقيل حسب مقتضى الأحوال ... للزوج والزوجة فى الأموال
وقيل بل بحسب الزمان ... وهكذا بحسب المكان
وكلها داخلة فيما سبق ... والشرع لا يوجب إلا كل حق
وبعضهم قدَّرها فى الموسر ... كمثل ما حررها فى المعسر
ان على الموسر مدين اعلما ... يلزمه من نوع ما قد طعما
ثم على الأوسط مد معه ... اي نصف مدها هنا يتبعه
ثم على المعسر مد فافهم ... مراتب الناس لها فاستلزم
ذلك فى الآثار قد تقررا ... عن الهداة العلما محررا
لكل يوم هكذا فى الاثر ... وأنه عندى من المستنكر
بل عادة الناس هنا قد تلزم ... وذاك فى القرآن أمر يعلم
يقول من أوسط ما أطعمتم ... أهليكم وهو الصحيح فاعلموا
كل زمان فله طعام ... يلزم منه ها هنا الاطعام
فالتمر والخبز لقوم يعلم ... والأرز فى قوم تراه يلزم
وحسب عادة البلاد يلزم ... لها الغداء والعشاء فاعلموا
ثم الادام هكذا بحسب مَا ... يعتاده الناس كما قد علما
فاللحم والأسماك والألبان ... بذلك اعتاشت هنا عُمان
ليس لها ترفُّهُ فى المطعم ... إلا على الرضى يقال فاعلم
واختلفوا فى خادم الزوجة هل ... يلزم زوجَها بحكم قد عُقِل
قيل نعم إذ هي فمن يخدم ... وانه بذاك كان يعلم
يلزمه لها الذى قد كانا ... فى أهلها فلتعرف البيانا
لكنه هل واحد أو أكثر ... يلزمه لها إذا هم كثروا
ذلك حسب ماله تحتاج ... فى بيتها وذا هو المنهاج
ان كان لا يكفى هناك واحد ... قاعدة قامت بها المراشد
قيس على الاسكان الاستخدامُ ... فى حق من كان لهم خدام
والخلف فى الناشز والحق فلا ... شيء لها فى قول جل الفضلا
حقوقها بالامتثال تلزم ... لا بالنشوز وهو أمر يعلم

ان عموم النص مخصوصٌ بما ... كان من امتثالها فلتفهما
أما الإما ان كنا للسادات ... يخدمن لا تنفق فى العادات
وقيل حين ترجعن للزوج قد ... صح لها الانفاق قولا يعتمد
وقيل مهما كان زوج الأمة ... حراً فالزمنه بالنفقة
وسيد المملوك فهو ينفق ... زوجته حيث به التعلق
لا يملك المملوك شيئا فاعلما ... اذ صار مملوكا على ما فهما
فانه الكَلُّ على مولاه ... نكاحه كان به منشاه
إلا اذا مَكّنه السيد أن ... ينفق للزوجة قل هذا حسن
والزوج للاماء مهما كانا ... حراً عليه فافهم البيانا
او كان غايبا فمن أمواله ... تنفق أزواج بحسب حاله
من سعة له هنا أو فقر ... اذ كان ضامناً لهذا الأمر
ألزم نفسه فألزمناه ... ذلك حكما لازما نراه
والعدل واجب على الازواج ... ان جمعوا الاعداد فى اللجاج
ليس لهم ان يعدلوا لجانب ... ويترك الآخر للنوائب
ان النسا بالعدل أولى وأحق ... اذ شَرَهُ النفوس فيها وهو حق
وغيرة النساء فى الأنام ... أعظم قد صحت مع الأعلام
والطبع والعادة يشهدان ... بذاك فى كل بنى الانسان
طبيعة ذو العرش ألقاها على ... قلوبهن ليعيش ذا الملا
لو لم تكن غيرتهن تجنح ... رجالهن للهوى وتجمح
لكنما تراقِبُ الرجالُ ... خصامَهن وكذا الجدال
فالطبع للنساء جهراً يجمح ... قبل التروى لوبه تفتضح
لم تتمالك عندما تثور ... غيرتها ويكثر النفور
لذلك العدل به الله حكم ... ما بينهن وله الكل علم
وهدّد الهادى الرجال ونصح ... لهم عن الميل على الوجه الأصح
من حيث طبع المرء لا يزال ... قد يعتريه ويك الاعتلال
يأخذه طبعا لحب زينب ... فيترك الأخرى لهذا السبب
وان يكن ذاك فقد ضاق على ... باقى النساء وهو أمر عقلا

حينئذ أولى بأن يستعملا ... هنا الخيار للنساء مثلا
يقول هذا بيد الله العلى ... فمن ترد طلاقها فَلْتُقْبِلِ
ومن تريد أن تعيش عندى ... ترضى بما ترى بلا تعدى
فمن ترد طلاقها تطلق ... لعلها بغيره تَعَلق
ومن ترد تبقى فلا ملام ... علي ما فى ذلكم إلزاما
هنا يبر بالذى قد فعلا ... ويرفع الضرالذى تحصلا
ويبذل الجهد بما استطاعا ... للعدل والحقوق طرا راعىٰ
والله يدرى الحال منه قطعا ... كان قد أحسن ذاك صنعا
بيده كل الأمور فى الورى ... والخلق أسرى فى يديه قهرًا
يقلب القلوب كيف شاء ... ويعلم الطباع والأدواء
سبحانه دبر كل الخلق ... بحكمة بالغة فى الحق
فالأنبياء والأولياء كلهم ... قد اعتراهم فى النساء ميلهم
يقول ربى عملى هذا بما ... أملكه من قدرة فاعف لما
يجىء مَنْ مَالَ إلى واحدةٍ ... وشقه مَالَ إلى ذى الجهة
علامة عليه انه جنح ... يوما إلى واحدة وما صلح
وذاك فى الأخرى علامات ترى ... معروفة إلى صفات فى الورى
كغادر ترى عليه عَلَمًا ... دل على الغدر الذى قد حَرُما
ومن إمامه يكون قد سبق ... رأسَ حمار رأسه والكل حق
وهكذا تلك الشعاراتُ تُرى ... على أناس خُصِّصوا من الورى
كمثل ما لغيرهم شاراتُ ... دلت على ما فعل الهداة
كغرة الوضوء والتحجيل ... فانه لفعلهم دليل
وهكذا وكل فعل فله ... عند الإلٰه صفة تدله
فنسئل الله العلى الأحدا ... يعفو بفضله وينفى للردى
فانه الكريم ما يشاء ... يفعل فى الخلق ولا مراء
فالخلق خلقه ولا يسئل عن ... افعاله والعبد شرعا يُسئلن
والمصطفىٰ يقرع ما بين النسا ... اذا أراد سفراً وما أسا
حاشاه صلى ذو الجلال البارى ... عليه بالليل وبالنهار

لكنه اراد للاقناع ... لهن عن مضايق النزاع
اذ ربما تسيء ظنا واحده ... فتهلكن بذاك فادر الفائده
يرى طبايع الانام تجمح ... الى الردى وفى الهلاك تسبح
ولا تبالى اذ يثور الطبع ... وذاك أمر يقتضيه الوضع
فالله قد ركب للطباع ... فى الناس حكمة لسر داعى
والمرء موكول إليه الأمر ... خيرا وشرا وعليه الزجر
يترك ماضر وللخير فعل ... ففاز عند ربه عز وجل
وفاعل غير الذى منه طُلب ... فهالك بفعله ولا عجب
يقيم عند البكر سبعا ورَدا ... وثيب لها ثلاث عددا
فى اول الامر بهذا قيلا ... واطلب له ياذا النهىٰ الدليلا
والعدل والانصاف يقضيان ... عليه بالتساوى فى الأزمان
الا التى جاء بها صبيه ... بالسبع تمنحن فى القضيه
لتطمئن وتطيب ملبسا ... ومدخلا ومخرجا ومجلسا
تعلم فى السبع الذى لها وما ... ليس لها من عمل قد علما
وبعد ذاك مالها فى الحق ... شيء سوى هذا بوجه الصدق
كان يقيم المصطفى بالثيب ... قيل ثلاثا ذكروا فى الكتب
والسبع قد قام بها فى النقل ... مع زوجه عائشة للأصل
فكان هذا حجة متبعه ... فى ديننا ودعوة مشرعه
وقد رووا خلاف هذا والعمل ... عليه عند العلماء لم يزل
وخلفهم هل واجب أو مستحب ... ذلك بعض قال فيه قد يجب
وبعضهم يقول غير واجب ... بل سنة تبعث للتطايب
وهل على الزوجة ارضاع الولد ... ام لا فبعضهم لذلك الأمر رد
يقول لا وجوب الا الطاعة ... لزوجها كصفة البضاعة
تمتع بها لزوجها عُلِم ... والبعض قال بالوجوب فى الأتم
وخدمة البيت واصلاح الولد ... ألزمها بعض بذاك دون حد
والقول فى الجملة هذا يجب ... بينها حتى يطيب المذهب
الا اذا كانا بحال يخدم ... خدامهم ذاك فليس يلزم

وجه اللزوم لا أراه أبدا ... إلا مع الطيب فخذه مسندا
ليست أجيراً أخذت للعمل ... إلا اذا شاءت لذا لم تجهل
اما على الرفق أو التعاون ... بينها فهو من المحاسن
كل يقوم منها بواجب ... للعيش للحياة للتطايب
كان النبي يأمرن به على ... وجه الصلاح هكذا قد نقلا
لم يُلزمنَّ أحدا أن يخدما ... سواه من هذا القبيل فاعلما
لكنه حض على التعاون ... في مطلق الأزمان والأماكن
أما رضاع الابن ان لم يقبل ... من غيرها قامت بلا تمهل
ارضاعها له عليها لزما ... لا يترك الابن يضيع فاعلما
دنيئة كانت وان شريفه ... خفيفة تكون او عفيفه
وآية الرضاع لفظها خبر ... لكنه الانشايري أهل البصر
وتحضن الأم اذا ما طلقا ... لها وجوبا هكذا قد حققا
اذ الوعيد جاء عن خير البشر ... فيمن يفرقن أنثى او ذكر
من كان بين الأم والأولاد ... فرق قد خالف امر الهادى
يفرق الله تعالى البارى ... ما بينه ونسله الأبرار
يوم يقوم الناس للحساب ... وهو وعيد دون ما ارتياب
مسببة كانت هناك الأم ... أو أمة يعم هذى الحكم
والابن ان ميّز قيل يمنح ... هنا الخيار فيه ايضا صرّحوا
يلحق من يختاره بالأم ... أو بأب فاعرف بيان الحكم
وقيل لا يعقل مكان الاصلح ... وهو جلي جاء في المصحح
والشرع قد ألحقه بالأم ... فهو على الاصل بهذا الحكم
لكن إذا تزوجت تنقطع ... هنا حضانة لتلك تشرع
أنت أحق قال مالم تنكح ... وهو وجيه وارد للأصلح
معناه ان الزوج قد تولّى ... يوما عليها ولها تعلى
يصرفها في شأنه لا يقبل ... أبناءها ولا بهم يشتغل
وذا هو الاغلب في الرجال ... لا يقبلون ربة العيال
أو قبلوها أبعدوا الأولادا ... والكل تلقاه لهم قد عادى

إلا الأقل والاقل في الأثر ... كأنه على الشذوذ قد ندر
وبعد تلك الأم فالجداتُ ... وبعدها العمات والخالات
وبعدهن فالقرابات اعلما ... على نظام للجميع انتظما
لما كل من قالت أنا تنال ... بالشرع قد ينفسحُ المجال
والحمد لله الهدى في الشرع ... في ضمنه واصله والفرع

الانكحة الفاسدة

وافسد الشرع هناك أنكحه ... حيث أتت بحالة مستقبحه
لا يرتضيها الدين والاسلامُ ... من حيث قد صحت هي الحرام
من ذلك الشغار ليس يرتضىٰ ... كلا ولا نمنحه منا الرضىٰ
وهكذا المتعة فيها يختلف ... وحالها مستقبح لمن عرف
قد نسخت في اكثر الأقوال ... حينئذ ليست من الحلال
وبعضهم احلها ولا نرى ... تحليلها لما بها قد ذكرا
وخطبة المسلم يوما أي على ... أخيه في الاسلام لن تحللا
وقد مضى كلامنا مقدما ... فيها بما يَلزمُ قولا تُما
وهكذا النكاح للتحليل ... فهو حرام جاء عن تأصيل
يلعن فيه المصطفى من فَعَلا ... فانه الزنى ولن يحللا
والكل من ذلك قد تحققا ... في مذهب الصحب مقالا حققا
فلا نعيد القول فيه أبدا ... فانه بالحرام قد تأكدا
وبعضهم صححه(١) بالمهر ... يفرضه فيه لنيل الأمر
يفسخه الأكثر كان دخلا ... بها وان كان بها لم يدخلا
وبعضهم قال بمهر المثل ... حكما عليه أي لاجل الحل
ان كان لم يدخل بها يصح ... وأنه عندهم أصح
أقول هذا وجهه قد ظهرا ... وانني لمثله لم انكرا
أما اذا صح الدخول قبل أن ... نفرضه فهو حرام قد زكن
أو فرضوا أشياء ولو قليلا ... فان ذاك أوجب التحليلا

(١) قوله : وبعضهم صححه بالمهر، يعنى الشغار أي آذا كان مهر معين خرج عن معنى الشغار اهـ سالم بيده.

فان أصله معلق على ... فرج بفرج لم يكن محللا
وان يك العقد على خمر كما ... كان على الخنزير امر حَرُما
يفرض ها هنا الصداق ويصح ... نكاحهم عليه فى القول الأصح
وفسخه قبل الدخول اذا عقد ... على حرام لا يكون منعقد
وقال بعض قومنا ينعقد ... بفرضه بعد الدخول يوجد
قلنا هو الحرام دون ريب ... لانه قد جاءنا بريب
فهو كلا شيء وهو ظاهر ... والحق فى البطلان عندى شاهر
والبسط فى امثال هذى سبقا ... لنا محررا مضى محققا
فى عدة من كتبنا الفقهيه ... مع أدلة لنا مرضيه
أهمها (الارشاد للأنام) ... فقد حوى لمقتضى المقام
وقد حوى الكثير ليس الأكثرا ... من المهمات لها قد قررا
افاد تأصيل المقالات اعلما ... وأوضح المشكل أو ما انبَهما
وجاء بالايضاح للأحكام ... على قواعد الهدى الاسلامى
وها هنا لنا مقال محكم ... كما تراه أمره منتظم
على اصول لا تزال واضحهَ ... سالكة نهج الطريق الصالحه
تبين ما عليه كل مذهب ... وتوضحن لأصله والسبب
جامعة أهم وأقوال الورى ... من الهداة العلماء البصرا
بحيث لا تبقى لأي قائل ... أصلا عليه مورد المسائل
الا أفادت فيه علما يعرف ... من أصله وما عليه السلف
وما أتى أئمة المذاهب ... فيه لكل وارد وذاهب
وما به احتجوا فقف على الهدى ... واسلك إذا سلكت فيه الأرشدا
واعمل بما له الدليل أيدا ... واتبع الحق تنل فيه الهدى

الطلاق

قد شرع الله الطلاق اذ شرع ... لطفا به حبل الشقاق قد قطع
ذلك ان المرء قد تبدو له ... بواعث النفس ترد فعله
تحمله على فراق زوجته ... لباعث يلعب فى طويته

يكدِّر الصفو عليه فيرى ... طلاق زوجه عليه أيسرا
من حيث ان نفسه اللوّامه ... تبعث فيه باعث العرامه
لذاك ذو العرش الطلاقَ شَرَعا ... تجربةً لعل ان يرتجعا
حين درى منهجه فى الأولى ... وأدرك الفروع والأصولا
وعل زوجه بذاك ترتدع ... عن غيبها والأمر منه تتبع
وتقع الألفةُ للصلاح ... وتحتمى موارِدُ الاصلاح
جَرّب ذلك الطلاق وَعَلِم ... موقعه من نفسه ولا جرم
إن لام نفسه إليها رجعا ... أولا فحبلها بذاك قطعا
وهي كذاك ان يكن منها صدر ... موجب ذلك الطلاق اذ بدر
تلوم نفسها وترجعنا ... عن غيها بذاك تنجحنا
بذاك حكمة الإلَه تظهر ... ليرعوى الزوجان مما ينكر
اذ يبغض الله الطلاق قد ورد ... فى خبر عن النبى فى سند
وبئس ما يبغضه الجبار ... ففيه طبعا يقع الخسار
حينئذ كان الطلاق الواقع ... ما جاز فيه بعده التراجع
وذا هو الرجعيّ عند العلما ... وغيره البايين أمره اعلما
ان الطلاق فك ما قد عُقِدا ... من النكاح اذ رضاه فُقِدا
وبالثلاث دفعةً لم يثبت ... حكم الثلاث فى الأصح الأثبت
وانما ذلك رأيٌ لعمر ... سد به باب خلاف فاشتهر
اذ كان عهد المصطفى لم يعتبر ... ذاك ثلاثا وبه جاء الأثر
وهكذا عهد أبي بكر الولى ... هذا هو الأصل عليه عوّل
لكنما الناس لهم مقاصد ... أكثرها تشملها المفاسد
لذاك أمضاه ثلاثا عمرُ ... عليهم وصح هذا الخبر
وافقه عليه كل الصحب ... أوجلهم كما حكى فى الكتب
فمن رأى ذلك اجماعا وقع ... قال خلافه اخيَّ لا يسع
ومن رأى الخلاف باقٍ فيه ... على خلاف أمرِهِ تلفيه

الطلاق فى الحيض

وهل اذا كان على الحيض وقع ... بعض يقول إن ذاك لم يقع

وبعضهم قال اذا كان ثبت ... والارتجاع واجب ولا يبت
وأصله قضية ابن عمرا ... طلق فى الحيض كما قد شهرا
قال فره فليراجعها وإن ... شاء الطلاق بعد ما قد تطهرن
فان يشا طلقها وإن يشا ... أمسكها وذاك أمر قد فشا
فوقع الخلاف بين العلما ... فى حكم الارتجاع حيث انبها
بعض يرى وقوعه اذ أمره ... بالارتجاع وبه قد كفَّره
اذ كان عصيانا بحال الحيض صح ... تكفيره الرجوع فى القول الأصح
اذ كان بدعة وليست ترتضى ... فى الدين بعضهم بهذا قد قضى
وبعضهم يقول ذاك لم يقع ... فهو كلا شيء هناك ان وقع
مره يراجعها ومعناه احكم ... بحلها له ولما تحرم
حيث طلاقه هنا لم يعتبر ... عندهم شيئا على هذا النظر
والقائلون بوقوعه لهم ... فيه وجوه قال كل ما فهم
بعض يقول للرجوع يجبر ... وبعضهم اجبارَ ذاك يُنكِر
وذاك للمفهوم من لفظ الخبر ... والأمر فيه كان جهراً قد صدر
فمن رأى وجوب الارتجاع ... أجبره له بلا نزاع
ومن رآه غير واجب منع ... اجباره كذا عن القوم سُمِع
والقائلون فيه بالاجبار ... متى يكون دون ما انكار
يجبر ما لم تنقض العدة فى ... قول لبعضهم لذاك فاعرف
وبعضهم فى الحيضة الأولى يرى ... اجباره فافهمه قولا حررا
وبعد ما راجعها ان شاء أن ... يطلق الخود بطهر قد زكن
لم يك فيه واطئاها اعلما ... تلك هى السنة عند العلما
وبعضهم يقول حيضتان ... بعدهما ياذا النهى طهران
احداهما التى بها قد طلقا ... وطهرها والحيض اذ تحققا
وبعد طهرها الطلاق إن يشا ... طلقها فيه وذا أمر فشا
وطلقوهن يقول البارى ... لعدة بدون ما مُمَارى
فان تلك لام الاستقبال ... عندهم صحت بلا جدال
وصححوا ان الطلاق يقع ... لو كان فى الحيض ولا يندفع

لكنه طلاق بدعة عصىٰ ... فيه كذا بعض الهداة لخصا
لقوله مره يراجعها يدل ... على وقوعه به ولا جدل
وما تأولوه ليس يرتضىٰ ... اذ أبعدوا فيه الدليل المرتضىٰ
اذ جعلوها تلك منه واحده ... وهو دليل قد أبان الفائده
وهكذا افتى به قيل عمر ... فكان حجة هداها قد ظهر
أما المعارضون لم يحققوا ... لهم دليلا بالمرام ينطق
الا عمومات هناك تذكر ... دليلها لذلكم مستنكر
وهل شروط صحة مَا وردا ... عن النبي فيه مع اهل الهدى
أو تلك للكمال فى المقام ... أصلان عند القادة الاعلام
من قال للكمال قال يقع ... لو كان غير كامل فاستمعوا
ومن يقول وردت للصحة ... لم يره بها بغير مرية
ثم تنازعوا هنا فنعرض ... عن ذكر ما قالوا وما قد فرضوا

الطلاق البائن

ان الطلاق بائن ورجعى ... فالبائن القاطع حبل الجمع
أوّله قبل الدخول ان وقع ... قبل الدخول بائن لا يرتجع
كذاك ان كان ثلاثا وقعا ... فذا هو البائن لن يرتجعا
حتى نكاح آخرٍ كما ورد ... فى الذكر منصوص على النص اعتمد
والخلع والفداء مع من قلا ... بأنه كان طلاقا آلا
أما طلاق العبد فاثنتان ... معروفتان مع أولى البيان
ان الطلاق مرتان قد ورد ... فى الذكر والبائن معهم أن يزد
وقد عرفت الأصل فى الطلاق ... وقد اتاك القول فى البواقى
مسائل معروفة فى الأثر ... منثورة كالجوهر المنتثر
تأتيك فى هذا النظام الجامع ... مَسُوقة تجري على التتابع
ألقِ لها السمع وكن شهيدا ... تكن مفيداً ثم مستفيدا

الطلاق الرجعى

والقول فى الرجعىّ عند العلما ... محرر الاصول لم ينبها

يملك فيه الزوج للارجاع ... زوجته جبراً بلا نزاع
ذلك في النسآء مهما دخلا ... بهن لا فيمن بها لم يدخلا
لعل ذا الجلال يحدثنا ... أمرا ومعناه رجوع عنا
وفي حديث وارد في ابن عمر ... دل على الرجوع مع أهل النظر
وقد عرفت البحث مما سبقا ... موضحا مبينا محققا
والخلف في لفظ الثلاث ان وقع ... بها فبعضهم بها الحبل قطع
وبعضهم قال الرجوع ممكن ... اذ كان فذاً عندهم فلتفطنوا
واكثر الهداة قالوا يمتنع ... رجوعه مع الثلاث ان وقع
وقد ذكرنا الأصل فيه فاعتمد ... على الصحيح المستبين المعتمد
من أنه كان يعد واحده ... حتى أتت منهم امور فاسده
تلاعبوا فيه بأهوائهم ... والكل للأصل الصحيح يعلم
فقام فاروق الهدى لقطعا ... ذلك منهم كما قد رفعا
يقول قد تعجلوا الامر وقد ... كانت لهم فيه أناة تعتمد
اني امضيه عليهم فمضى ... بحكمه والعهد بالأمر انقضا
كان ركانة يقال طلقا ... زوجا ثلاثا أي بلفظ حققا
قال النبي ان تلك واحده ... أصل أقاموه لتلك القاعده
وبعضهم عن ابن عباس نقل ... تلك ثلاثا وترى الحال احتمل
قال به جمع من الصحابه ... أهل الهدى والفضل والانابه
والأصل هل ما الزم النفسَ الفتي ... يلزم مهما منه يوما قد أتى
قد الزم المطلق نفسه بما ... أتى به فليلتزم ما التزما
ألزمها حكم الثلاث اذ نطق ... بذاك في تطليقه حين انطلق
أم أن ماألزمه الشرع لزم ... خلف على هذا السبيل قد رسم
لكل قوم نظر بنوا على ... فحواه حكمهم به قد أصلا
من شبَّه الطلاق بالأفعال ... كالبيع والنكاح في الأحوال
شروطها معروفةٌ للصحة ... بنى على ذلك دون مرية
ومن يشبه ذاك بالنذور ... فليلتزم لمقتضى الامور
هذا الذي عليه قام الأمر في ... حكم الطلاق دون ما تعجرف

وغلّب الجمهور فى الثلاث فى ... آثارهم لمقصد لم يختف
سدوا به ذرايع الغوغاء ... من الورى جهراً بلا امتراء
وابطلوا للرخصة الشرعية ... بذاك حين قطعوا القضية
والدرء للمفاسد الملحوظة ... مقدم عند أهيل الخبرة
وفى طلاق الرق نقص معتبرا ... من قبل الرجال مع اهل البصر
او انه من قبل النساء ... خلف هناك فى المقام جائى
فمن رأى ذلك للأزواج ... لا للنسا فى واضح المنهاج
أمضاه فى الاماء والحرات ... بمرتين باين اذ يأتى
ومن رأى ذلك حكما يعتبر ... من قبل النساء فى أوفى النظر
يقول بالثلاث فى الحرات ... لو زوجها عبد هناك آتي
قال به بعض من الاعلام ... كالعكس من فطاحل الاسلام
وبعضهم برق من رُق اعتبر ... وهل له معهم دليل أو نظر
وسبب الخلاف مع اهل الهدى ... هل اثر الرق لهذا مقصدا
برض برق الخود كان يعتبر ... والعكس على بعض حكوه فى الأثر
من قال بالنساء الاعتبار ... بعدة تشبيهَهُ أصاروا
وذاك بالنساء فى الاحكام ... رواه بعض علما الاسلام
نقصانها أي عدة الاماء ... لرقها أخرج فى الافتاء
وبالرجال ثبت الطلاق فى ... نص رووه لابن عباس الوفى
وفيه فالعدة بالنساء ... نصا أتى فى صادق الانباء
وبعضهم للرق كان اعتبرا ... لم يعتبرا أنثى هنا أو ذكرا
وبعضهم يقول للعبيد ما ... يكون للاحرار قد كان انتمى
والرق فى نقصان حد أثّرا ... فالرق فى التطليق ذاك اعْتُبِرا
والآخرون اعتبروا التكليفا ... ولم يروا فى ذلك التخفيفا
إلا الذى نص عليه فى خبر ... عن سيد الكون نبينا الأبر
ولم يروا نصا صحيحا يلزم ... قبوله على الصحيح فاعلموا
وما رواه من روى قد قدحوا ... فيه وللمقام لم يوضحوا
فالعبد عندهم على الأصل بقى ... كالحر فى التكليف فى المتفق

وما قياسهم طلاق العبد ... يوما على الحد يصح عندى
لأن فى الحد أتى التخفيف ... لرخصة خص بها الضعيف
والفحش لا يقبح منه قالوا ... كالحر حيث النقص لا يزال
والنقص فى الطلاق للتغليظ مع ... أهل الهدى به الدليل قد وقع
ذلك ان كونه ثنتين ... مغلظ عليه دون مين
ما باله لم يمنح الثلاثا ... كالحر حيث بالطلاق لاثا
لو دامت الرجعة فى الطلاق ... لكان ذاك سلم الشقاق
فكلما طلقها أرجعها ... فى عصمة النكاح قد أوقعها
فذاك معهم عنت على النسا ... والله عنهن لذاك نقّسا
وهكذا لو كانت البينونه ... بفذة حيث أتت مأفونه
لكان ذاك بالرجال عنت ... فالوسط الصالح معهم يثبت
لذاك من اثبتَ للطلاق ... بفذة تعم للبواقى
اثباته غير قوي فاعلما ... والرأى عند الشرع لم يسلما

طلاق السنة

ان طلاق السنة المعتبره ... فى الشرع عند الاتقياء البرره
تطليقة واحدة لا أكثر ... فى طهرها لا قبل أن تطّهرا
ولم يكن مس على هذا اتضح ... طلاق سنة هداها قد وضح
وان يكن خلاف هذا لم يكن ... طلاق سنة هداها قد زُكن
لكنه طلاق بدعة عُرِف ... ان كان فى الحيض على رأي السلف
او كان فى طهرها قد مسا ... فيه فان شئت فلا تمسا
وذاك بالاجماع عند العلما ... وانه الحجة معهم فافهما
دليلهم حديث ابن عمر ... وقد مضى ذاك ولم يستنكر
وان يكن أتبعها طلاقا ... فى عدة كان لها قد ساقا
لم يك سنة يقول العلما ... على خلاف عندهم قد رُسِما
كذاك ان طلقها ثلاثا ... بلفظة كان بها قد لاثا
او كان قد طلقها وكرَّرا ... طلاقها حالا نراه منكرا

واحدة تبينها ما الداعى ... لزايد من غير الابتداع
والخلف إن فى كل طهر طلقا ... واحدة ليقطع التعلقا
بعض يقول سنة ولا خفا ... ورده بعض الهداة الشُرّفا
بعض يرى التطليق للزوجية ... شرطا فأثبتوا لحكم الرجعة
ومن يراه غير شرط لم يلم ... مطلقا والاصل فيه قد علم
ان الخلاف ها هنا لم يثمر ... شيئا مُهِماً غير قطع المنكر
عند الذى يقول بدعة على ... تأصيله حيث له قد أصلا
وفرعوا على حديث ابن عمر ... لهم فروعا ذكروها فى الأثر
منها يرى بعضهم ان يجبرا ... على الرجوع حيث كان منكرا
وبعضهم لم يرى للاجبار ... وجها يسوغ واضحُ المنار
وقوله (مره) هو الأصل اعلما ... كل أتى فيه بما قد فهما
وهو من الأمر بأمر يعتبر ... بالشيء مع اهل الاصول فى النظر
على خلاف فيه معهم وردا ... قد ذكروه فى موارد الهدى
هل هو امر لازم أم لا فمن ... قال بقول أصلَه يلتزمن
ولا محيص ابدا عنه على ... هذا جرى التحقيق فيما نقلا
قاعدة عند الاصوليينا ... قد حكمت للمتفقهينا
يلزم فرع الأصل عند القائل ... به باجماع فلا تجادل

حكم الخلع وما فى معناه

والخلع والفدية والصلح اعلما ... ثم المباراة لمعنىً لزما
تلك جميعها لمعنىً مفرد ... تأتى على الصحيح فى المعتمد
وذاك بذل الخود للزوج العوض ... على طلاقها متى البغض عرض
وَخصَّصوا الخلع ببذل كل ما ... سلمه لها يقول العلما
والصلح بالبعض متى ما قبلا ... منها لمعنى الصلح عند النبلا
وفدية قيل متى بأكثر ... ثم المباراة ولم يستنكر
تبرية من حقوقها ويبرى ... يوما لها فكاً صرى للأصر
جوازه فى أكثر الأقوال ... اذا دعا داع لذاك الحال

فلا جناح فى الذى قد تفتدى ... به أتى فى النص بالنص اقتد
وجاء فى السنة قالت اكره ... للكفر فى الاسلام وهو يُكره
قال ترديـن له الحديقه ... قالت نعم طلقها تطليقه
وبعضهم حرَّم هذا الأمرا ... ما أخذ الزوجُ يراه نكرا
مدعيا بانه قد نُسِخا ... ذلك بالنص غدا منتسخا
بقوله لا تأخذوا شيئا ورد ... فى آخر الآية نصا معتمد
لو كان قنطاراً فأخذه حرم ... بظاهر الآية هذا منتظم
أجاب عنه العلما دون رضا ... ليس يحل وبه الكل قضى
أما اذا كان على الرضى يصح ... جمهورهم عليه فى القول الأصح
وهل يجوز تدفعن اكثرا ... مما لها قد كان يوما أمهرا
ذلك ان كان النشوز قد وقع ... من نحوها وهو جلي متبع
تشري بذاك نفسها لتخرجا ... ممن بها قد كان تزوجا
وبالأقل وبمثله يصح ... ان رضي الزوج على القول الأصح
وبعضهم يمنعه ان يأخذا ... اكثر مما ساق فادر المأخذا
اذ يأخذ الاكثر ظلما يعتبر ... مع هؤلاء وعلى الأصل اقتصر
قال ترديـن له الحديقه ... ولا دليل فيه خذ تحقيقه
لأنه كان لها قد قبلا ... لو قبل الأقل كان حُلِّلا
وفى الحديث لم يقل لا أقبل ... وبالقبول الأمر لا يستشكل
والخلف هل على المعاوضات ... يحمل ام لا اذ أتى الفديات
وهل بمجهول الوجود يثبت ... ام يلزم المعلوم وهو الأثبت
اجاز مجهول الوجود فى الأثر ... مالكهم وعندنا لا يعتبر
إذ انكر الشرع لكل ما جُهِل ... وفيه تضيع الحقوق فاحتفل
وجوّزوا بآبق وشاردِ ... وهكذا المعدوم فى المقاصد
خلفهم بعض يراه كالهبه ... لا شرط فيها ان يكن قد وَهَبه
ويشبه الايصاءَ فى مقال ... مع هؤلاء باعتبار الحال
وبعضهم يراه كالبيوع ... وشرطها قد صح فى الفروع
وهل بما ليس يحل يثبت ... كالخمر والخنزير أو يُثبَّت

بعضهم يقول يلزم العِوَض ... اذ يثبت الفسخ به متى عرض
قيل بمهر المثل فيه يُحكم ... يلزمها تدفعه وتغرم
كي لايضيع مالُهُ وتذهب ... زوجتُهُ من كل ذا يُخبَّ
هذا وأما ان بها أضرا ... للخلع منه قد أصاب نكرا
لا تعضلوهن يقول الله ... لتذهبوا به ولا اشتباه
الا إذا أتين بالفواحش ... مستثنيا فيها لأمر فاحش
ولا جناح فى الذى به افتدت ... إن خفتمو ضراً هنا فلا عنت
أن لايقيما لحدود الله ... نص أتى فيه بلا اشتباه
والحسن البصرى قال لا يحل ... خلع على هذا وإنه حُظِل
وصح للجمهور قادة الهدى ... صحته وما رأوا ذاك اعتدا
والحسن المعروف قال حتى ... يرى زناها أي اذا تأتى
وحملوا فاحشة الآية فى ... رؤيا الزنى وذاك لما يثبت
وبعضهم قال بشرط الخوف ان ... يضاع حد الله فالخلع حسن
تخالع المرأة ذلك الرجل ... اذ ملكت لأمرها بلا جدل
أما المماليك بأمر السيد ... فقط أو إتمامه للمقصد
والخلف فى مريضة تختلع ... من زوجها فالخلع عندى يقع
لأنها اشترت طلاقها فتم ... ان ماتت المرأة من إرث حُرِم
لو أنها فى عدة لم يرث ... اذ باع حقه لهذا الحدث
لأن ذلك الطلاق فى يد ... زوج فلا ارث بهذا المقصد
كذاك ان مات فلا شيء لها ... مع انه فسخ يراه الفقها
حيث الطلاق باين لم يكن ... ارث لهذا الأمر فيه فافطن
لو قيل فى هذا طلاق فاعرفا ... بنونة الخلع هنا ولا خفا
والخلع مع بعضهم كنايه ... ان قصد الطلاق بالعنايه
كان طلاقا واذا لم يقصد ... يكون فسخا فادر وجه المقصد
من قال انه طلاق يقطع ... بعد ثلاث ماله يرتجع
ومن يقول الفسخ جاز مطلقا ... فى نظرهم أتى محققا
وقيل ان كان الفدا قد وقعا ... يوما بالفاظ الطلاق ارتجعا

أو لا فلا رجعة فيه فاعلما ... ما حققت فيه الهداة العلما
قد ذكر الله الطلاق فاعلما ... محله عندهم ما انبها
وذكر الفدا كما قد ذكرا ... ذاك الطلاق واضحا محررا
فبان كل واحد بذاكا ... بأنه اصل أتى هناكا
والفسخ فى النكاح مثل الفسخ فى ... تلك البيوع عن رضى الكل اعرف
والخلف ان خالعها وطلقا ... هل ذلك الطلاق تلك لحقا
قبل خروجها من العدة أم ... لا يلحقن فى مقاله الأعم
فقيل لا يلحقها اذا انفصل ... ويلحقنها اذا كان اتصل
أي ذلك الطلاق بالفداء ... يتصلن أولا بلا امتراء
قال أبو حنيفة يلتحق ... بغير فرق للمقام يَفرُق
خلفهم هل عدة الفداء ... من الطلاق دون ما امتراء
ام هي من حكم النكاح فاعلما ... خلف هنا رآه بعض العلما
لذاك قيل ماله ان ينكحا ... أخت التى خالعها لم يصلحا
وهل له الرجعة فى العدة إن ... خالعها قيل عليه تفسدن
وقيل جازت ان يكن رد لها ... ما كان آخذاً له فانتبها
فليشهدن بانه لها ارتجع ... ويثبت النكاح ان كان رجع
لكن له تزويجها على رضى ... فى عدة أو كان أمرها انقضى
إذ كان واحدا من الخطاب ... فى عدة قيل بلا ارتياب
وقيل فى العدة ليست تصلح ... له ولا للغير وهو الأوضح
وسبب الخلاف هل فى العدة ... منع النكاح كان للعبادة
أو لم يكن عبادة فمن يقل ... عبادة يمنعه بلا جدل
ومن يقل معلل لا يمنع ... منه كذاك القول فيه يرفع

تمليك الطلاق والتخيير فيه

والقول فى التمليك والتخيير ... ونحوه قد جاء بالتحرير
عن قادة العلم هداة الأمة ... عمدة أهل الحق فى البرية
يملّك الزوجُ الطلاق زوجَتَه ... إيقاعَه تُحِل منها عصمته

تملك للكل اذا ما أطلقا ... تمليكه لها لأمر حققا
والخلف فى الخيار اذ تختار ... لنفسها جميعُهُ ينهار
الا اذا قيَّده فحسب ما ... نص عليه قيدُهُ اذ أحكما
واحدةً أو اثنتين فاعلما ... تخييره مقيدا فلتفهما
فبعضهم يقول فى الخيار ... ان جاء مطلقا لِكُلِّ صارى
أما جميعه واما الزوج ان ... قد رغبت فيه على أصل زكن
وهل اذا طال عليه العهد لا ... يبقى لها فيه خلاف نقلا
قد قيل فيمن مُلِّكت لا يبطل ... لو طال عهد وعليه العمل
متى تشا تفعل لا يقيَّد ... بمدة أما الخيارَ قيَّدوا
فى مجلس كان لهم قد جَمَعَا ... مثل البيوع هكذا قد سُمعا
وبعضهم قد قال فى التمليك صح ... هذا وكالخيار عنده لُمِح
كذلك التوكيل حيث وَكَّلا ... لها تطلقن لداع مثلا
لكنه يختص فى المقام ... توكيله فى واضح الأحكام
له بأن يعزلها من قبل أن ... تنفِّذ الأمر وحبلا تقطعن
سبيله سبيل توكيل عُرِف ... فى سائر الأحوال أمره وُصف
وهل له ذلك فى التمليك أم ... ليس له والفرق معهم قدعُلِم
وقوله اختارى كقوله لها ... أمرك فى يديك عند الفقها
وهل يكون موجبا طلاقا ... من دون نية لها قد ساقا
وان نواه فهو ما كان نوى ... جمعا وافراداً على حد سوا
ان أنكر الطلاق فى الخيار ... حَاكَمَها فى واضح الآثار
إن اثبت الحجة أو جاءت بها ... فالحكم بالحجة فلتنتبها
وواضح الكلام للطلاق ... لا غيره الخيار فى السياق
فقيل فى التمليك والخيَار ... واحدة بغير ما انكار
ان طَلَّقت لنفسها بأكثرا ... واحدة عند الهداة اعتبرا
وانني لست أراه اذ جَمَع ... لها ولا شرط هنا فيتبع
والجد والهزال سواء وَرَدا ... عن قادة العلم مصابيح الهدى
والعلماء فى المقام أو ردوا ... خلافهم وبيّنوا وأيّدوا

كل يرى وجها وفيه حققا ... مقاله واوضح المحققا
وبعضهم ما قاله يحيِّر ... أفهامنا اذ عن هداه تقصر
كقوله ليس طلاقا يعتبر ... خياره ايضا فان كان اعتبر
وعله نفس الخيار لم يكن ... فيه طلاقا وهو واضح زكن
وان يكن واحدة فباينه ... عندهم فاعرف أصول البابنة
وقيل في الخيار والتمليك لا ... فرق هنا عند الهداة الفضلا
والقول قولها يقال فافهما ... أصلا عليه قال بعض العلما
وبعضهم يقول لا تطلِّق ... لنفسها والحال فيه ضيِّق
لعله يرى الطلاق محتكم ... بالزوج لا لغيره فيه قسم
وعله تعبد هنا وقع ... وبعضهم قال لها البعض وُضِع
واحدة لها فقط فاعلما ... في الحالتين وهو قول علما
وكل قائل إلى أصل ذهب ... يبني عليه حكمه ولا عجب
وهل اذا ما طلقت لنفسها ... تقول انتَ طالق من حبسها
كمثل ما كان يقول الرجل ... ان طلق الخود وهذا أشمل
أم أنها تقول في التطليق ... طلقت نفسي أي من المضيق
أم كل هذا جائز ويقع ... به الطلاق عندما يوقع
جميع ذاك وارد في الأثر ... وما الأصح في اعتبار النظر
طلقت نفسي منك عندي أظهر ... لانه له الطلاق يذكر
وان يكن ملكها إياه ... فهو له في أصله نراه
تسنده إليه في التطليق ... بحسب ما كان على التحقيق
عند ابن مسعود يقال قد وقع ... وصح عنده على ما قد شرع
قد طلقت لزوجها ثلاثا ... حين اليها بالطلاق لاثا
قال ابن مسعود اراها واحده ... فقط لا تكون فيها زائده
ان له الرجعة في العدة ان ... أرادها كذاك عنه قد زكن
شاور فيه عمر الفاروقَ هل ... يقول مثله وقوله قبل
والأصل في التخيير فعل المصطفى ... وذاك قد صح وما فيه خفا
وهل بنفس الاختيار تطلق ... قيل نعم وهو الجلي الأوفق

وقيل لابد من التطليق ... فى الاختيار جاء فى التحقيق
وصححوا الخيار والتمليكا ... متحدين فاترك التشكيكا
لأن من ملكه ان يفعلا ... او يتركن ان شاء أمر عقلا
فذلك التخيير فيه قد ثبت ... والحكم للكل اذا صح يبت
وقوله إن شِئْت فاختارينى ... او نفسك اختارى ومنى بِينى
نفس اختيارها لنفسها وقع ... بينونة معروفة فتتبع
والحق واضح فليس يعدل ... عنه اخو علم به فيجهل
وعندما تختار زوجَها فلا ... شيء وبعض فذة قد جعلا
وعندما تختار نفسها يرىٰ ... تلك ثلاثا وهو لم يشتهرا

ألفاظ الطلاق فى نظر الشرع

يلزم فيه نية تستند ... جهراً على لفظ هناك يورد
والخلف ان بنية فقط هل ... يصح أم لا فى مقال قد نقل
يثبت عند الله لا فى الحكم إنْ ... لم ينطقن به على أصل زكن
وإن يكن باللفظ دون نية ... يصح فى الحكم بغير مرية
وهل بنية مع اللفظ الذى ... ليس صريحا فيه صح فاحتذ
وظاهر الشرع بلفظه الجلى ... ونيةٍ صالحةٍ للعمل
ومن أقام ظاهرا مقامَ ما ... كان صريحا أثبتوه فاعلما
إن لم يكن ينكره الزوج ثبت ... عليه واللفظ لحكمه يَثبُت
ما قاسَه بالنذر فى عقوده ... وباليمين جاء فى وروده
أو قعه بنية وهو جلى ... والاتهام فيه لما يجهل
ولفظه صنفان فى الشرع أتى ... وهو الصريح حكمه قد ثبتا
ثم كناية وللعرب عُلِم ... حكم الكُنى كل بها فينا حكم
لفظ الطلاق فصريحه عرف ... وغيره كناية بها وصف
وقيل بالطلاق والفراق ... وبالسراح دون ما شقاق
جاء بها القرآن وهو المعتمد ... وهي الأصول وعليها يعتمد
تقطع للانكار مهما تقع ... وغيرها محتمل اذ يوقع

وبعضهم ليس يرى الفراقا ... من الصريح يوجب الطلاق
كذالك السراح ليس يقبل ... من الصريح اي لما يحتمل
بل ذا إلى كناية أدل ... وذا عليه فى المقام الجل
من ألزم النية فى الطلاق ... دليله الحديث باتفاق
ومن يرى النية لا تؤثر ... فهي حديث النفس حيث يصدر
ما حدثت أنفسها بها عفي ... لها حديث عن نبينا الوفي
ومن يقل بالكل وجهه جلي ... فكن بحكم الله وافي العمل
فانما الاعمال بالنيات ... لا وجدها فافهم هدى الثقات
أما الكنايات اذا لم يعترف ... بها فلا تثبت فى قول السلف
بل باعترافه يصح الحكم فى ... كناية جاءت بمعناها الخفى
كقوله أنت بريئة فلا ... أراك بعد اليوم والقصد انجلى
ومثله حبلك يا هند على ... غار بك اذهبى ورافقى الملا
لست أنا منك ولست منى ... فانهم عندهم مكنى
فذا المقال لأمور يحتمل ... ولكن حكم على القصد اشتمل
وعم غيره وفيه قد دخل ... غير المراد والمراد هل جهل
يقول بعض لا يصح الحكم ... به اذا انكر ذاك الفدْمُ
وقد مضى ذلك فيما قد مضى ... فلا نعيد كل ما كان انقضى
هذى الأصول للمقام فاعلم ... وبالصحيح فى المرام فاحكم
واعتمد الدليل وهو متضح ... والحق من يأباه يوما يفتضح
والله يهدينا إلى الرشاد ... مبلغا لغاية المراد

تحريم الزوجة

والخلف بين العلما قد ذكرا ... فيمن يُحرِّم زوجه من الورى
بعض يقول باطل إلا إذا ... نوى الطلاق بنواه أخذا
وبعضهم قال طلاق رجعي ... أو قد نوى فما نواه مرعي
وبعضهم قال ظهار فاعلما ... وبعضهم منه اليمين فهما
وهي وجوه ولها دلائل ... عندهم قرت بها المسائل

وبعضهم باينة ولا خفا ... ذلك اذ حرَّم حلا عرفا
فلا نطيل القول فيه فاعلما ... ومقصد التحريم فيها فهما

تعليق الطلاق

وفى الطلاق ان يكن معلقا ... تعليقه معتبر ان صَدَقا
اما اذا علَّقه يوما على ... مشيئة الله بشرط حصلا
او كان باستثنائه فهو سَوَا ... يبطل ذاك كله مع من روى
ان مشيئة الإله لم يكن ... يعلمها خلق من الخلق اعلمن
وصح تعليق بما لم يُعلم ... فى الكون واستحال علم المنعم
وضد ذا قال أبو حنيفه ... والشافعى وارى تضعيفه
من أين لي علم مشيئة الحكم ... عز وجل الله وهاب النعم
وما كذاك فهو حالا يقع ... ويهدر التعليق اي لا يُسمع
وان يعلِّقْ بمشيئة الفتى ... او الغلام أو أبيه ان أتى
أو بمشيئة الولي فاعلما ... ونحو ذا أجار ذاك العلما
اذ ها هنا يمكن بحث للولى ... ونحوه من النسا أو رجل
ان شاءه كان وان لم يكن ... شاء فلا طلاق عند الفطن
وان يعلقه على مشيئة ... مَن لا مشيئة له فى الأمة
مثل مشيئة الصبي فى الورى ... ومثله المجنون من دون امترا
أو شاءت السماء والأرض وما ... ضاهاهما فكل هذا هُدما
فيقع الطلاق عند الأكثر ... كلا مشيئة ولم يستنكر
وشذ من قال الطلاق لا يقع ... وقاسه على مهيض فانقطع
فالهزل والجد هما سواءُ ... فيه وما فى ذلك امتراء
ومثبت الشرط هنا لم يدرك ... وجهها صحيحا لبيان المسلك
مطلق شرطه يقول قد وقع ... كلا الطلاق عنده فيمتنع
وهو ضعيف لا يراه العلما ... أهل الهدى قولا صحيحا فافهما
أما على الأفعال مهما علقا ... مستقبلا لها متى ما نطقَا
ما يمكن الوقوع أو لا يقع ... يوقف فيه الأمر كيف يوضع

مثل دخول الدار والقدوم ... من سفر بحكمه المعلوم
وما كنحوه من الافعال ... معتبر عندهم بحال
اما الذى لابد من وقوعه ... أي عادة كالبدر فى طلوعه
أو كطلوع الشمس عنده طلع ... بدر أو الشمس طلوعها وقع
ومالك يقول هذا يقع ... حالا ولا وجه له فَيُتَّبَع
ذلك تعليق بجائز وقع ... وممكن فى عادة فيتبع
وعله رآه مثل الواقع ... وقوعه المعتاد دون مانع
لكننا نقول بالأولى لا ... بالثانى بالشرط نراه انفعلا
وان يكن معلقا بالممكن ... وقوعه كالحيض ايضا فافطن
كذا بوضع الحمل أو بالطهر ... من حايض ونحو هذا فادر
بعض يراه واقعا حالا متى ... علقه بذاك فى نقل أتى
وبعضهم يقول حتى يقعا ... شرط به علقه فاستمعا
قيل عليه الشافعي وأبو ... حنيفة والحق فهو المذهب
ما كان من شرط يصح فى الهدى ... نقبله ولا نعده اعتدا
ومالك يقول بالأولى فى ... ما قد رَوَى عنه رجال السلف
وان يكن علق بالمجهول ... وقوعه انجازه فى قول
كقوله إن كان ربي خلقا ... فى البحر هذا اليوم خلقا مطلقا
فأنت طالق فهذا لا يصح ... تطلق حالا لدليل متضح
من أين نعلمن ما الله خلق ... والامر غيب فالطلاق مستحق
او ولدت أنثى فأنت طالق ... يقبل هذا وهذا قول فارق
يبقى الطلاق فاذا ما ولدت ... انثى الطلاق ها هنا معهم ثبت
اما اذا ما ولدته ذكرا ... فلا طلاق هكذا قد ذكرا
او كان حالف بانها تلد ... فحلا هنا حكم الطلاق قد عهد
يحلف غيبا يقطعنْ بالقَسَمِ ... وليس يدرى الأمر منها فافهم
لو ولدت فحلا كمثل ما حلف ... لابد من طلاقه عند السلف
وحالف لا يفعلن أو يفعل ... فالحنث مشروط وليس يجهل
فحالف لا يفعلن ثم فعل ... فالحنث هاهنا عليه قد حصل

تحل زوجه الى أن يفعلا ... بفعله طلاقها قد عقلا
وحالف ليفعلن يمتنعُ ... عن زوجه حتى المراد يقع
فان مضت أربعة الشهور ... تبين بالايلاء فى المشهور
وان تبعيض الطلاق لا يصح ... يجبر فيه الكسر قول متضح
كقوله ربع الطلاق والثمن ... وسدسه ونحو ذلك يافطن
وصح ارداف الطلاق فاعلما ... فى عدة معروفة لم تبها
أما اذا طلق منها الربعا ... أو ثلثا أو ثمنا أو تسعا
تطلق والتبعيض ليس يصلح ... ومالك جوازه يصحح
كمثل ما فى العتق معهم يذكر ... ونحن مثل ذاك طبعا ننكر
كيف يصح عتق بعض النفس ... اراه جاريا بغير أس
كذاك تطليق لبعض الزوجة ... لا يعقلن هذا وما من حجة
يكون بعض زوجه حلالا ... وبعضها الحرام فيه آلا
فبأنه الحلال منها شاء ... تمتعا به ولا امتراء
وأيها الحرام عنه يمتنع ... هذا من المشكل أينما وقع
وهل اذا طلق ثم استثنى ... ذلك هل صح بهذا المعنى
او انه استثنى هناك الأكثرا ... أما الأقل فقد أجيز فانظرا
كطالق انت ثلاثا إلا ... واحدة فقيل هذا حلا
والخلف فى المساوى عند العلما ... والواضح الاشكال فيه فافهما
اما اذا استثنى الجميع يبطل ... ويقع الطلاق وهو الأمثل
ان كان للرجوع عنه قد جنح ... لم ينفعنه عندنا ولا يصح
طلق زوجه ثلاثا ومضى ... عليه ذلك الطلاق وانقضى
رجوعه ليس يصح بعد ما ... أوقعه كذاك قال العلما
لأن الاستثناء عند العرب ... على الأقل واقع فانتدب
ولا على الاكثر والحكم وقع ... بلغة العرب به الشيء وضع
وبلسان قومه قد وردا ... فى الذكر فافهم أصل ذاك الاهتدا
وقول مالك اذا استثناه ... يبطل ذاك القول لا نراه
والهزل والجد سواء فاعلما ... فى مثله الهداة العلما

قال اذا كان اتهام قد حصل ... لا يبطلن أولا فانه بطل

بيان صفة من يجوز طلاقه

ان الطلاق جائز من عاقل ... حر ولم يجبر بفعل الجاهل
أما من الصبي والمجنون لا ... يثبت كالمملوك قال الفضلا
والخلف ان كان من المريض هل ... يصح بعض العلما قال بطل
ومكره أيضا وسكران وما ... كان كذاك في اعتبار العلما
بعض يرى المكره ليس يقع ... لِعلةِ الاكراه عنه يوضع
الا اذا نواه بالنية صح ... طلاقه وبالنوى معهم رجح
لأن من أكره باللسان ... يقول لا بنية الجنان
وقيل بالوقوع لو قد أكرها ... لوارد عمومه للفقها
فالهزل والجد جميع يقع ... وليس يخلو الامر منه فاسمعا
أما الذى فى حال سكره هَجَم ... على الطلاق بوقوعه حُكِم
عقوبة له على ما فعلا ... اذ ركب المحجور لما جهلا
وكان ممنوعا عن السكر فمن ... يلوم فى ركوبه ما يَحرُمن
بل لزوال عقله تسببا ... فاحكم بايقاع الطلاق أدبا
أما مقارب البلوغ اخْتَلَفَا ... فيه اذا طلق اعلامُ الوفا
وقيل فى المريض مهما طلقا ... يثبت حيث بصواب نطقا
ما لم يكن مختلط العقل فان ... كان كذا طلاقه لم يقبلن
وان يطلقها بحال المرض ... ومات بالميراث فيه قد قضى
طلاقه يمضى ومنه ترث ... للاتهام إن به تشبثوا
ان الطلاق وهو فى حال المرض ... يوجب أنه على الارث اعترض
ومن يكن عن لازم فرَّ رجع ... إليه والشرع له قد ارتجع
ويرفع الخطا ونسيان وما ... قد اكرهوا عليه قال العلما
وأن من اكرِهَ والقلبُ اطمأن ... يبقى على أحواله لا يأتمن
وهو دليل واضح تبنى على ... أصوله عدة أحكام إلى
ما كان مثله ومعناه جلى ... والحق مما كان ايضا فاقبل

وتـــرث المـــريـــضَ زوجُـــهُ ولـــو ... كـــان الـطـلاق بـايـنـا كـذا حـكـوا
ان مـــات فـــى عـدتـهـا كـذا ورد ... وقـيـل لـو قـد خـرجـت ما منه بد
مـا لم تـكـن تـزوجـت ولا خـفـا ... كـذاك قـد قـال الهـداة الخـلـفـا
وقـصـدهـم سـد ذرايـع هـنـا ... وذاك واجـب رأوه فـافـطـنـا
أمـا الـذيـن لم يـكـونـوا اعـتـبـروا ... ذلـك لا مـيـراث مـعـهـم يـذكـر
رأوه فـاعـلا لـشـيء جـائـز أن ... يـفـعـلـه فـلا اتهـام يـثـبـتن
كـذلـك الـطـلاق لـيـس يـقـع ... بـالاجـنـبـيـات متـى مـا يـوقـع
كـقـولـه كـل فـتـاة أنـكِـحُ ... فـتـلـك طـالـق فـذا لا يـصـلـح
ان الـطـلاق شـرطـه الـزوجـيـه ... لا يـلـحـقـن يـقـال الاجـنـبـيـه
حـتـى ولـو سـمّـى الـنسا لا يثبت ... عـنـدهـم وهـو الأصـح الأثـبـت
وبـعـضـهـم أوجـبـه ولا جـرم ... خـصّـص او كـان الـطلاق منه عم
ولا طـلاق فـى الحـديث قـبـل أن ... يـنـكـح فـهـو الـنص فيه قد زكن
ولا طـلاق لـلـتـى لا يـمـلـك ... نـكـاحـهـا مـعـنـى حـديث يدرك
ان الـطـلاق فـهـو فـرع وقـعـا ... عـلـى الـنـكـاح صحـة فاستمعا
بـدونـه لا وجـه لـلـطـلاق ... وهـكـذا لا وجـه لـلـعـتـاق
كـلا يـبـيـع غير مـا قـد مـلـكـا ... ونحـوه تـصـرفٌ مـا سـلـكـا
وفـى الـطـلاق لمـصـابـيـح الهـدى ... عـدة أقـوال بـهـا فـاسـتـرشـدا
والـعـلـمـاء اجتهـدوا وحـرّروا ... مـسـائـل الأحـكـام فيما قـرروا
جـزاهـم الله عـن الاسـلام ... وأهـلـه فـواضـل الأنـعـام

الرجعة

وعـنـد مـا صح الـطـلاق ورغـب ... فـى زوجـه لـه الـرجـوع قـد وجـب
وذاك فـى طـلاقـه الـرجـعـي ... ارجـاعـهـا مـعـهـم مـن المـرضـي
قـد جـرَّب الـفـرقـة بـالـطـلاق ... واشـتـاق بـعـدهـا إلـى الـعـنـاق
قـد لام نـفـسـه عـلـى مـا فـعـلا ... ورام لـلـرجـوع مـنـه قُـبِـلا
ارجـاعـهـا دون رضـاهـا لـو أبـت ... يجـبـرهـا الـشـرع لأصـل ثـبـت
قـد سَـبَـقـت بـينها أحـوال ... يَـدعـو الـى الـرجـوع ذاك الحـال

وذاك بالاجماع للأكابر ... أهل الهدى الأئمة الأخاير
أحق بالرد بُعُولةٌ هُمُ ... كانوا هم الأزواجَ قول يعلم
وذاك في العدة لا إن خرجت ... فبالخروج أمرها قد ملكت
والقول والاشهاد والارجاع ... كمبدأ النكاح بالاجماع
فالمذهب والاشهاد شرط معتبر ... كسابق النكاح جاء في الأثر
ورجعة بالوطء ليست تصلح ... فاجتنب الأمر الذى لا يصلح
ومالك أحب الاستشهادا ... ولم ير وجوبه مرادا
والحق أنه نكاح فوجب ... اشهاده عليه وهو قد وجب
والله قد أوجب للاشهاد ... في النص للعموم بالمراد
وذاك في كل الحقوق لم يُخَص ... حق من الحقوق جاء فيه نص
بالقول الارتجاع في الآثار ... لا بالنوى فقط لا تمار
وليس بالافعال لا نرضاها ... عقد النكاح ينفى الاشتباها
من ذا الذى يعلم انه رجع ... والوطء الاتهام فيه قد سمع
لعله الزنى بغير العقد ... فالعقد بالكلام في ذا القصد
ونية ليس على القصد تدل ... كذا الجماع عندهم أيضا بطل
وان يكن قال به أخيار ... ما كل ما قالوا له يصار
لا يخلو إن طلق بل لا يدخل ... يوما عليها فهو لايحلل
لا ينظر العورة بل حتى الشعر ... قبل ارتجاعها فذاك قد حُجر
ورخصوا في الاكل معها فاعلما ... ولتتزين للرجوع فافهما
بالكحل واللباس والتطيب ... كأنها تقول فيَّ فارغب
يدخل بالاذن عليها فاعلما ... بدون إذنها الدخول حَرُما
وإن يطلقها بحال الغَيْبَة ... ثم يردها بحكم الرجعة
يبلغها الطلاق والإرجاعُ لا ... فتنكحن بعد هذا رجلا
قيل لمن تزوجته فاعلما ... وقيل للأول عند العلما
اذ كان زوجها ولما طلقا ... أرجعها وما تعدى مطلقا
ليس لها تنكح زوجا أبدا ... أو تعلمن منه تركا في الهدى
حيث لها ارجاعها لا تنكح ... زوجا لهذا القول قوم صححوا

وبعضهم قال اذا الثانى دخل ... بها فابطال النكاح لا يحل
وكل قول قد روى عن قادة ... من علمائنا الكرام السادة
نعم اذا طلقها ثم كتم ... إرجاعها وبعد ذا الأمر استتم
أولى بأن يقال للثانى على ... هذا اذ الكتمان ذاك أبطلا
وفى الحديث انها للأول ... كالبيع عند العلماء الأوّل
من باع بيعين لشيء واحد ... للأول الشرى عن الأماجد
وذاك فى فصل النزاع قد ورد ... والحق عند المسلمين المعتمد
ومن يطلق باينا ورامعا ... لها الرجوع جدد المرامعا
كما اذا طلق زوجا قبل أن ... يدخل جاز الارتجاع يافطن
يخطبها كالغير ثم يعقد ... عقدا جديدا وصداقا ينقد
أكان فى العدة أو من بعد ما ... قد انتهت مدتها فلتفهما
اذ لا اعتداد ها هنا فيلزم ... بالنص فى الذكر الحكيم يعلم
كذاك من تختلعن ان رامعا ... لها الرجوع فافهم الاحكاما
وشذ من قال نكاحها امتنع ... فى عدة لِزوجها كذا سمع
ليس له ولا لغيره يصح ... نكاحها فى عدة كذا شرح
فالامتناع عندهم عباده ... ولا نراه فافهم الافاده
ذلك للزوج أخص فاعلما ... والنص قد أباح ذاك فافهما
وان يطلقها ثلاثا يمتنع ... رجوعه قبيل زوج فامتنع
وبنكاحها لثانٍ ودخل ... بها فان طلاقها قالوا تحل
واقَعها او لم يكن قد فعلا ... وبالدخول أمرها قد حللا
وقيل لا حتى تذوق منه ... عسيلة ثم تبين عنه
وبعضهم قال بنفس العقد ... تحل والاشكال فيه عندى
ان الكتاب قال حتى تنكحا ... زوجا وبالعقد النكاح اتضحا
ذلك فى القرآن وارد جلى ... بذاك قد صح ولم يستشكل
والمصطفى يقول بالذواق ... عسيلة تلذ فى المذاق
وبالعقد قد قال فتى المسيب ... وغيره بغيره فى المذهب
وبالتقاء للختانين تحل ... إلا الفتى البصري عنده حُظِل

يشترط الوطء مع الانزال ... لظاهر النص بلا جدال
وان جمهور الهداة قرروا ... بالالتقاء الحل لا يستنكر
فهو الذى يوجب للحد عُلِم ... ويفسُدُ الصومُ متى به ألم
ويفسُدُ الحج بلا اشكال ... بذاك عندهم من الحلال
وذكره العسيلة المعروفه ... كناية عندهم موصوفه
كنَّى بها عن الجماع فاعلما ... أنزل او لم ينزلن فافهما
الا ترى ان لم يكن قد أنزلا ... ينفى من الجماع عند العقلا
ليس من الحق نراه يا فتى ... بل أنه الحق متى ما ثبتا
والحق لا يدفع بالتعلل ... فاعتمد الحق وبالحق اعمل
ما يوجب الصداق لم يحسن ... للمرء حجة لذا تبين
وامرأة ذمية لمسلم ... طلقها بعد شقاق مؤلم
ورام ارجاعا لها فهل تحل ... إذ ذاك بالذمى خلف قد نقل
إن عموم الزوج قد أحلا ... وقيل بالذمي لن تحلا
كذاك وطء غير بالغ مُنِع ... والشافعى عليه فيما قد سمع
كذا أبو حنيفة والثورى ... على الخلاف جاء فى المأثور
ثم توسعوا الى ان قالوا ... لو كان عقدا فاسدا حلال
او كان فى غير مباح قد وطى ... والكل للمباح لم يشترط
لو كان فى شهر الصيام وقعا ... ذلك فالحل به قد وقعا
ولم نكن نرضى به مقالا ... اذ كان ذاك عندنا ضلالا
والحق والباطل ضدان اعلما ... فالحق لا يصح فيما حَرُمَا
والخلف فى وطء مراهق يحل ... وقيل لا وهو الصحيح قد عقل
لأنه غير مكلف فما ... وجه القبول فى اعتبار العلما
تكليفه لم يتقررنا ... اذ حام من حول الحمى اعلمنا
والخلف فى المجنون هل يُحل ... لها ام البطل به يحل
كذلك الخصي مهما بقيا ... فرج له لو كان ممن خصيا
والأصل هل اسم النكاح يشمل ... لهؤلاء أم لهم لا يشمل
من قال بالشمول فالحل لزم ... لو كان ناقصا به هذا حكم

ومن نفى الشمول ذاك أبطلا ... ورام للأصل الصحيح أصّلا
وان يرم بذاك للتحليل ... فلعنه جاء عن الرسول
وكل من يلعنه المختار ... فانه فى ديننا ينهار
لا يلعن المختار غير الباطل ... وأهْلِهِ ردعا لكل جاهل
فالعقد فاسد ولو ارادا ... تمسكا به دع الفسادا
يفسخ او يقال لا ينعقد ... من أصله لباطل مستند
وهل ارادة الفتى تعتبر ... أم ذا من المرأة حين تصدر
أم منهما معا على تواطى ... اذ كان مربوطا بالاشتراط
وقيل جائز ولا تؤثر ... فى ذاك نية كذا قد ذكروا
والشافعي وأبو حنيفة ... عليه مع بعض رجال الأمة
وبعضهم صحح للنكاح ... وابطل الشرط مع الجناح
ولا دليل عند هؤلاء ... يقبل فى الحكم وفى الافتاء
الا عمومات النكاح ولقد ... عارضها نص جلي معتمد
الا اذا ما قدحوا فى النص ... بجائز وهب أراه يعصى
لا وجه للقدح متى ما النص صح ... واختاره الجمهور فى القول الأصح
وما تعللوا به فلا نراه ... بل غيره متى انجلى هداه
والقصد للتحليل ممن نكحا ... وهو الفتى اما النسا عنها انمحا
لانه لو لم يكن قام به ... لم يقع النكاح فى أبوابه
ثم الطلاق بيد الرجال ... ما للنسا فيه من الأعمال
لو لم يطلق الرجال لم يقع ... ذاك الطلاق هكذا الله شرع
ويهدم الزوجُ الثلاثَ ان وقع ... تكون مثل البدء ان لها رجع
تكون بالثلاث عنده كما ... كان ابتداؤه بها فليعلما
وهل لما دون الثلاث يهدم ... قيل نعم وأصل ذاك يعلم
ان كان للثلاث يوما هدّما ... ما بال ما دون الثلاث فاعلما
ان هدم الاكثر فالأقل قد ... ينحل بالتزويج فى قول ورد
والعلما انظارهم تختلف ... كما مشى ايضا بذاك السلف
وذاك شأن الاجتهاد يات ... عندهم فى النفي والاثبات

أحكام العِدَد

ان من الحكمة شرع العِدَدِ ... في الدين قد جاءت لأوفى مقصد
ويشرع الحكيم في الأنام ... بحكمة دلت على المرام
فامرأة قد طُلّقت من قبل ... دخول زوج لتمام الفعل
ليس عليه عدة اذ ما فعل ... شيئا سوى العقد وعقده اضمحل
فهي على الاصل الذى تقدما ... متى تشا النكاح لم يحرما
أما التى كان بها قد دخلا ... فالاعتداد عندها قد حصلا
وهي التى تعتد بالحيض وان ... بأشهر تعتد فالأمر زكن
كأن تكون آيسا أو بالصبا ... لم تنتقل عنه لسن وجبا
ثلاثة الاقراء في القرآن ... لِحيَّضٍ يعرفن في البنيان
ووضع حملهن في الحوامل ... بالنص فاعرف اصل ذى المسائل
والآيسات بالشهور الكامله ... ثلاثة للآيسات حاصله
والخلف فى الأقراهي الاطهار ... مع بعضهم جاءت بها الآثار
وتلك مدة تكون فاعلما ... بين الدمين ان تكن ذات دِما
وقيل فهي الحيض فى قول ورد ... مع بعضهم رأي عليه المعتمد
وبعضهم يقول اسم مشترك ... على الصحيح عنده من غير شك
دلت له دلائل جليه ... عندهم فى فصل ذى القضية
بنوا على أصولهم مبانى ... عندهم منيعة الأركان
من فسّر الاقراء بالاطهار ... أوجب اشيا دون ما انكار
ان دخلت ثالثة الحيض يرى ... فواتها الزوجَ به دون امترا
تحل للازواج بعد هذا ... ولم يجد عن اصله ملاذا
ومن رآها الحيض قال لا تحل ... الا عقيب الكل والاصل عقل
فان من يقول عن أصل لزم ... فروعه يتبعها وان رغم
حجة من قال هي الاطهار ... هذى جموحها ولا انكار
يخص هذا القرء بالطهر على ... جمع به جاء ولم يستشكلا
والقرء باسم الحيض يجمعنا ... معهم على الاقراء فاعلمنا
وحيضة ثانيها صح اعلما ... والطهر بالتذكير جاء فافهما

لو كان اسم الطهر للحيض وُضع ... في جمعه الهاءُ لديهم لم تقع
لأنما الجمع اذا ما أنّثا ... لدون عشر الهاء فيه عبثا
والاشتقاق هكذا دل على ... هذا المقال لبيان أصلا

يقول من قرأتَ للماء اذا ... جمعته في الحوض فادر المأخذا
دل على زمان جمع الدم في ... عهد المحيض عهد طهر فاعرف
اي ذلك الزمان فيه يجتمع ... دم المحيض فهو للطهر جُمِع
الى دقائق هنا لهم أتت ... تعجز بالنظام مها نظمت
قال المعارضون لو كان كما ... قلتم لكان أمره منبهما

امكن ان تكون عدة هنا ... ببعض قرء فوق قرءين افطنا
فهي بقرءين وبعض القرء قد ... تم وذا خلاف ما النص ورد
ثلاثة القروء بالتمام ... جاء بيان الحل والحرام
والقول بالقرءين مع بعض علم ... من قرءها الثالث حل قد رسم
فذا تجوزٌ وما من داعي ... يعدل للمجاز في الاوضاع
والاصل للحقايق الجليه ... اما المجاز حجة فرعيه
والقول في الاقراء بالحيض يتم ... بثالث الحيضات أمر قد علم

ولتعقد الاجماع مها طلقت ... في حيضة لها هنا قد اهدرت
ليست بها تعتد في اعتداد ... كذاك جاء عن أولى الرشاد
فالظاهر الحيض هي الاقراءُ ... مع هؤلاء وبها الافتاء
والقول في الآية بالاجمال ... هو الصحيح دون ما جدال
تحتمل الأقوال في التأويل ... لذلك للاجمال في التأصيل
فيطلب الدليل من أماكِنِ ... أخرى لدفع ذا الشقاق البائن
واوضح الادلة المبينه ... لذا المقام في قيام البينه

حديث ابن عمر الذي ورد ... من طرق صحيحة عالي السند
دل على الأقرا هي الاطهار ... مُرْهُ لِيراجعها ولا انكار
حتى تحيض ثم تطهرنا ... لآخر الحديث فافهمنا
واجمعوا ان طلاق السنة ... في الطهر فهو واضح القضية

دل على الاقرا هي الاطهار في ... تحقيقه في قول كل منصف
فهي التي قد امر الله بأن ... تطلقن لها النساء فاعلمن
وحكمة العدة في قول ورد ... براءة الارحام من حكم الولد
ان حاضت المرأة فالأمر انكشف ... خلوها من كل نسل قد عرف
وهل بحيضة يكون كافي ... لكشف أمر كان فيها خافي
قيل نعم والاعتداد وقعا ... تعبداً والعد فيه اتبعا
وهل تكون عدد النساء ... بالحيض ام بالطهر في الافتاء
لقد مضى المقال فيه فاتبع ... ما كان حق وعن البطل ارتدع
والقول في الحيض وفي الاطهار ... مضى محققا بلا انكار
وقولهم من لا تحيض تتبّع ... أشهرها في عدة تستتبع
دل على الحيض به تعتد ... لا الطهر لو كان بها يمتد
قلت فان الحيض يكشف الرحم ... والطهر فرض الاعتداد يا فهم
وحكمة الباري صحيحة الأثر ... رتبها كما اقتضى لها القدر
ان انقطاع الحيض لا يكفي لأن ... يكون كشف لمرام قد زكن
اذ ربما ينقطع لعلة ... والطهر كشاف لذي القضية
ألا ترى الحيضة مهما طلقا ... فيها فلا تعتبرن مطلقا
ولا تكون حجة فتعتبر ... والطهر من ثالثة قد اشتهر
لانها ما لم تر الطهر فلا ... تقول طاهر على ذا أُصِّلا
ونسبوا تلك الوجوه فاعلما ... لقادة من الهداة العلما
من صحب أحمد النبي الهادي ... والتابعين السادة الامجاد
فالارتجاع بعد طهر أكملا ... ثالثة لم يكن محللا
وقيل بل حل الى ان تغتسل ... لو بقيت عهدا فارجاع يحل
وقيل حتى ينقضي وقت يجب ... فرض عليه فيه مع بعض النجب
أما متى قد طلقت في سن من ... يحيض مثلها ولا حيض زكن
ولم تكن مرتابة في حال ... ولا بها شيء من الاحمال
ولم تكن مريضة تعتد ... تسعة أشهر لها تعد
وبعدها ثلاثة للحيض قل ... عدتها حول هناك قد كمل

ثلاثة لحيضها وما بقى ... للحمل فافهم وبه تعلق
وان تحض من بعدها وانقطعا ... عنها على هذا القياس تصنعا
واستكمل الثلاث فى اعوام ... ثلاثه توجب للمرام
فى هذه المدة للزوج يحل ... ارجاعها على الصحيح فامتثل
من يوم تطليق لها قد قيلا ... اذ لا محيض فافهم التأصيلا
وقيل مَن محيضها قد ارتفع ... ولم يكن حد الاياس قد وقع
تبقى على ذلك اي تنتظر ... حتى الاياس ثم تأتى الأشهر
تعتد بالأشهر عند ذاكا ... تعبداً يلزمها هناكا
وحامل تحيض لا تعتبر ... لحيضها والحمل فهو المصدر
لا حكم للحيض هنا فى العدة ... للنص فيها واضح القضية
والخلف هنا للصوم يهدمنا ... وللصلاة قبل يقطعنا
وقيل لا يقطع شيئا أبدا ... ليس له حكم المحيض فى الهدى
من آيست تعتد بالاشهر فى ... صحيح أقوال هداة السلف
والخلف فى آيسة قد أخذت ... فى الاعتداد بشهور عُيِّنت
فجاءها الحيض بوقته كما ... كان لها فالحكم للحيض اعلما
تترك عدة الشهور فاعلما ... واستقبلت أي فى اعتدادها الدما
وقيل لا تعتمدن على الدم ... بعد ذهاب وقته فلتفهم
لعله عن علة قد انفجر ... اذ وقته ولى وهذا عن ضرر
وهل ان ارتبم الى الحكم رجع ... أم للمحيض الخلف فيه قد سمع
بعض الى الحيض يراه يتبع ... لا الحكم اذ عليه حكما فرعوا
يرى فريق ان حكم الآيس ... من بلغت لمنتهى المقايس
وقطعت بأنها قد بلغت ... ذلك والإياس فيه اتبعت
وقيل فى الآيس عند العرب ... من يقع الحكم عليه فاعجب
آيس من شيء له لا يأمل ... امكانه قيل عليه العمل
وقيل لا بعد هنا فاعتبر ... ما جاء عن اشياخنا فى الأثر
ترى هنا القولين مفروضين ... من وجهة بل ليس وجهتين
اما التى فى سن من تحيض ان ... صح انقطاعه له تنتظرن

تعتد بالاشهر حتى ينفجر ... وعنده رجوعها له شهر
وها هنا دقائق نعدل عن ... تحقيقها وعن هداها نعجزن
ليس لنا فهم لها يستأصل ... فلا نقول فى الذى قد نجهل
اما التى فارقها الحيض هنا ... لسبب مثل الرضاع فافطنا
تنتظر الحيض وان طال المدى ... حتى الإياس هكذا وهو الهدى
ومثلها مريضة قد ارتفع ... محيضها بمرض له قطع
ومستحاضة فقد قيل سنه ... وتلك حوطة لها مستحسنه
ان لم تميز للدماء فاعلما ... او ميزت فالحكم لم ينبها
تعمل بالتمييز من حيض ومن ... دم استحاضة هناك قد زكن
وقيل بل ان ميزت فالحيض صح ... ثلاثة الأقرا له حكم وضح
او لا فقل ثلاثة الشهور ... كذاك قد اورد فى المأثور
وقيل فى التمييز أما الاحمر ... حيض وأما الطهر فهو الأصفر
ذلك طهر المستحاضات علم ... مع بعضهم حيث بها استمر دم
أو تجعلن أيام حيضها عدد ... وبعدها الطهر كذاك قد ورد
ولتتركى الصلاة قال الهادى ... أيام حيض كان فى المعتاد
فان مضى كقدرها فلتغسل ... عنها الدما وللصلاة فافعل
ان دم الحيض يقال أسود ... عن شارع الحق كذاك أوردوا
فى كل شهر حيضة لا أكثر ... وهكذا وهو الصحيح فانظروا
أما التى تظن حملا تمكث ... مدته لعل أمرا يحدث
تمكث أقصى مدة الحمل لكي ... تدرى اليقين انه اي ليس شي
حينئذ تحققت ما انبها ... بأنها استحاضة تلك الدما
وان أقصى مدة الحمل ترى ... أربعة الأعوام مع بعض الورى
وقيل بل خمس سنين تعرف ... فى أثر لنا رواه السلف
وقيل بل تسعة أشهر فقط ... ولم يكن زيادة هنا اشترط
وأجمعوا فى عدة الحوامل ... وضع لأحمال فلا تجادل
ان وضعته فاتت المطلقا ... وقطعت بذاك التعلقا
أما الإما فحيضتان تقطع ... بها اعتدادها هنا ينقطع

قال ابن سيرين فكالحرائر ... ولا نراه في الصحيح الشاهر
وان يكن رآه اهل الظاهر ... لسنا نراه للدليل الظاهر
قد عمموا المطلقات فاعلما ... ان الاماء حكمها ما انبها
والعلماء خصصوا العموما ... بما غدا لديهم مفهوما
وهو قياس الشبه الذى عرف ... مع علمائنا فطاحل السلف
قد شبهوا المحيض بالطلاق ... وتلك طلقتان باتفاق
والحد ايضا مثله ولا خفا ... نصفا يكون حينما قد نُصِّفا
وجبروا كسر الطلاق والعدد ... وهو قياس وعلى ذاك استند
ومن يراجع في الطلاق الرجعى ... وجاء ايضا بالطلاق المرعى
قبل الدخول كان هذا طلقا ... فالاعتداد فيه خلف سبقا
بعض يقول انها تبنى على ... عدتها الأولى لأصل أُصِّلا
تستأنف العدة عند الأكثر ... وقيل بل تبنى ولم يستنكر
وقيل لا تتم عدة ولا ... تستأنفن بل ذاك امر أهملا
أتى على عدتها ما قطعا ... لها فزالت وهو قول سمعا
وهكذا لا عدة هنا يجب ... كأنه لم يدخلن ولا عجب
ذلك ان من يطلقنا ... قبل الدخول لا اعتداد سنا
فجعلوا هذا كذاك فاعلما ... وتلك انظار يراها العلما
فتهدم الرجعة كل عدة ... مع بعضهم في واضح المحجة
قاعدة عندهم وان ثبت ... برهانها احكامهم عنها انتشت
يهدمها يكون قبل ان يمس ... مثل الذى طلقها من دون مس
وقد بنوا أيضا على قياسها ... لهم مباني جئن في أساسها
من طلق الخود لعجز النفقه ... بردها الانفاق وعجزاً حقبقه
ان صح عجزه عن الانفاق ... لم تثبت الرجعة للعناق
انفاقه قيس على المسيس ان ... صح فهذا مثله معهم زكن
ولا أراه سايغا اذ لم يكن ... هذا القياس واردا على سَنَن
ان الرجوع مثبت للعصمة ... وانما الانفاق حسب الوسعة
لو لم يجد شيئا هناك ينفق ... لم يجبرن قيل بذا يطلق

اذ ذكر الله الذى قد قدرا ... عليه رزقه بما قد شهرا
ينفق مما الله قد آتاه ... فى آخر الآية منتهاه
قال فلا يكلف الإله ... لأحد أي فوق ما آتاه
وعن طلاق زوجه قد سكتا ... ذلك برهان لهذا اثبتا
وهو جلي واضح المنار ... يفهمه منا أولو الأبصار
وأمة قد عتقت فى عدة ... طلاقها تمضى بتلك العدة
لأنها الأصل الذى تقررا ... وهدمه ليس يصح فانظرا
وقيل بل تنتقلن فى الرجعى ... وقيل فى الوجهين دون منع
وكل قول فعلى اصل وضع ... والحق محتوم علينا نتبع
وسبب الخلاف فى المقام ... مقرر للقادة الأعلام
هل عدة تحق للزوجيه ... أم لانفصال هذه القضيه
فمن رآها تلك للزوجية ... لم تنتقل معه بغير مرية
تبقى على عدتها وهو جلى ... ومن يقل بالانفصال الأمثل
يقول بانتقالها اذا انفصل ... آخر أمرها كذا قال الأول
كانت على حال ضئيل الحال ... بقهرها فى ربقة الرجال
والآن صارت حرة فتمنح ... احكامها بذاك فيها صرحوا
والأولون نظروا لحال ... زوجية فى أصلها العضال
قد دخلت فيها بوجه حق ... وما أتى يثبت معنى الحق
وان يمت حال الطلاق الرجعى ... فالارث ثابت بحكم الشرع
لكنها تنتقلن من عدة ... تطليقها لعدة المميتة
ويثبت فى الانفاق للرجعية ... كذلك السكنى فع القضية
وحامل كمثلها حيث شغل ... حمل عن الاعمال مع اهل العمل
والخلف فى مبتوتة والارجح ... ليس لها شيء لهذا صححوا
وقيل بل كان لها وقيلا ... ان لها السكنى فع التفصيلا
من قال بالانفاق والسكنى يرى ... حكم العموم شامل ولامرا
ومن نفى ذلك بالحديث قد ... كان له تعلق ولا فند
يقول لا سكنى ولا انفاق ... بذاك قد يرتفع الشقاق

والحق حيث تجب السكنى يجب ... انفاقها ان سكونها السبب
لا تمكن السكنى بلا انفاق ... أمران يقضيان باستحقاق
وما مقامنا لبحث العدد ... حتى نسوقها بلا تردد
وانما كلامنا في الرجعة ... قد جرنا للبحث دون مرية
حيث تعددت أخي العِدَدُ ... للموت والطلاق كلا أوردوا

والاختيار حيثما تخير ... وفي الفسوخ وهو لا يستنكر
نعرض عن ذلك حتى نجمعا ... كلا الى مقامه فاستمعا
وما ذكرناه فللتأصيل ... لما لنا في بابه من قيل
ومتعة الزوجة فيها اختلفوا ... هل العموم قد رآه السلف
قيل نعم ولا أراه فاعلما ... من الوجوب في مقال العلما
وانما ذلك في المطلقه ... قبل الدخول دون فرض حققه
ذلك بالنص الصحيح قد ورد ... في الذكر واضحا جليا يعتمد

وقيل بالعموم ان كان وقع ... من قبل الزوج ولا فرض سمع
اما مع الفرض فلا وهو جلي ... حكم الوجوب هاهنا لم يقبل
فالشافعي يرى العموم فاعلما ... الا لذات الفرض عنه رسما
وطلقت قبل الدخول قد حكم ... لها الكتاب وهو نعم المحتكم
ومطلق العموم أهل الظاهر ... عليه في نص جلي شاهر
وما لها حيث أتت تختلع ... لانها تعطى فعنها تقطع

مثل التي قبل الدخول طلقت ... ترد النصف بحكم قد ثبت
والظاهريون يقولون لها ... تعطى وتأخذن أيضا ما لها
ومالك كان على الندب حمل ... أمرا أتى فيها وأصله احتمل
حقا على المحسن قال الله ... والمحسنون كلهم أشباه

وما على المحسن من سبيل ... فذاك معه صادق الدليل
لكنهم ردوا عليه هذا ... ولم يجد عن ردهم ملاذا
يقول حقا والوجوب يرشح ... منه وذا هو المقال الارجح
ثم على معنى الوجوب تقع ... على وعن ذا ندبه يندفع

الايلاء

ثم من الطلاق يدعى الايلا ... وذاك معهم حلف قد قيلا
يوجب الطلاق فى أحوال ... نذكرها فى معرض المقال
يحلف ان لايطأ الزوجات ... قيّد أو أطلق حيث يأتى
فان مضت أربعة الشهور ... ولم يعد عن قصده المنكور
تبين زوجه بحكم الايلا ... فافهم فقد اوليتك الدليلا
وهل تبين منه مع تمام ... أشهره حالا بذا المقام
بعض يقول هكذا وقالا ... قوم بتطليق فع المقالا
عند تمامها فاما طلقا ... او قام للرجوع قولا حققا
ويلزم التكفير مهما رجعا ... لها وبالارسال فيها سُمِعا
ان فاء من قبل تمام الأربعه ... صحت له وبعدها لن تنفعه
بعد تمام ما الإلٰه حددا ... تفوته فى قول اهل الاهتدا
وقيل ان فيئه يعتبر ... عند التمام اي تتم الأشهر
له تربص الى ان تنقضى ... والعزم للطلاق بعدها ارتضى
ان الطلاق فهو بالكلام ... عندهم فى نظر الاعلام
وحقه معلق بالأجل ... ينظر فيه اي على تمهل
ان الطلاق فعل ذا المطلق ... لا زوجه صح على تحقق
والفاء للتعقيب فى مقال ... وقيل للترتيب فى أحوال
وشبهوا الايلاء بالرجعى ... يدركها فيه على المرضى
وشبهوا مدته بالعدة ... وذاك واضح بغير مرية
تلك أصوله عليها تقع ... فروعه أعنى عليها فرعوا
وكل أصل فالفروع تتبع ... له اذا ما فيه يوما فرعوا
والخلف فى اليمين بعض قالا ... كل الذى يدعى يمينا آلا
وبعضهم يعتبر الشرعيه ... لا غيرها فلتفهم القضيه
بالله أو صفاته تعالى ... تلزم ان يوما بهذى آلا
وأطلق القرآن معنى الايلا ... ليشمل الكل فع الدليلا
بكل ما اعتادوا به الأيمانا ... بها لزوجه هنا أهانا

وقيل ما توجب للتكفير صح ... ايلاؤه بها كذا معهم شرح
وان نوى الترك لها وما حلف ... ففيه قيل الخلف جاء للسلف
من اثبت الايمان بالنيات ... أثبت ايلاه بها اذ يأتي
أما إذا يتركها بدون ذا ... لاشيء قيل وهدى الحق خذا
وقيل بل يلزمه فمن نظر ... لما على المرأة فيه من ضرر
ألزمه الايلا ولا نراه ... اذ خلفهم فيه اذا نواه
فكيف بالترك بغير نية ... وغير لفظ جاء في القضية
والخلف في الطلاق بالايلاء ... قد قيل رجعي بلا امتراء
اذ أصله هذا اذا ما أطلقا ... حتى يقوم البت قولا حققا
وقيل باين لانه شرع ... دفعا لأضرار على الخود تقع
ولا يزول الضر عنها ان يكن ... ذلك رجعيا على أصل زكن
يجبرها ان ترجعن لعصمته ... وهكذا تخلد في بليته
من ينظرن قصد زوال الضرر ... يقول باين ولم يستنكر
ومن الى اصل الطلاق نظرا ... يقول رجعي كذا قد قررا
وقد مضى المقال ان تم الأجل ... قيل تبين بتمامه الأدل
وقيل بل يجبره القاضي اذا ... لم يرجعن أو بالطلاق أخذا
وقيل بل يطلق القاضي متى ... لم يرجعنّها على أصل أتى
قد ضرب الله له هنا الأجل ... ان تم حبلها به قد انفصل
وهل اذا بانت بحكم الايلا ... وردها ولم يطأها قيلا
تكرر الايلا هنا وقيلا ... لا يتكررن فع الدليلا
تكراره به يكون فاعلما ... ان كرر الايلا الى ذاك انتمى
وتلزم العدة في الايلاء ... مثل الطلاق دون ما امتراء
لانه نوع من الطلاق ... علقه قصداً الى الشقاق
فهو طلاق جاء بالتعليق ... مع اكثر الهداة في التحقيق
وقد رووا عن جابر الامام ... اسقاطها في نظر الاعلام
يقول ان حاضت بوقت الايلا ... ثلاث مرات فع الدليلا
تابعه عليه من اهل الهدى ... فطاحل كل له قد أيّدا

وقد رووه عن فتى العباس ... حبر العلوم الفيصل النبراس
فالاعتداد لبراءة الرحم ... وها هنا تمت وامرها انحسم
وبعضهم يقول بالوجوب ... كسائر الطلاق دون ريب
فمن رأى عدتها عباده ... ألزمها ذاك فع الافاده
ومن رآها وضعت للمصلحه ... اسقطها لما هنا قد لمحه
شهران للعبد اذا ما آلا ... حسب القياس فافهم المقالا
طلاقه حدوده قد نصفّت ... وهكذا العدة قول قد ثبت
وقيل كالحرّ يراه الشافعى ... والظاهريون بغير مانع
ذلك فى الايمان كل البشر ... أحكامهم واحدة فى النظر
وثبت الايلا بمين فوجب ... ان يستوى العبد بايمان النجب
وهكذا العنين حيث أجلا ... فالعبد والحر سواء مثلا
وبعضهم يراه داخلا على ... تلك النساء النقص فيما أصلا
مثال ذاك عدة النساء ... تعتبرن النقص فى الاماء
فالاعتبار بالنساء فاعلما ... تعتد للرجال حكمنا علما
ان كانت المرأة حرة فقل ... ايلاؤه ايلاء حر قد عقل
لو كان عبدا هكذا قد قالوا ... والعكس فى العكس ولا جدال
أما قياسه على الحد فلا ... يكون جيداً لدى من عقلا
ذلك ان العبد فى اعتبار ... اقداره لم يك كالاحرار
فقبح فحشه لدى من نظرا ... أهون من فعل الذى تحررا
فالحر فى منزلةٍ عَلِيَّهْ ... والعبد بالملك ففى دنيه
ومدة الايلاء فيها التوسعه ... للحر عله يراعى المنفعه
وهكذا فيها ازالة الضرر ... عن زوجة كان لها يوما هجر
والكل رحمة من الرحمن ... منّ بها رفقا على الانسان
ولو على العبد فرضنا أكثرا ... من هذه المدة كانت ضررا
من حيث ألحقنا به الأحرارا ... وكان عنهم قاصرا منارا
كمثل مالو جُعِل الحر على ... قياس عبد كان ذاك أشكلا
والضرع للاضرار ينفى فاعلما ... اذ كان باهراً جميعَ الحكما

فاقتضت التسوية الشرعيه ... بينها فى مثل ذى القضيه
هذا هو الوجه لمن سوّاه ... بالحر فى الايلا اذا أتاه
ووسع الشرع لهذا الحر ... فى حال ايلاءٍ لدفع الضر
وحيث زال الرق حال الايلا ... هل يوجبن زواله تنقيلا
قيل نعم والاصل لا يعتبر ... توسعةً عليه وهو الأشهر
وذا عليه جملة فى الأثر ... كمالك فى أصله فاعتبر
يقول يبقى ثابتا بما دخل ... فيه من الايلاء والأصل عقل
والخلف فى صغيرة لا يصلح ... جماعها عندهم موضح
فقيل لا ايلا عليها فاعلما ... حيث الجماع قد يكون مؤلما
أو أنها فيه على نفار ... لحكمة الايلا فلا تمار
حيث عن الجماع للأضرار ... بزوجه فى واضح المنار
حد له الإله حدا يمنع ... من ضره بها لهذا تشرع
والواضح التخصيص لا وجه له ... فالحكم فى عمومه نعقله
حيث نقول زوجة معتبره ... فى الشرع فالايلا كما قد ذكره
والاعتبار لانتفاء الضرر ... فى مثلها لم يك بالمعتبر
لأنما التخصيص محتاج إلى ... أدلة تخصه فاحتفلا
وليس يكفى كونها صغيره ... جماعها يوجب للضروره
والخلف فى المُولى اذا ما رجعا ... هل يلزم الوطء لها فاستمعا
قيل نعم لانه المعتبر ... فى منهج الايلا ولا يستنكر
وقيل لا لانه لم يقع ... شرط له فى المنهج المتبع
وبعضهم يشرط وطأه لها ... فى عدة فكن لها منتبها
ان مضت العدة والوطء عدم ... تبين منه فى مقال قد علم
اذ غير راجع يكون هذا ... فافهم وراع للهدى ملاذا
فالعلماء حرروا ما حرروا ... مجتهدين ثم لم يقصروا
تعلقوا بمقتضى الدليل ... حسب المفاهيم لكل قيل
من لم يطأ فى عدة حين رجع ... تبين منه بالتمام فاستمع
فلا يعد راجعا بذاكا ... مع مالك قال به هناكا

وأحرف الإيلا يقال أربعه ... أحكامها معلومة متبعه
اذا فعلت واذا لم أفعل ... وان وان لم هكذا فاحتفل
وما عليها عندهم تَرَتَّبَا ... يعرفه فينا الرجال النجبا
فلا نطيل القول فى الايلاء ... وقد ذكرنا زبدة الافتاء
فهو طلاق وله أحكام ... حررها الجهابذ الاعلام

الظهار

ثم من الطلاق فى الاسلام ... هو الظهار جاء فى الأحكام
ممتزجا بِمُشْبِهٍ للايلا ... أعنى اليمين فافهم التأصيلا
أبانه حديث خولة التى ... قد ذكرته العلما فى السنة
ألفاظه أنت كظهر أمى ... علىَّ والقصد سبيل الحرم
كأنه قال حرام أنتِ ... علىَّ كالأم ويعنى بِنْتِى
هذا هو الصريح فيه فاعلما ... والخلف ان سمَّى لعضو فهما
كقوله كاليد (١) أو كالراس ... والبطن والصدر على أساس
او ظهر أخته وظهر البنت ... ونحوها بالخلف فيها نفتى
قيل ظهار حيث بالمحارم ... يحلف بالأم بقصد لازم
فالحرم للأم بإجماع علم ... وغيرها كمثلها ولا جرم
وقيل لا ظهار إلا ان حلف ... بظهر أمه يرى بعض السلف
نص على ذاك الكتاب المنزل ... بمقتضاه يلزمن العمل
بيانه قد جاء فى قد سمعا (٢) ... نصاً له كل الورى قد تبعا
يظاهرون من نسائهم ورد ... ما هن امهاتهم ولا فند
ومنشأ الخلاف بين العلما ... علقه بمن عليه حرما
والظهر والباقى من الأعضاء ... جميعها معهم على سواء
هذا دليل للمعمِّمِينا ... حكم الظهار فافهم التبيينا
أما المخصصون فيه وقفوا ... منه على النص ولم ينحرفوا

(١) قوله كقوله كاليد الكاف للحكاية اي أنت يدك علىّ كيد أمى أو رأسك علىّ كرأسها أو كشئ من جوارحها أو جوارح الأجنبية فهذا كله عند الجمهور ظهار والاصل فيه لفظ الظهر أ هـ سالم بيده

(٢) اي في سورة قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها وتعرف بسورة المجادلة

أما كأمي في احترامها معى ... ليس ظهاراً لو أتى به فع
ومالك قال ظهار ومنع ... منه وجل العلما قالوا يسع
ومن يشبّهها بأجنبيه ... لا تحرمن عليه بالزوجيه
لا تحرمن عليه بالتأبيد ... فالخلف فيها جاء في التقييد
وقال مالك عليه تحرم ... فانه الظهار معه يعلم
وقيل بل ليس ظهارا في الهدى ... ومثله مضى لنا مقيدا
واشترطوا في الظهار في الازواج ... والخلف في الاماء في المنهاج
واكثر الهداة قالوا يقع ... منها كزوجة هناك تقع
وقيل ان كان يطأها فتلزمه ... كفارة اليمين فيما نعلمه
وبعضهم بنصفها قد أفتى ... وهل تجزّي بل وهل تأتى
يظاهرون من نسائهم ورد ... هل الاما تدخل فيه اذ تعد
فقيل بل نساؤنا الحرائر ... دون الإما وذاك أمر شاهر
اما الظهار من نساء لم يقع ... نكاحهن غير شيء متبع
فليس من نسائنا ولا خفا ... وليس ازواجا لنا فلتعرفا
فلا ظهار هاهنا في النظر ... اذ خالف المفهوم فيه فانظر
ومالك اثبته وقد علم ... مذهبه فيه على هذا رسم
ذلك في الطلاق والايلاء ... وهكذا الظهار في الافتاء
يذهب للعموم من معنى النسا ... وغيره يراه فيه قد أسا
وقيل ان سمى قبيلة لزم ... كما اذا عين خودا فافتهم
بنفس تعيين الفتاة يثبت ... عليه بعضهم لهذا اثبتوا
يرونه عقداً صحيحا يلزم ... وفاؤه كالملك معهم يعلم
يشرط فيه للظهار فثبت ... عليه ذاك الشرط أقوال أتت
وأنكر التعميم قوم للحرج ... فيه ورفعه لنا ايضا خرج
لا حرج عليكم في الدين ... هذا دليلهم بغير مين
ومذهب الأصحاب بالأزواج ... يختص لا غير من اللجاج
والعقل والنقل لهذا ينصر ... وذا هو الحق ولا يستنكر
كيف طلاقنا لأجنبيه ... ولا علاقة لنا جليه

كذلك الإيلاء والظهار ... وغير ذا يطرقه الانكار
وهل ظهار للنسا يعتبر ... من الرجال عندما قد يصدر
قيل نعم وقيل لا ولا خفا ... كفارة اليمين مع أهل الوفا
وقيل بل كفارة الظهار ... تلزمها قد جاء عن أخيار
اذ الظهار حلف يعتبر ... والحنث ان صح له تكفر
عقوبة لها هنا لتنزجر ... عن فاحش القول وعن كل نكر
فالله قد سماه منكرا كما ... في الذكر والزور به قد لزما
وكان من طلاق الجاهليه ... أقره الاسلام في الزوجيه
بعض يراه يشبه الطلاقا ... فهو لأحكام الطلاق لاقى
وبعضهم يراه كالأيمان ... والحنث قد يعد في العصيان
ويلزم المسلم ان يكفرا ... ان وقع الحنث ولن يستنكرا
ثم يعودون لما قد قالوا ... فالحنث بالعودة قد ينال

ما يمنع منه المظاهر

ان الظهار يمنع الوطء على ... مظاهر والشم والضم إلى
رؤية فرجها مع المحاسن ... منها وما يختص بالبواطن
من لمسها ووطء غير الفرج ... قبل التماس فابغ خير نهج
ان عدت بعد ما الظهار قد وقع ... يلزم تكفير كما الله شرع
ان وقع التكفير قبل ان تتم ... اربعة الشهور فالأمر استتم
يرجع بالجماع بعد ذاكا ... وتم أمره به هناكا
او لم يكفرن منه تخرج ... وما له يوما إليها مخرج
أو جاء بالتكفير والوطء ترك ... تكفيره بذاك معهم ما سلك
أشيا هنا يربط بعضها اعلما ... ببعضها عند الهداة العلما
شدد ربنا على من فعلا ... ذلك في الدين أتى المسترذلا
سماه ذو الجلال منكرا كما ... سماه زورا وهو مما حرما
لذاك فيه ذو الجلال شددا ... منفراً منه وعنه أبعدا
وان يكن بعد الظهار طلقا ... من قبل تكفير الظهار مطلقا

وبعده راجعها يوما فهل ... تكرر الظهار والمسُّ حُظِل
حتى يكفرن خلف نقلا ... عن الهداة العلماء الفضلا
ان كان قد طلقها رجعيه ... وعاد في العدة للزوجيه
أو بعد عدة إليها رجعا ... تكفيره يلزمه فاستمعا
وقيل ان راجعها في العدة ... يلزمه التكفير في القضية
وان يكن راجعها في غير ... كفارة يعفى من التكفير
وقيل بل يلحقها الظهار ... بعد رجوعها ولا انكار
لو أنه بعد الثلاث رجعا ... لها ظهاره بها قد وقعا
وهي من المشكل مع أهل النظر ... بعد الثلاث عقب الذى غبر
مثل الذى يحلف بالطلاق ... ثم يطلقن لدى الشقاق
ثم يراجعن للزوجات ... هل حلف يبقى متى ما يأتى
فقيل يبقى عند أرباب النظر ... وقيل لا خلف هناك معتبر
خلفهم هل يهدم الطلاق ما ... كان من الأحكام فيها فاعلما
أم ليس يهدمن ذاك فانظر ... في الأصل يا هذا بصدق النظر
فمن رأى البائن يهدمنا ... جميع ما كان هنا اعلمنا
أعنى به البائن في الثلاث لا ... أعنى سواه وله فاحتفلا
ويدخل الايلا على الظهار ... في حالة القصد إلى الضرار
وذاك حيث لم يكفرنا ... مع قدرة له هنا افهمنا
وقيل لا يدخل والحكمان ... مختلفان الأصل والمعانى
بعضهم لاحظ قصد الضرر ... في الحالتين عند اهل النظر
وبعضهم لذاك ليس بنظر ... وللظهار حكمه المقرر
كمثل ما قد كان للايلاء ... حكم به خُصَّ بلا امتراء
وقد بسطنا القول فيه حسبما ... صح لنا موضحا متمما
ذلك في نظامنا الارشاد ... تجده وافيا بذا المراد
مفصلا كل القضايا موضحا ... لازمها مصححا مرجحا
فلا نعيد القول فيه اذ سبق ... ذلك والحق يرومه المحق
ونسأل الله الرضى والرشدا ... وان ينيلنا المرام الأهدى

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة
المكتبة
الرقم العام : ٥٩٩
الرقم الخاص :

كفارة الظهار

كفارة الظهار شرعا تجب ... للعود ان عادلها قد اوجبوا
ذلك في النص الجلي قد ظهر ... يفهمه أهل العقول والفكر
وبعضهم أوجبها لو لم يعد ... ووجهه يخفى ومعناه بَعُد
قالوا فان القتل تلك أوجبا ... وذا كمثله ولن يستغربا
نقول ذاك الحكم فيه تلف ... نفس ففيه ذاك لا يختلف
تكفيره كأنه إحياء ... نفس هنا بالعتق لا سواء
فليس في الظهار اتلاف عرف ... والاختيار في الطلاق قد وصف
وذا طلاق عندهمَ لا جَرَمُ ... فيه اذا شاء على ما نفهم
يطلق المرء متى شاء اعلما ... ولا يقال انه قد أجرما
وفسروا العود هو العود إلى ... زوجته وللظهار أبطلا
يلوم نفسه على ما وقعا ... منه وللزوجة جهراً رجعا
يمسكها وللنكاح قد رجع ... بعد الظهار هكذا عنهم سمع
وان مضى له زمان أمكنا ... تطليقه فيه ولم يبينا
يحسب راجعا بذاك فاعلما ... مع قومنا هذا لهم قد رسما
تلزمه كفارة الظهار ... بذاك عندهم بلا انكار
والعود تكرير الظهار قيلا ... مع بعضهم فلتعرف التأصيلا
ان هو لم يكرر الظهارا ... فغير عايد أتى جهارا
عليه لا يمين فيه تلزم ... الا اذا كرر معهم يعلم
والحق ان العود عزم الرجل ... على الرجوع في الهدى المؤصل
وعزمه أيضا على الوطء الذى ... ظاهر منه وبهذا فخذ
هذا هو الحق الذى قد وردا ... مع علماء الدين أرباب الهدى
يمنع من وطء لزوجه إلى ... ان يفعل التكفير عند النبلا
وها هنا للسر معهم مدخل ... وهو الذى به أموراً أصلوا
من حيث معنى العود فيه اختلفا ... كمثل ما حرره أهل الوفا
بعض يرى التكرار عوداً يعلم ... وبعضهم بالوطء فيه يحكم
وبعضهم يقول امساك علم ... لزوجه عود إليها فافتهم

وبعضهم ارادة الوطء يرى ... وهو الصحيح فى اعتبار البصرا
قد شبه الظهار باليمين فى ... رأي الهداة من رجال السلف
والحنث فى اليمين مهما وقعا ... يلزم تكفير له فاستمعا
وبعضهم ارادة الأمرين ... لاحظ والتحقيق عن هذين
والعود فى الاسلام للظهار ... وكان منكرا بلا انكار
واختلفت أفهام أهل العلم فى ... ارادة المقصود فى ذا الموقف
والعود للقول أتى فى النص ... ولم اكن لقولهم مستقصى
ووقع الخلاف حيث اختلفا ... مفهوم ظاهر هنا قد عرفا
وصححوا كفارة الظهار ... جاءت بتغليظ لذا المنار
فالعتق فيها أول الأشياء ... والصوم بعده بلا امتراء
والثالث الاطعام وهو آخر ... تكفيرها والحكم فيها شاهر
وهي على الترتيب بالاجماع ... عن قادة العلم بلا نزاع
والعبد كالحر هنا ان أذنا ... سيده له يراه الفطنا
أما اذا لم يأذن هل يسقط ... تكفيره أم لا على ما شرطوا
اذ أظهر العجز فلا يكلف ... فوق الذى يسطيعه المكلف
فيلزم التكفير قبل المس فى ... حكم الظهار عند كل السلف
ان مس فى حال الصيام استأنفا ... اذ أبطل الصوم كما قد عرفا
وبعضهم يقول لا يستأنف ... وقيل فى العمد بهذا فاعرفوا
اما الخطا يعفى من استئناف ... اذ هو مرفوع بلا خلاف
وهل ترى كفارة الظهار ... تشبه لليمين فى اعتبار
والشرط فى كفارة الظهار قد ... صح قبيل المس دون ما فند
من يعتبر شرط الظهار ألزما ... ذلك أن يستأنفن فافهما
ومن بتكفير اليمين شبهه ... لا يلزمنه وفيه نبهه
اذ يرفع التكفير للحنث كما ... أفاد ذاك الحكم جل العلما
بعد وقوع ذلك التكفير لا ... حنث هنا يراه كل النبلا
والشرط فى رقبة الظهار ... مؤمنة فى بعض الاعتبار
وقيل لا يلزم هذا أبدا ... والأول الراجح مع اهل الهدى

هل هو اعتاق بوجه القربة ... فيلزم الأيمان دون مرية
مثاله كفارة القتل أتى ... تقييدها والحمل معهم ثبتا
فيحمل المطلق للمقيد ... عند اتحاد سبب التقييد
وذاك في الأصول مبسوط على ... ما قرر الهداة فيه فاعملا
اما اذا ما اختلفا في السبب ... فالحمل مع بعض هنا لم يجب
وهل من العيوب شرطا تسلم ... قيل نعم مثل الاضاحي فاعلموا
كذا الهدايا اذ أتت من القرب ... والدين لا يرضى العيوب فاجتنب
وقيل لا يلزم حيث أطلقا ... لفظ الكتاب فاستمعه مطلقا
والقائلون بالعيوب كالعمى ... وقطع أيد هكذا فلتعلما
فتلك لا تجزى بهذا الحال ... لنقصها في واضح المقال
واغتفروا ما دون هذا فاعلما ... وقيل مايدعى بعيب هدما
فشمل العيوب كلها على ... ما حقق الهداة سادة الملا
والخلف في نقصان عضو واحد ... كاليد والرجل ومثل الساعد
والأذن والعين ومثل العرج ... وليس فيما دون ذا من حرج
والخلف في الأصم مثل الأخرس ... وهكذا وذا على ذاك قس
كذلك الخصي والعنين هل ... يجزى وطفل بطعام ما استقل
وهكذا مدبر ومشترك ... ونحوه لم يجزه من دون شك
والقول في الاطعام ستين عدد ... مدين يعطى الفرد دون ما فند
وقيل بل مد وثلث يمنح ... لكل فرد وهو مما رجحوا
وقيل بالمد لكل فرد ... وهو اعتبار ما كفى بالمد
فالمد يكفي عند بعض فحكم ... بالمد للفرد اجتهادا لم يتم
اذ ليس يكفي للغدا وللعشا ... مد على التحقيق في قول فشا
وأكلتان في الصباح والمسا ... يلزمه على مقال أسسا
مأدومتان من طعام الوسط ... بحيث لا يوقعه في شطط
هذا وان ظاهر من أزواج ... عديدة اذ هاج باللجاج
بلفظة واحدة هل يلزم ... تعدد التكفير قول يعلم
فناظر تعدد الظهار ... فيهن قد أوجب للتكرار

عن كل زوجة له يكفر ... وقيل فذة هناك تذكر
من شبه الظهار بالطلاق ... أوجب للتعداد باتفاق
ومن يشبهه هنا بالايلا ... أوجب فذة فع التأصيلا
وكان بالايلا لديهم أقربا ... معنى وحكماً فاتبعن الأصوبا
ومن يظاهرن من زوجته ... عدة مرات لدى طيشته
مختلف فيه فبعض أوجبا ... تعدد التكفير فيه أدبا
كل ظهار فله كفاره ... تخصه بحسب العباره
وقيل بل كفارة لا أكثرا ... ومالك عليه فيما ذكرا
الا اذا ظاهر ثم كفرا ... وبعده ظاهر أخرى فانظرا
وكل قول فله جماعه ... قالت به وصوبت أتباعه
وقيل راجع الى نيته ... فما نوى قاض على زوجته
وان نوى التوكيد فهو واحده ... فقط حسبما اقتضته القاعده
وبعضهم اوجب للتعدد ... في مجلس أو غيره فاستفد
بحسب المجالس التى وقع ... فيها الظهار منه فى قول سمع
وان يمس قبل ان يكفرا ... تحرم زوجه عليه فانظرا
اذ شرط التكفير ذو الجلال ... وبعده الوطء بلا جدال
أمران لا يختلفان منهجا ... عن وارد النص الذى تبلجا
أو كفر الظهار ثم ما رجع ... بالوطء للزوجة بئسما صنع
ان خرجت أربعة الأشهر قد ... راحت هنا عنه متى تم العدد
وان يواقع قبل ان يكفرا ... عمداً فبالتحريم عندنا انبرى
وظاهر القرآن قد دل على ... مقالنا والحق منه يجتلى
وقيل لا تحرم فى نقل ورد ... رواه قومنا مصحح السند
قارفه صخر البياضي على ... عهد رسول الله عنه نقلا
جاء الى الرسول يشكو مما وقع ... فيه واصره النبي قد رفع
ألزمه كفارة لا أكثرا ... وقيل بل كفارتان فانظرا
واحدة تكفر الظهارا ... بالنص فاعرف هذه الآثارا
وبعدها ثانية تكفر ... ذاك الوقاع والإله يغفر

والمذهب التحريم مهما فعلا ... من قبل تكفير فراع الأعد لا
وقيل من تكفيره الاطعام ... إن مس قبله فلا يلام
بل خصصوا ذلك فى الاعتاق ... وفى الصيام
والقول فى احكامه يطول ... اذا انبسطنا اتسع المقول
فلنقصر العنان فيه نظرا ... لقلة الوقوع ما بين الورى

اللعان

ان اللعان صح فى الاسلام ... بحكمه فى حضرة الامام
سيدنا الهادى الورى للحق ... امامنا الداعى لقول الصدق
وجاء فى القرآن نصا أزهرا ... يضيء كالشمس لمن قد أبصرا
ودوّن الهداة هذا الحكما ... وعرّفوا الحد له والرسما
لكننى أظنه لم يقع ... بعد النبي الطاهر المشفع
وما علمنا أنه به حكم ... غير النبي الهاشمي فى الأمم
وهو طلاق ان يكن يوما وقع ... لذاك فى الطلاق حكمه وضع
لانه يفيد فى الاسلام ... بينونة معهم على الدوام
لذاك من نوع الطلاق جعلا ... يقوم بالامام ما بين الملا
يرمون ازواجهم فى الذكر ... أي بالزنى وذاك نوع نكر
وجاء فى عويمر العجلانى ... وقوعه قد صح بالبيان
فى عاصم نجل عدي قالا ... من يجدن مع أهله الرجالا
ان قتل الموجود يقتلنا ... به فكيف فيه يصنعنا
هنا بيانه أتى متضحا ... ومن جنى السوء غدا مفتضحا
وحيث الاتهام للأزواج ... يوقع بعض الناس فى اللجاج
والابن للفراش والحرّ يَرى ... ذاك كبيراحيث ذاك أبصرا
فما السبيل المخرج الاحرارا ... من ذلك الأمر الذى قد صارا
سوى اللعان وهو أمر يقطع ... حبل الزواج والأذى يندفع
ومن يكن عن اللعان قد نكل ... ألزم فيه ما هناك قد فعل
اذ بالنكول دل انه فعل ... ذلك والحد عليه قد نزل

قد صح بالكتاب والسنة عن ... خير الانام وهما الاصل زكن
كذاك بالقياس والاجماع ... حيث به يقطع للنزاع
اذا رماها بالزنى او انتفى ... من حملها هنا اللعان عرفا
أو اثبت الحمل له ثم ادعى ... منها الزنى رميا لها فاستمعا
او قال قد شاهدها تزنى اعلما ... والأصل فهو القذف عند العلما
فيلزم الاشهاد فيه حسبما ... نص عليه الذكر عند العلما
ذلك فى الأجنب والأزواج ... بينهم اللعان فى المنهاج
لا مخلص من قذفه وهو جلى ... الا بذلك اللعان المرسل
ينصبه بينهما الامام ... من ينكلن ضاق به المقام
او وقع اللعان كان مخرجا ... فى ظاهر الأمر وينفى الحرجا
ينستر الحال هنا بينهما ... ويذهبان بافتراق علما
كل الى سبيله قد راحا ... وانقطع الحبل ولا جناحا
فان أتت من بعد ذا بنسل ... فهو لها من دون ذاك البعل
أما الذين الحقوا النسل به ... قد أخطأوا لفعلهم فانتبه
يبطل احكام اللعان فاعلما ... وهو لهذا وبه قد حكما
وما هنا فائدة اللعان ... لو قيل بالالحاق فى المعانى
ومن رمى بموجب اللعان ... زوجته بالظن أو عيان
وبعد ذا طلقها ثلاثا ... ليبطلن ما به قد لاثا
قيل اللعان لازم بينهما ... ولا لعان قال بعض العلما
اذ عصمة الزوجة منه حلا ... فلا نرى اللعان فيها حلا
يلزمه الحد هنا وقيل لا ... حد عليه لا شتباه حصلا
وكل قول فله انصار ... قالوا به جاءت بذا الآثار
وان نفى الحمل ولم يصرح ... به ففيه الخلف فى المتضح
بعض يرى اللعان اذ تضمنا ... ذلك انه هنا صح الزنى
كذاك ان قال قد استبراها ... وبعده بالقطع لم يطاها
واختلفوا فى الحمل ينفيه متى ... فقيل مع وجود كذا أتى
اما اذا لم ينفه حتى ولد ... ليس له نفي لذلك الولد

وقيل بعد الوضع اذ تحققا ... بالوضع لا قبل على ما حققا
اذ قبل وضعه نرى الحال احتمل ... ان ليس حملا ذاك فى قول عقل
وبعد وضعه نفى الاشكالا ... فها هنا نرى له مجالا
أبو حنيفة بهذا قالا ... ووجهه قد اوضح المقالا
وواقع اللعان عهد المصطفى ... واقعة حالية دون خفا
يقول ان جاءت به على كذا ... فما أراه غير صدق عند ذا
ذلك ظن لا يحقق ... حكما وليس الظن يغنى عنا
دل على وجوده هناك ... حال اللعان واقع كذاكا
به استدل مالك اذ قالا ... وجوده شرط لعان آلا
اما أبو حنيفة رنا إلى ... ما قلته وهم هداة عقلا
والحمل مصدر لأحكام أتت ... فى الشرع بالوضع نراها ذكرت
بقاؤها فى عدة تطول ... بالحمل عندهم هو الدليل
كذلك الانفاق ايضا يلزم ... بالحمل والنكاح معه يحرم
فوجب القياس للعان ... عليه عند هذه المعانى
وقيل بل يلا عنن لو لم يكن ... من حملها انتفى على أصل زكن
قال أبو حنيفة يلا عن ... لو لم يكن نفاه وهو باين
لو لم يكن نفاه الا بعد ما ... قد ولدته قال بعض العلما
او لم يكن إلا قبيل ان تلد ... ولم يوقتن لها وقتا عهد
قيل له ينفيه بعد ما ولد ... بأربعين ليلة كذا ورد
وبعضهم فى حال عصمة يصح ... نفي له وهو جلي متضح
ونفيه بعد الطلاق اختلفا ... فيه الهداة الفقهاء الشرفا
فمالك قال له ذلك فى ... جميع مدة اللحوق فاعرف
أي مدة اللحوق بالفراش ... وذاك فى قول لديهم فاشى
وذاك اربع السنين فاعلما ... أقصى الذى للحمل قال العلما
وبعضهم خمس السنين قد جعل ... مدة إلحاق وذا أقصى الأجل
وذاك أقصى القول فى الانكار ... مادام منكرا فلا تمار
وبعضهم يقول فى العدة لا ... فى غيرها نفي يصح فاقبلا

فـــى غير عـــدة اذا نـــفـــاه ... يجـد هـكـذا لـنـا حـكـاه
والابـن ابـنـه ولـو مـنـه انـتـفـى ... لا يـسـمعن فى قول بعض فاعرفا
وخـلـفـهـم فـى مـدة الحـمـل سبق ... فـقـيـل خمس وهـي أقصى ما لحق
وقـيـل أربـع وسـنـتـان ورد ... وتـسـعـة الأشـهـر فـهـي المعـتـمـد
هـي الـتـى كـل الـورى قـد تـولـد ... لهـا ومـا شـذ فـلا يـعـتـمـد
فـأكثر الـنـاس لهـا ولا خـفـا ... والحكم للنادر معهم ضعفا
وان أقـام للـشـهـور هـل لـزم ... هـنـا لـعـان أم يـقـال ينهدم
ان اللـعـان هـاهـنـا قـد وقـعـا ... اذ عـدم الـشـهـود حـينا ادعـى
أمـا اذا الـشـهـود قـامـت يهدر ... هـنـا اللـعـان وعـلـيـه الأكثر
والـنـص قـال حـيـث لـيـست لهم ... هـنـا شـهـود وهـو أمـر يـعـلـم
لـيـس لهـم يـقـول ذو الجـلال ... الا ادعـا أنـفـسـهـم فـى حـال
قـال ابـو حـنـيـفـة بهـذا ... وتـابـعـوه فـغـدا مـلاذا
عـلـيـه صحبـنـا الهداة الـفضلا ... حـيـث الـدلـيـل لهـم الأمـرَ جـلا
ولـلّـعـان مـالـك والـشـافـعـى ... قـد ذهـبـا وكـم لهـم مـن تـابـع
قـالـوا الـشـهـود هـاهـنـا لا تـعـتبر ... حـيـث الـفـراش ذلـك الأمـرَ قـهـر
فـالحـجـة الـفـراش مـعـهـم فانظر ... أصـلـين قـد جـاءا لهـذا المـصـدر
يـكـون بين مـطـلـق الأزواج ... إلا أولـى الـكـفـر ذوى اعـوجـاج
إلا اذا تـرافـعـوا إلـيـنـا ... وألـقـوا الأمـر هـنـا عـلـيـنـا
وذاك فـى الأحـرار والـعـبـيـد ... نـعـرفـه فـى المذهب السديد
أمـا عـمـوم آيـة اللـعـان ... يخـتـص بـالاسـلام والايمـان
ولا اعـتـبـار بـأولـى ومـن ... يـكـون فـى مـعـنـاهـم أيضا زكن
ان اللـعـان فـى الهـدى شـهـاده ... قـد شـرعـت فـى أمـة الـعـبـاده
يـشـرط فيهـا مـا هـنـاك يـشـرط ... وامـر أهـل الـكـفـر طـرًّا يحبط
سـمـاهـم الـبـارى جـهـارا شـهـدا ... بـالله يـشـهـدون فيما قـد بـدا
ثم اللـعـان عـوض الـقـذف وقـع ... وذاك فـى الاسـلام قـطـعـا قد وضع
درءاً لحـد الـقـذف فـى الـزوجين ... هـذا لِما يـعـلـم بين ذيـن
ان شـهـادة اللـعـان تـعـتبر ... مـعـهـم يـبـنـا تـقـطـعن فى الأثر

والذكر قد عبر عنها فانظر ... في قوله العالي بصافي النظر
ان المنافقين أيضا قالوا ... نشهد انت السيد المفضال
واتخذ أيمانهم في الذكر ... وهي الشهادات بغير نكر
فالله سماها هنا أيمانا ... ان شئت فلتعتبر القرآنا
وجوزوا لعان أرباب العمى ... والخلف في الاخرس عند العلما
بعضهم يرى لعانه يصح ... والبعض ينفيه لأصل متضح
لم يك من أهل الشهادات فلا ... يلاعن فادر فيه العللا
وبعضهم يقول مهما فُهما ... لعانه منه هنا قد تما
والعقل والبلوغ والاسلام ... شروطه رابعها الامام
مع الامام لا سواه فاعلما ... والحد للامام قد تحتما
يشهد ذاك الزوج بالجبار ... اربع مرات بلا إنكار
بأنه رأى الفتاة تزني ... وزوجة الحالف قطعا أعني
وان ذاك الحمل ليس مني ... ان كان حمل خذ هداه عني
ولعنة الله عليه ان كذب ... في خامس اللعان ان هذه قد وجب
وتشهدنْ أربع مرات عدد ... كمثله تناقضنَّ ما ورد
تقول ان ما رماها أي به ... كذب وزور هكذا فانتبه
وخامس اللعنات تأتي بالغضب ... أيضا عليها ان يكن غير كذب
وبعد ذاك افترقا وراحا ... ومن عنا الحد قد استراحا
من تاب فالله غفور يرحم ... عباده ان للإله استرحموا
والخلف في النكول بعض قالا ... يحدنا كل بما قد قالا
وقيل لا يحد وهو عن أبي ... حنيفة خلاف اهل المذهب
ان لعان الزوج قد قام له ... مقام شاهِديه فاعرف اصله
فان يكن يوما هنا قد نكلا ... يصير قاذفا بما تقولا
كما أتى في قوله تعالى ... يدرأ للعذاب فادر القالا
وفي حديثه اذا نطقت ... جلدت أي بما به قد قلت
وان سكت فعلى غيظ ورد ... ذلك في الحديث وهو المعتمد
وقيل آية اللعان لم تدل ... يوما على الحد عليه فاحتفل

والالتعان فيمين توجب ... حقا وتدفعن ما يستوجب
فانه ان حلف الذى ادعى ... قد استحق الحق حسب المدعىٰ
وان يكن يوما عليه يُدَّعى ... تحليفه يسقط حقا مدعىٰ
فهنا ان كان يوما نكلا ... قد استحق العذاب فى الملا
قد صح قذفه لزوجه اعلما ... والقذف بالباطل أمر حرما
والحد للقذف عليه أوجبا ... صونا لعرض الزوج حيث أدبا
فان عرض مؤمن صح حِمىٰ ... لا يستباح فى اعتبار الزعما
ويدرأ العذاب عنها قالا ... وهو هنا الحد فع المقالا
والبادى بالضلال قطعا أظلم ... قاعدة برهانها مسلم
ان نكلت تحد عند الأكثر ... وحدها الرجم ولم يستنكر
لأنه أحصنها والمحصنه ... ترجم حداً حجة مبينه
ان كان داخلا بها أو لا فقل ... تجلد والحق بهذا الحكم حل
فان حداً فى الورى أعظم من ... كل العبادات حكى أهل السنن
أما أبو حنيفة يرى ان نكلت ... يحكم بالحبس إليه فالتفت
لقوله وما به احتج هنا ... حتى تلاعنن زوجا فى الزنى
واحتج بالحديث لا يحل ... دم امرىء مقامه يحل
منه الزنى من بعد احصان ورد ... وها هنا ماصح ما الزوج قصد
وان سفك الدم بالنكول ... أمر يرده هدى المعقول
ان كان غرم المال بالنكول لا ... يراه بعض العلما الفضلا
فالدم بالنكول أولى وأحق ... ان لا يراق فاتبع القول الأحق
فالدم بالبينة المتضحه ... يراق وهي الحجة المرجحه
أو أنه بالاعتراف يجب ... حسب الدليل وعليه المذهب
وهو دليل فى المقام معتبر ... وربما مال له أهل النظر
وان يكن اكذب نفسه يحد ... للقذف بالزنى وفعله أشد
ألبسها العار بما قد قالا ... فكان فعله هنا ضلالا
قد افترى أمراً عظيما فاستحق ... ذاك الجزا والحق لايزال حق
والابن ابنه إذا كان انتفىٰ ... منه ولو حملا نراه فاعرفا

وهل له الرجوع للزوجة إن ... اكذب نفسه وهل بها قمن
وانما الفرقة باللعان ... تلزم في رأي ذوى الإيمان
إما بنفسه على ما نعرف ... أوْلا بحكم حاكم فلتعرفوا
والحق لا يجتمعان ابدا ... كما على هذا مصابيح الهدى
ان وقع اللعان أو إن اكذبا ... لنفسه عند الهداة النجبا
وقيل ان اكذب نفسه جلد ... وصار خاطبا كذا أيضا وجد
ووجهه ما صح تحقيق الزنى ... بل رد عنه ولفحواه افطنا
ومثل ما قالوا له الابن يرد ... ان اكذب النفس كذا الزوج ترد
والسبب الموجب للتحريم ... جهل بتحقيق الهدى القويم
حينئذ امرهما قد انكشف ... وصح لا تحريم في رأي السلف
وفرقة اللعان فسخ يقع ... لعصمة كانت لذين تجمع
فلا سبيل لك قال المصطفى ... يوما عليها فادر مقصود الوفا
وبعضهم قال طلاق اذ وقع ... بحضرة الهادى النبي المتبع
ولم يكن منه هنا انكار ... له بهذا جاءت الآثار
ثم اللعان شرعه هنا وقع ... لدرء حد كان فافهم ما شرع
لذاك لا يوجب تحريما عرف ... قال بهذا القول بعض ما سلف
والواضح المشهور عند العلما ... بانه كان لها محرما
حيث تقاطع هناك يعلم ... تباعد تباين يحرم
تباغض تهاتر بما وقع ... يثمره اللعان حيثما شرع
فلا اجتماع ها هنا بينهما ... حتى الممات وعليه العلما
ان فرغا من اللعان وقعت ... بذاك فرقة وحبلاً قطعت
ان أكمل الزوج لعان زوجته ... ففرقة بذاك من حليلته
وبعضهم يقول بعد ما كمل ... ذاك اللعان الحكم للجمع فصل
يحكم حاكم هنا بالفرقة ... كذاك قد قال أبو حنيفة
عليه ثوريهم وأحمد ... وهل لهم في قولهم مستند
ولم يصح عندنا ما قالوا ... بل باللعان تفصل الحبال
تروح للجنوب ثم يذهب ... الى الشمال حيث ينأى المذهب

هذا الذى عن سيد الرسل ورد ... فى ذلك اللعان محفوظ السند
لعانها يدرأ عنها الحدا ... متى رماها وعليها اشتدا
اما لعان زوجها يوثر ... طبعا عليها وهو لا يستنكر
ينفى الذى كان بها من حمل ... ويقطع الانساب حسب الأصل
أخبر بالفرقة سيد الورى ... بينها بعد الذى كان جرى
فاختلفت أفهام أهل العلم ... واستخرجت منه معانى الحكم
أخباره بعض يراه حكما ... وبعضهم قال أفاد العلما
أعلم عن مصير ذين بعدما ... صح اللعان كاشفا ما انبها
والفسخ والتأبيد فى القول الأصح ... عند أهيل العلم هذا قد رجح
والفسخ لا عدة فيه ان يشا ... ان ينكح الأخت له وقد فشا
أشبه ذات محرم للأبد ... تحريمها صح بعالى السند
أما الذين شبهوه فى النظر ... أي بطلاق وهو عنين الذكر
والعلما بنوا على قواعد ... صحيحة تعرب بالفوائد
والله يهدى من اليه قصدا ... فى فعله يرشده الى الهدى

الاحداد

والقول فى الاحداد للنساء ... جاءت به دلايل الأنباء
امر عليهن من الله افترض ... يلزمهن فى الهدى اذا عرض
فى عدة الوفاة هذا يلزم ... وخلفهم فيما عداها يعلم
صغيرة تكون او كبيره ... فرض عليها عدة شهيره
وفى الكتابية خلف يعرف ... لزومها قيل عليه السلف
لأنه حق لزوج هلكا ... هذا هو الاصل فصح مسلكا
ومن يقل عبادة ايضا يجب ... أما القبول فله وجه كتب
ان فروع الشرع ايضا تلزم ... عليهم حتى ولو لم يسلموا
كفرهم لا يسقط الذى وجب ... عليهم من الحقوق فى الكتب
والخلف فى الاما يموت السيد ... عنها حداد ها هنا مفند
واكثر الهداة فى الأمصار ... قالوا به فى وارد الآثار

أما طلاق باين قد لزما ... مع بعضهم فيه حداد علما
وعندنا هذا بلا دليل ... من آية او سنة الرسول
كيف الحداد والطلاق وقعا ... من زوجها وحبلها قد قطعا
وصفة الحداد الامتناع ... من زينة مالت لها الطباع
تدعو الرجال للنسا لا تفعل ... ذلك اجماعا ولا يستنكر
منه الحلي وكذا الكحل وما ... ناسبه من باعث قد علما
من حق زوجها احتباسها له ... بعد الممات مدة تجله
لباسها السواد فى الحداد ... أولى بها تلبس للسواد
دل على هذا حديث المصطفى ... اذ منع الكحل مع الشكوى اعرفا
ان ثبت المنع من الشكوى فقل ... أولى مع الصحة هذا لا يحل
ان ابنتى تقول مات بعلها ... والعين بالامراض طال شغلها
فهل لها تكحلها فقال لا ... ذاك ثلاثا فهو أصل عقلا
أربعة الأشهر والعشر اعلما ... ووبخ النسا هنّا والزما
أما التى ليست بزوج لم يجب ... وفى القريب ذاك معهم مستحب
ثلاثة الأيام تدعى بالعزا ... ولا وجوب بل يقال جوزا
حديث زينب على هذا يدل ... فوق ثلاث قال ذاك لا يحل
وفى الثلاث جاز لكن لم يجب ... أما الوجوب فلزوجها كتب
والامر بعد الحظر للندب علم ... مثل زيارة القبور فافهم
فكان أمرا بعد حظر وردا ... دل على الندب لدى أهل الهدى
أما على مؤمنة فالنص دل ... وذات كفر خرجت بلا جد ل
تؤمن بالله يقول الهادى ... وهو جلي صح فى المراد
أما الاما المستخدمات عفيت ... من الحداد ولهذا أهملت
ان الحداد موجب أشيا على ... هذى النسا والحال فيه عقلا
ترك الخروج ثم ترك زينة ... وذى الاما قد جعلت للخدمة
فحيث ما صح لها أن تخرجا ... لم نرا بالزينة يوما حرجا
أما التى قد كوتبت فالخلف فى ... حدادها حسب أصول السلف
فمن رآها حرة قد أوجبا ... حدادها أولا فلا فهو هبا

مملوكة اليمين فيها الخلف صح ... هل زوجة فى الحكم بالوطء الأصح
ومن غدت عندهم أم ولد ... حكمها قد اتحد
فمن رآها غير زوجة سقط ... حدادها ولم يكن بمشترط
وها هنا يقول أهل العلم ... ان الحداد ثابت فى الحكم
للزوج من أزواجه كما ورد ... بذلك الحديث واضح السند
أما الاما ان كن أزواجا فقد ... صح الخلاف هل عليها أن تحد
أم لا عليها والجميع قد مضى ... مع البراهين وكل ذا انقضى
مختصراً محققا محررا ... مبينا كما يراه البصرا

البيوع

ان البيوع فهي أنواع تعد ... تكاد أن لا تحصرن يوما بعد
والبيع حسب حاجة الناس يعد ... فمنه ما صح ومنه ما فسد
ومنه ما جاز ومنه ما امتنع ... لعارض فيه ينافى ما شرع
تعدد البيوع فى الأنام ... حسب اقتضا الحال بلا ملام
منها بيوع حرمت اجماعا ... وحقها فى الدين ان تضاعا
فمنه ما يكون عينا فاعلما ... بيعت بعين فى اعتبار العلما
ومنه ما يكون عينا تعرف ... بيعت بذمة وفيها اختلفوا
ومنه بيع ذمة بذمة ... وذاك لا نرضى به فى الامة
ومنه ما كان نسيئة وقع ... ومنه ناجز لقصد متبع
فناجز من جانبين فاعلما ... او فى نسيئة نرى كليها
والعكس فى هذين أو تباينا ... وفى اعتبار الأصل قد توازنا
كبيع دين كان فى بعض الذمم ... بمثله فى ذمة كان رسم
وصفقة العقد وما قدتقتضى ... وصفقة العين ببيع ما ارتضى
عينا بعين ثمن بِمَا لَهُ ... من المثمنات قد قابله
فذاك بيع مطلق اذ يعتبر ... حسب اصطلاح الفقها أهل النظر
وبيع ما يكون قطعا ثمنا ... بمثله صرفاً نراه علنا
عين بذمة وذا هو السلم ... فى عرفهم كل بذا فيه حكم

وما على الخيار يوما وقعا ... بيع خيار عندهم قد وضعا
وما دعوه منه بالمزايده ... او كان للربح بقصد الفائده
تحريم عين ذلك المبيع صح ... رد له على البيان المتضح
وفاسد بيع أتانا بالربا ... فهو حرام بطله قد وجبا
ومنه بيع غرر حيث وقع ... وهو من الباطل فيما قد شرع
والغش فى البيع به البيع فسد ... من غشنا فليس منا قد ورد
وهكذا بيع يعود بالضرر ... لا ضرر ولا ضرار فى الخبر
ومنه بيع كان فى وقت مُنِع ... فى الشرع فيه البيع فى نص سمع
وهكذا بيع النجاسات حرم ... فى الدين لا يرضاه الا من ظلم
ما لايحل بيعه ليس يحل ... كالخمر فى الآثار أمرها عقل
وما يحل أصله لكن عرض ... عليه مانع لحلته نقض
كبيع ميتة حلال الأصل ... وسوف تأتى هذه فى فصل
ولحم خنزير وأصنام مَنَع ... شرع الهدى لبيعها فلم تبع
وفى الرجيع رخصوا وفى الزبل ... حيث دعت ضرورة لذا فحل
وبيع ما فى أصل حله اختلف ... فالخلف فى البيع أتى عن السلف
كالكلب والسنور والخلف وقع ... فى كلب ضرع او لزرع قد سمع
واختلفوا فى الكلب بعض قالا ... يحل بيعه ولا جدالا
وبعضهم حرمه وخصصا ... بعضهم فيه مقالا لخصا
فالمانعون نظروا معنى الخبر ... فى ثمن الكلب رووه فى الأثر
كمثله حلوان كاهن عرف ... وهو الذى قد رده كل السلف
وبعضهم أجاز فى المعلم ... حيث أتى فى النص هذا فافهم
ما جوّز الشرع اقتناه صحا ... بيع له لذا هنا أُصحا
ومن أجاز أكله أجاز أن ... يباع والتحريم فيه قد زكن
حتى الذى علم أكله حرم ... ونفعه جاز ولما ينبهم
ونجس العين نراه فاعلما ... فاشبه الخنزير عند العلما
والقول فى السنور طاهر عرف ... وجاز الاقتنا له كما وصف
بأنه الطواف فى السنة صح ... عليكم فهو دليل متضح

والخلف فى بيع الزيوت النجسه ... على أصول فى الهدى مؤسسه
أجيز لاستصباحهم به على ... ما صح فى انظارهم قد حللا
وهل يباع لبن النساء ... قيل نعم قد جاء فى الافتاء
اذ كان هذا لبنا أجيز أن ... يشرب فالبيع كذاك قد زكن
لانه اشبه ما أبيح من ... بقية الالبان اذ كان لبن
وبعضهم يمنعه اذ حرّما ... بيعا له فى رأي بعض العلما
وانما أحل شربه هنا ... للطفل حيث الاضطرار قد عنا
فانما لحوم هذا البشر ... حرمها الله ولم يستنكر
وانما الالبان طبعا تتبع ... حكم اللحوم هكذا الحكم فعوا
نقول ان لبن النساء ... حرم كلحمها بلا امتراء
وهل لزوجها احل اللبن ... خلف عن الاعلام فيه بين
واشهر القول حلال فاعلما ... لزوجها عليه لم يحرما
وفى بيوع للربا قد ابُطِلت ... وردها الشرع معا متى أتت
فكل بيع للربا قد أوجبا ... ابطله الشرع فأضحى كالهبا
ان كان فى الذمة بيعا اوسلف ... ان خالف الشرع فبطله عرف
ان الربا فى الجاهلية انقرض ... ذلك بالاسلام لما ان نهض
كانوا يسلفون بالزيادة ... وينظرون فيه للافادة
يقال انظرنى ازدك فاعرفا ... ابطله الهادى الامام المصطفى
أول شيء أبطل المختار ... لعمه ربا ولا انكار
وهكذا ضع وتعجل لا يصح ... وقيل بل صح لمعنى متضح
يبذل ما عليه قبل الأجل ... بغير الزام لذا التعجل
وذاك ان حط له فالمال له ... اذا عفى عنه فخيراً عجله
ولا ربا مهما يكن يداً بيد ... لو زاد فالفضل عليه لا يرد
وانما الربا يرى فى النسئه ... عندهم وكلهم قد رضيه
هذا الذى عليه أمر الصحب ... خلاف ما عن غيرهم فى الكتب
قالوا اذا زاد أو استزادا ... فانه الربا فع المرادا
ولم يقل بذاك اهل المذهب ... إلا لدى الانسا فلا تستعجب

فذهب يوما يباع بالذهب ... وفضة بفضة ولا عجب
والبر بالبر سواء بسوا ... والتمر بالتمر رواه من روى
ثم الشعير بالشعير فاعلما ... والملح بالملح رواه العلما
فان يزد فهو الربا لا يعقل ... هذا وذو العقل له لا يجهل
كيف يباع ذا سواء بسوا ... وما هو الداعى على البطل احتوى
هذا من الباطل عند العرب ... لأنه مشابه للعب
والشرع لا يعبث حيث يحكم ... لكن اذا أجل هذا فاعلموا
يأخذ حاضرا بغائب هما ... جنس ففيه علل إذ حرما
فهو من الباطل فى اعتبار ... اهل العقول القادة الابرار
أما اذا ما كان ذا يداً بيد ... قصداً لما زاد فلا قد عهد
اراد زايداً هناك فاعلما ... فى البيع عند الفقهاء العلما
هذا هو الوجه الذى له قصد ... حيث أتى بيعهم يداً بيد
وهذه الأصناف بعض خصصا ... حكم الربا حيث عليها نصصا
وما عداها لم يكن شبيها ... لها فكن لحكمها فقيها
وحيث الاختلاف للجنسين صح ... بيعوا كما شئتم مقال متضح
يجوز فى كل النسا ولا خفا ... مع التفاضل الذى قد زيفا
وعلة الربا فالادخار ... والاقتيات بعضهم يختار
وكونها موزونة فى نظر ... فانظر لما قالوا بصدق النظر
وعلة الفضة معهم والذهب ... فهذه الأثمان حفظها وجب
وهذه العلة فهي القاصره ... تعرف عند موكب المناظره
لم توجدن فى سائر الأشياء ... فافهم وراع صادق الأنباء
واكثر الهداة أهل النظر ... قد عمموا الحكم ولم يستنكر
قالوا اراد شارع الاسلام ... بكل صنف منتهى الطعام
فالبر والشعير رمزا جعلا ... لسائر المطعوم عند النبلا
والحكم بالمشتق معهم يؤذن ... فيه بعلّتيه فلتفطنوا
والتمر رمز الحلويات اعلما ... تُدّخَرن كَسُكّر حيث نما
والعسل المعروف والزبيب صح ... والملح عن توابل حيث تصح

تَـدَّخِـرن يـومـا لاصـلاح عُـرِف ... فـى سـائـر الـطـعـام اذ بـهـا اتـصـف
حكمـتـه لا يـغـبـن هـذا الـورى ... والحـفـظ لـلامـوال أمـر قـررا
وذاك فـى الأصـول للـمـعـايـش ... اذ هـي مـقـتـات لـكـل عـايـش
واعـتـبر الـكـيـل فـريـق مُـعـتَـبَـر ... فـى الفقه قد جاءوا بتوضيح النظر
ان الـنـبـي اعـتـبر الـكـيـل فـصـح ... فـى خـيـر حـكـم هـنـاك مـتـضـح
فـى أخـذ عـامـلٍ صـحـيـحَ الـتـمـر ... بـالـتـمـر ردَّ الأخـذَ دون نـكـر
بـع الجـريـب واشتر بـالـنـقـد ... فـى خبر جـاء كـدرّ الـعـقـد
فـاعـتـبر الـكـيـل كما الـوزن اعـتـبر ... والاقـتـيـات فـيـه حـيـث يـدخـر
والـعـلـما فـى الاجتـهـاديـات ... انـظـارهم تـوجـب لـلاثـبـات
ان نـظـروا فى الحكم حققوا النظر ... والوصف حيث الحكم عنه قد ظهر
فـالـكـيـل فـى اشـيـا مـن المـقـتـات ... والـوزن فـى اشـيـا مـتـى مـا تـأتـى
والـقـصـد فـى المـنـع لـنـفـى الـضـرر ... بـالـنـاس للـغـبـن الـذى لم يـظـهـر
فـالـشـرع قـد جـاء لجـلـب الـصـالـح ... مـع درء كـل فـاسـد وطـالـح
والـعـدل فـى المـعـامـلات الـرفـق ... فـيـه ونـفـس الـرفـق أيـضـا حـق
فـيـنـبـغـى فـى الـشـرع نـفـي الـغـرر ... عـن الـورى ان طـاف فـوق الـضـرر
لـذلـك الـدرهـم والـديـنـار ... مـقـومـات مـا هـنـا يـنـهـار
قـد ضـبـطـا وزنـا وذاتـا وصـفـه ... عـليها قـامـت صـنـوف المـعـرفـه

كـبـايـع مـن خـيـلـه يـومـا فـرس

فـيـنـبـغـى هـنـا اعـتـبـار الـقِـيَـم ... كـلا بـقـسـطـه لـذاك الـدرهـم
ان كـان قـدر ثـمـن الخـيـل عُـرِف ... يـعـرف مـا قـابـلـه لا يخـتـلـف
لـيـأمـن الـكـل سـرور الـغـرر ... ويـسـلـمـوا مـن جـالـبـات الـضـرر
عـدالـة الاسـلام فـى الحـكـم تـعـم ... والـشـارع الحـكـيم راعـى للـحـكـم
ألا تـرى فـى غـبـن المـسـتـرسـل ... قـالـوا حـرام فـى اعـتـبـار الكـمـل
أمـا المـكـيـلات ومـا قـد يـوزن ... بـالانـضـبـاط أمـرهـا قـد عـيّـنـوا
فـهـي أقـل غـرراً حـيـث عُـلِـم ... مـقـدار مـا بـيـع عـلـى حـد رسـم
وهـا هـنـا راعـى الهـداة الـعـلـما ... مـنـاسـبـات لـلـصـلاح فـهـما
وقـرروا مـا يجـلـب الـصـلاح فـى ... ديـن الهـدى مـن رأي كـل مـنـصـف

وابتعدوا عما رأوه سببا ... للشر بين الناس يوما أوجبا
واجتهدوا في الحق لله العلي ... لا للحظوظ أو لرجوى أمل
لذاك في النص الكريم قد أتى ... مدحهم وللجميل مثبتا
من جاهدوا فينا فقد نالوا الهدى ... منا وجانبوا بذاك للردى
فأدركوا الفضل العظيم الباقي ... عند الإله الواحد الخلاق

الأصول الربوية

ان أصول الربويات اعلما ... نص عليها الشرع عند العلما
والعلما بعضهم من وقفا ... على حدودها ولم ينحرفا
وما تعدى أبداً عنها إلى ... شيء سواها واقتفى ما نزلا
وبعضهم عمم حكمها إلى ... ما كان مشبهاً لها فاحتفلا
وقاس ما ماثلها عليها ... ورد ما أشبهها إليها
واستنبطوا للعلل المحرّمه ... منها وساقوها لصحن المحكمه
ليعرضوا الأصول للنقاش ... ويكشفوا منها لكل غاشي
ويوضحوا الحقايق المعتمده ... للحكم يجعلونها مستنده
فالستة الانواع أصل للربا ... ويشمل القياس ما عنها نبا
يقول الاها وها خير الورى ... مقيّداً للبيع فيها والشرا
يعني تبيعون لها يداً بيد ... لأنها جنس وغير ذاك رد
لا يصلح التأجيل فيها فاعلما ... لحكمة فيها دراها الحكما
والخلف في التفاضل الذي وقع ... في بعضها هل جائز فيما شرع
أجازه بعض وبعض منعا ... وكلهم حسب الأصول فرّعا
مع اتفاقهم على منع الأجل ... فيها لما هناك فيه من علل
ففي حديث ها وها يداً بيد ... عينا بعين هكذا معهم ورد
وفيه من زاد أو استزادا ... فانه أربى فع المرادا
فالنص فيه يمنع التفاضلا ... فان يكن كان رباه حاصلا
وفي حديث البحر لا منع اذا ... كان يداً أي بيد قد أخذا
وان يزد لا منع في النقد اعلما ... وفي المقام طال خطب العلما

والمذهب الشهير لا منع متى ... كان بنقد عند كل قد أتى
وقد اشرنا للمقام وسبق ... ذلك في نظامنا وكان حق
وجوزوا في قولهم بيع الذهب ... بورق نقداً وان زاد وجب
وبعضهم في البر بالشعير قد ... رخص ان زاد ببيع منتقد
واجمعوا منعا بهذى الستة ... ان لا تباع أبداً لمدة
ومنعوا النَّساءَ اي في الستة ... أي ذهباً بالبر دون حجة
وحددوا فيها حدوداً تعرف ... بالربويات ولا تختلف
فالبر بالفضة او بالذهب ... والتمر بالشعير أي لمطلب
مع ان ذا صنف وذاك صنف ... في الذات امر يقتضيه العرف
وانني من ذاك في اشكال ... حيث اختلفن دون ما جدال
ما وجه ذاك المنع لست أدرى ... وجهاً له متجها في فكرى
والبر بالشعير صح فاعلما ... وذهب بفضة لم يحرما
قال يداً هذا يكون بيد ... والجائز الفضل هنا فاستفد
ومنعوا التأجيل في ذى الستة ... لظاهر الدليل دون مرية
وجوّزوا فيما عداها كيفما ... كانت فلا منع ولن تحرما
بل خصصوا الستة بالمنع فقط ... في اجل وزايد منها يحط
وظاهر الدليل لا منع متىٰ ... صح اختلاف الجنس حكما ثبتا
والقائلون اي بهذا خصصوا ... من ذلك النقدين فيما نصّصوا
والمنع في الأربعة المقتات ... بها هنا قد صح بالاثبات
قيل لأجل الادخار فاعلما ... وبعضهم بالاقتيات جَزَما
وبعضهم معانى الادخار ... خصصها في ذاك بالاكثار
وبعضهم قال وان لم تكن ... كثيرة لا فرق معه فافطن
ومنعوا تفاضلا في الذهب ... وفضة لغرض في المطلب
ذلك هذان رؤوس المال ... حيث هما الاثمان للاموال
والطعمَ ثم الادخارَ اعتبرا ... بعضهم لا كونه مدخرا
معناه ان الطعم حيث افردا ... لم يكف مثل الادخار في الهدى
وذا عليه المالكيون اعلما ... وغيره لغيرهم قد علما

وعلة قاصرة فى الذهب ... وفضة فى رأي بعض النجب
والصنف لا يعتبرونه هنا ... لذاك عند الاختلاف استحسنا
وظاهر الدليل هذا أيّدا ... اذ قال مهما اختلفا المنع اعتدا
ومنعوا نسيئة فى الكل ... حين رأوا ذلك نوع بطل
فجوزوا تفاضلا فيما طعم ... ان جانبت للادخار فافتهم
فان غدت مطعومة مدخره ... فالمنع كلهم هنا قد قرره
فبان ان الطعم بالاطلاق ... علة تأجيل لذا المساق
والشافعيون يعللونا ... بالطعم والفضل يحرمونا
مع اتفاق أحد الاصناف ... خلاف ما يقال للأحناف
فعلة النَّسا هنا الطعم اعلما ... كالمالكين على ما فهما
وعلة المنع مع الأحناف فى ... جميعها كيلٌ أو الوزنُ اعرف
مع اتفاق الصنف هكذا نقل ... عنهم وكلا فالدليل محتمل
وعلة النَّسا اختلاف الصنف ... فيما عدا النحاس دون خلف
وما عدا العين ويعنون الذهب ... ذلك عندهم له الكل ذهب
وعلة النَّساء والتفاضل ... فى ذهب وفضة فى العاجل
كونها رؤوس أموال الورى ... كذاك قالوا فى بيان حررا
حيث هما الرؤوس للأموال ... فيمنعان دون ما جدال
من التفاضل الذى قد علما ... عند اختلاف الجنس رأيٌ فهما
وعند الاتفاق فالتفاضل ... يمنع حسب ما حكاه الناقل
هذا بيان علل الربا متى ... اطلق فى الستة نصا قد أتى
ان الذين قصروا الربا هنا ... فى ستة الاصناف حيث بينا
هم الذين منعوا القياس فى ... احكام شرعنا الجليل الأشرف
هم الذين اعتمدوا للظاهر ... وما رأوا غير الجلي الشاهر
ولم يروا معانى الاستنباط ... صحيحة تظهر للمناط
كذاك من نفوا قياسَ الشَّبَه ... فى مثل ذى الاحوال للمشتبه
فان من قالوا بإلحاق الشَّبَه ... فى الحكم فى هذا له فلتنتبه
ليس قياس علة هنا كما ... يظنه بعض الرجال الزعما

وبعضهم يعتبر المالية ... في منع علة الربا الحالية
حياطة الاموال أمر يطلب ... إليه ابن الماجشون يذهب
وبعضهم يرى قياس الشَّبَه ... أمراً ضعيفا صح للمنتبه
وانما القياس المعنويُّ ... هناك أقوى عندهم مرضي
وجعلوا لأصل في المقام ... يبين معهم مقتضى الأحكام
اذ لم يصح اي قياس العلة ... في ذا المقام كامل العلية
فألحق الزبيب في الحكم فقط ... من دون ما عداه حكما منضبط
يقول معنى التمر فيه ظهرا ... في هذه الأربعة الذى نرى
ان علق الحكم بمشتق علم ... بانه العلة فيه فافهم
كقوله السارق مشتق وقع ... تعلق الحكم به كذا شرع
فالقطع للسارق حيث سرقا ... وذاك واضح عليه اطلقا
وذا عليه الشافعية الأول ... كذاك عنهم في الأصول قد نقل
فالحكم للطعم على هذا وقع ... معهم فكان علة فتتبع
وزاد فيه المالكيون على ... ما صح عنهم من قال نقلا
زادوا ادخارا صفة تضاف ... للطعم عندهم ولا خلاف
وصفتين بعضهم قد زادا ... فيه على الطعم فع المرادا
يقول فيه صفة لا تكفى ... لعلة الحكم بحسب العرف
فالطعم ثم الادخار وقعا ... والاقتيات كلها فاستمعا
معللين قولهم هذا بما ... شاع مع المجتهدين العلما
ولو كفت واحدة لنبَّهها ... يوما عليها في الاصول الفقها
واقتصر الحديث في المقام ... يوما عليها دون ما ملام
وعندما نص على الجميع ... دل على الكل لدى التفريع
بأن كلها مراد في الهدى ... كلاً لمعنى هكذا فاستفدا
وبعضهم يقول الادخار ... والاقتيات اصلها المختار
وكل وصف فهو رمز قد عُلِم ... عما يناسبنه ولا جرم
وقولهم حكمة ذاك الحال ... لا يغبن الناس في الأموال
يختص بالمعايش المدخره ... وحاجة الناس هي المعتبره

وفى حديث عندهم كيل ورد ... بالكيل فى البيع فكان المعتمد
رأوا بأن الكيل علة وقع ... فى الصنف فاعتدوا به كذا سُمِع
والكيل والوزن معا فى قول ... نصاحكوا ذاك عن الرسول
وحكمة المنع هي الغبن ورد ... فى أثر الاصحاب صادق السند
والعدل فى المعاملات يمنع ... من ذلك الغبن بذاك يشرع
كذاك لما عَسُر التساوى ... فى واقع البيع بأصل حاوى
جىء بمضروب الدنانير اعلما ... وهكذا أيضا أقاموا الدرهما
لا حيف فيها لهم ولا غرر ... اذ ضبطا كماً وكيفا وقدر
وفى اختلاف الجنس رد الغرَرُ ... والغبن حتى لا يكون الضرر
فبايع البعير بالحمار ... تقويم كل واضح المنار
اذ صار غبن بين ذين يبطل ... بيعهما اذ فيه ضر يحصل
وباختلاف الجنس مع نفي الغرر ... لا مطلقا بذاك قد جاء الأثر
وليس يكفى الاختلاف فاعلما ... فقط ان ضربه قد لزما
وسائر الاشيا المكيلات وما ... يوزن منها الخلف فيها علما
وليس من ضرورة تدعو الى ... بيع لهذا وشرا جنس خلا
من نوعه الا لاسراف حصل ... او عبثٍ او غبن من لها جهل
فالعدل فى ذلك ان يكونا ... امر التساوى ها هنا مسنونا
حيث اتحاد النفع فيها يعلم ... لا ضرر هنا على ما يفهم
ان وجود العدل فيها يلزم ... أي باتحاد الكيل وهو الألزم
اذ ليس من داع اليها فاعلما ... إلا توسع واسراف نمى

ماجاز فيه التفاضل

والربويات التى قد جاز أن ... يقال فيها بتفاضل زكن
عمدتها الطعم يقال فانظر ... فى الأصل هل صح بصدق النظر
بحسب هذا كل مطعوم فلا ... يباع بالتأجيل فادر العللا
فجنسه بجنسه صح اعلما ... لو زاد إن نقداً تقول العلما
وغير هذا الجنس بعض يمنع ... منه وهل غايته التورع

أم أنه حتم هنا قد وقعا ... لعلة التحريم حسب المدعى
فالجنس بالجنس نراه لا يصح ... نسيئة حسب الدليل المتضح
وخارج عن هذه الستة لا ... يعمه الحكم اذا ما أجّلا
وقال بعض منع تأجيل هنا ... فى الربويات هو الكيل افطنا
وغيرها تفاضل الجنس مَنَع ... من بيعها فافهم لما كان امتنع
وبعضهم نفس اتفاق الجنس ... عندهم فيها صحيح الأسس
لو لم يكن تفاضل ولا خفا ... كل الى اصل تراه ازدلفا
وخارج عن ربويات يجب ... تمحيصه بحسب آراء النجب
اجازه بعض وبعض منعا ... ذلك فى الآثار عنهم سمعا
والظاهر الذى له النص يدل ... أولى بان يقبل حيث ما حصل
عند اختلاف الجنس قد أباحا ... فالنا نرى بها جناحا
وأفضل الاعمال ان لانذهب ... ضد الدليل والخلاف نركب
أولى بنا الوقوف فى الأعمال ... حول الدليل الواضح المقال
فمن لديه صح قول المصطفى ... عليه ان يوليه معنى الاصطفا
فيمنع الزايد ان صح ولو ... نقداً بنقد حسب ما فيه حكوا
ومن يصح عنده التسامح ... فيه مع النقد له يسامح
ويتبع الدليل اهل العلم ... بحسب ما يدركه ذو الفهم
وعلة المنع مضت فى النظم ... كشفا لِمَا بان بأصل الحكم
فلا نعيد القول فيها حتى ... لا يتعاصى الفهم بتا
ولا تبيعوا البر بالبر ولا ... ذاك الشعير بالشعير الأفضلا
الا اذا مثلا بمثل فافهما ... هما هنا صنفان عند العلما
وقد أتى الخلاف فيها ا علما ... والمثل بالمثل فلم يلتَزَما
وهل ترى المثل تفاضلا منع ... ام ذاك للجنس فقط قد تبع
وليس فيه الذكر للنسيئة ... لكنه من جنس تلك العلة
وجاء بيع ذهب بفضة ... بكيف شئتم صح فى الأدلة
حينئذ جنسان صار فاعلما ... عكس الذى مر بها فلتفهما
وضابط الكل هو الجنسيه ... فى الربويات فع القضيه

وكيف شئتم هكذا وقد ورد ... في بعضها تمامه (يداً بيد)
فامتنع التأجيل فيها فاعلما ... فاشكل الأمر لبعض العلما
لكنه افاد لا منع على ... من زاد أو كان استزاد مثلا
تلك زيادة رواها الترمذى ... وبالصحيح يا أخا الفهم خذ
والأصل شيئان بحسب الظاهر ... مختلفان عند كل ناظر
واختلفا فى منهج المنافع ... حينئذ صنفان لا تنازع
وجاء فى الصنفين قول المصطفى ... كما رواه العلما أهل الوفا
اباحة البيع على الاطلاق ... دفعا لِمَا كان من اشتقاق
وهل متى تتفق المنافع ... يشملها الجنس وذاك مانع
خلف عن الهداة فى الاسلام ... نعرفه عن قادة أعلام
بعض يقول الاتفاقها هنا ... فى النفع بالمنع ينادى علنا
اذ ذلك المقصود فى الاسلام ... دفعاً لما يوجب للحرام
ان المنافع التى قد تذكر ... فهي معان قيل لا تؤثر
والجنس معروف بلا نكران ... والحكم خصه مع البرهان
وليس من داع إلى العدول عن ... نصوص شرع الله مع أهل الفطن
ان وقوفنا مع الأدلة ... أولى بنافى واجبات الملة
والبر والشعير هل يدخل فى ... معناهما الارز ودخن لم يف
قيل نعم لمعنى الاقتيات ... والطعم فى الكل نراه يأتى
وقيل لا حيث هما جنسان ... كالبر والشعير معروفان
فعند هؤلاء لا منع اعلما ... عند اختلاف الجنس لم يحرما
وعند بعض منع هذا اتضحا ... حيث اتحاد الطعم للمنع انتحى
واللحم مر البحث فيه فاعلما ... هل كله جنس يراه العلما
ام هو أجناس بحسب العرف صح ... والأصل فى الكل تجلى متضح
لحم ذوات الأربع البهائم ... ولحم طير الدجن والحوايم
ولحم حوت البحر والأنهار ... هل ذاك جنس دون ما انكار
من حيث اسم اللحم فى الكل اتحد ... أم هي أجناس لدى الحكم تعد
مختلف فيها وهل صح الأصح ... تعدد الاجناس فيها متضح

بعض كذا قال لأن الأصل صح ... اجناسها عندهم هي الأصح
فهذه الانعام جنس يعرف ... والطير جنس عندهم اذ يوصف
وهكذا الاسماك جنس فافهما ... تاصيل اهل العلم فيها علما
وكل قول ففروعه تبع ... له على هذا الهدى لنا شُرِع
والقول فى اللحوم معهم يخرج ... حسب اصوله فهن المخرج
والخلف فى الحي بميت عرف ... أجازه بعض فطاحل السلف
كبيع شاة ذبحت بشاة ... تسرح فى الفلا مع الرعاة
وقيل لا تجوز فى المأكول ... دون سواه هكذا فى قول
وذاك فى الأمرين قد صح الغرر ... بينها فالمنع هاهنا استقر
وهل يجوز الحي بالحي اختلف ... فيه وبالحرم يقال قد وصف
كالشاة بالشاة وأما بالبقر ... فقيل جائز لدى اهل النظر
وقيل لا يجوز حيث علما ... مقصد كل وهو مما طعما
وورد النهي عن المختار

فلا يباع الحيوان فاعلما ... باللحم للنهي الذى قد علما
ومنه بيع للدقيق اذ ورد ... بحنطة نهي هنا به يُرَد
مثلا بمثل هكذا هل يقبل ... والمثل فى الكيل هناك يجعل
او هو بالوزن هنا يعتبر ... عليه أرباب العلوم اشتجروا
كذلك بيع الربوي الرَّطْب ... بجنسه اليابس رهن الخطب
مماثلا وناجزاً ولا خفا ... فالغرر المحذور فيه عرفا
قد سئل المختار فبحث ... أينقض الرطب اذا اليبس حدث
قيل له نعم وها هنا نهىٰ ... للغرر الذى به فانتبها
فالبيع للتمر برطب يمنع ... والعكس هكذا هنا يمتنع

بيوع الذرايع

ان الذرايع التى تسبَّب ... بين الورى الفسادَ عنها نرغب
توجب للربا وهذا يحرم ... فهي بهذا الحال قد تحرّم
كَحِيلٍ تعرف فى الأنام ... يقصدها الجاهل للحرام

يجعلها ذريعة التحصيل ... لقصده الظاهر في التحليل
كبايع شيئا على انسان ... بمائة كاملة الأوزان
ثم استردها بسبعين الى ... شهر ونحوُهُ رباً قد عقلا
وهكذا جميع ما توُصِّلا ... به الى المحرمات أبطلا
ومشترى الشيء بخمسين عدد ... ممن شراه منه هكذا ورد
قد باعه له بألف فاعلما ... ثم استرده بنصفه افهما
وهكذا يبيع بيته إلى ... سعد ويكتريه منه في الملا
ولم يكن قبض المبيع قد ثبت ... وذلك الكرى ربا ولا غلت
ومثل هذا في البيوع ان وقع ... فهو ربا وللربا جهرا فدع
فاحرم الحرام في الدنيا الربا ... وذاك في الاموال يعُدو لهبا
فيه وعيد من إله الخلق صح ... في الذكر جاء ببيان متضح
فليأذنوا بالحرب قال الله ... مشدِّدا فيه فلا ننساه
ما شدّد الله بحال في الهدى ... كمثله عنه أخيّ ابتعدا
لست على حرب الإله الباري ... تقدر اذ ترمي بحر النار
معاذك اللهم من ذا الحال ... فانه من أفحش الضلال
ومن يرى اقالة النادم في ... شراه بيعا جاز عنده اعرف
ينقضه بناقص من الثمن ... إن كان بيعا فالجواز قد زكن
او كان فسخا فالربا قد لزما ... ما فيه على ما حققته العلما
وظاهر الحديث بيعٌ يُعلم ... افالة الذى أتانا يندم
والخطب هان ها هنا فيقبل ... لِمَالِه بناقص اذ يحصل
والواضح المعقول فسخ يعرف ... فيه الربا عليه قطعا فاعرفوا
وبايع عبداً بألف درهم ... ثم اشتراه اى بزايد سمى
كما اذا زاد عليه عشره ... دراهما كانت هنا مقرره
منقودة او أجلت لا حرجا ... في ذاك فاعرف في المقام المخرجا
وهكذا ان اشتراه بالثمن ... وزاد عشرة بتأجيل زكن
أو أجّل الأكثر عكس الأوّل ... لا فرق عند العلماء الأوُل
وبايع من ماله إلى أجل ... ثم اشتراه أي بنقد قد حصل

فـــذاك بـاطـل كما مـر اعـلما ... ذريـعـة ابـطـل تـلـك الـعـلما
والخـلـف ان شـراه حـسـب الأجـل ... والثمـن المـعـروف عـنـد الكـل
وان شـراه هـا هـنـا بـأكـثـرا ... مـن ثـمـن كـان هـنـا مـقـررا
بمـدة أكثر ممـا وقـعـا ... بها هـنـاك الـبـيـع فيما سـمـعـا
خـلـف هـنـا بـعـض يـراه فـسـدا ... ووجـهـه الـظـاهـر مع أهـل الهـدى
بـاع وهـكـذا اشـتـرى ... ابـطـلـه بـعـض الهـداة الـبـصـرا
ذريـعـة يـراه اذ كـان الـشـرى ... لأجَـل كـان هـنـا مـقـررا
وزاد فـى الـتـأجـيـل والأثـمـان ... ذريـعـة لـزايـد الأوان
وبـعـضـهـم اجـازه ولم يـرى ... فـيـه مـن الـربـا مـرامـا مـنـكـرا
ولـيـسـت التهـمـة فـيـه تـرتـضـى ... عـنـد رجـال الـعـلم أرباب القضا
مـن أنـه زيّـد فـى المـدة مـا ... اراد فـى الاثـمـان مـن زيـد نمى
كـمـشـتـرى بـعـيـرنـا نـقـداً هـنـا ... بـخـمـسـة وزاد فـيـه ثـمـنـا
أي بـاعـه لأجَـل بـأكـثـرا ... كـذاك قـد يـقـول بـعـض الخـبـرا
أبـيـعـك الحـمـار عـن عـشـريـنـا ... لمـدة عـيّنـهـا تـعـيـيـنـا
واشـتـريـه مـنـك نـقـدا فـافـهـا ... بـعـشـرة فـذاك بـيـع حـرمـا
فـعـشـرة مـنـقـودة صـارت هـنـا ... عـشـريـن بـالتأجيل عند الفطنا
والـقـصـد هـذا لا سـواه فـاعـلما ... وذا عـلـى الـتـحـقـيـق بـيـع حرما
كـأنـه يـقـول اعـطـنـا هـنـا ... عـشـرة أعـطـيـك ضـعـفـهـا افطنا
والاجـل المـعـلـوم قـد تـقـررا ... بـيـنـهـا فـي الـبـيـع صـار مـنـكـرا
وفـى حـديـث ام المـؤمـنـيـنـا ... مـا قـد أفادنـا هـنـا الـتـبـيـنـا
قـد اشـتـرى زيـد سـلـيـل الأرقـم ... عـبـداً لمـدة لهـم لم تبهـم
واحـتـاج بـعـد ذاك يـومـا للـثـمـن ... فـبـاعـه بـنـاقـص هـنـا زكـن
فـأخـبـرت صـديـقـة المخـتـار ... فـانـكـرتـه أيـمـا انـكـار
للـبـايـع الأول عـن سـتـمـائـه ... وبـالثمـان قـد شـراه نَـسِـئَـه
تـقـول أخـبـريـه جـهـراً ابـطـلا ... جـهـاده مـع الـنـبـي والملا
ان لم يـتـب كـذاك جـاء فـى الأثـر ... وهـو وعـيـد عـنـد أربـاب الـفـكـر
دل عـلـى كـبـايـر الـذنـوب ... تـبـطـل أعـمـال الـفـتـى المحـبـوب

ان المعاصى تهدم الأعمالا ... من راكب لها فع المقالا
والشايع المنهي فى الذرايع ... عدة أشيا بطلها كالشايع
ما كان منه يا فتى اذ يقع ... وسيلة الى الأمور تمنع
كنحو انظرنى ازدك فى الثمن ... أو بيع ما يمنع شرعا يا فطن
ما كان ذا تفاضل وقد منع ... شرع الهدى منه لمثل ذاك دع
او بيع ما يمنع بالمنسيئة ... والبيع نحو سلف لمدة
بيع يجر بايعا الى سلف ... فى بطل هذا البيع ليس يختلف
او كان داعيا لبيع الذهب ... مع عرض فيه لنيل الأرب
يبيع ذاك الذهب الذى اجتمع ... بعرض بالذهب الذى وقع
ذريعة منه لبيع الذهب ... بذهب على احتيال معجب
وما إلى ضع وتعجل فاعلما ... فالكل باطل يراه العلما
والبيع للطعام قبل استيفا ... لذلك الطعام ممن أوفى
وما إلى بيع وصرف سبّبا ... فى حالة أبطل ذاك النجبا
فهذه الأصول فى الربا اعلما ... كما عليها نص جل العلما
والبيع للطعام بالطعام ... من قبل قبض فن الحرام
ومشترى الطعام من زيد إلى ... شهر بأثمان لها قد قبلا
ومع تمام الشهر لمّا يجد ... زيد طعاما لتمام المقصد
ثم اشترى الطعام من ذا المشترى ... ليدفنّه له فاعتبر
أجازه بعض وبعض منعا ... اذ كان ذا ذريعة فى المدعى
وانما الاثمان ها هنا فقط ... والبيع حيلة هنا عنها يحط
والشافعى أجازه وما نظر ... لمقصد البيع الذى حكى الأثر
والعلما لهم هنا أقوال ... بعض يقول انها حلال
وبعضهم حرّم ذاك ومنع ... منه لما دل له مما شرع
وكل قائل له دليل ... يجعله أصلا لما يقول
ولبنى النضير قال المصطفى ... ضعوا تعجلوا من الناس الوفا
فكان هذا حجة تعتبر ... ان صح فى الاخبار ذاك الخبر
وان من يبتاع للطعام ... ليس يبيعه على الأنام

من قبل قبضه حديث ابن عمر ... جاء هنا نصاروه فى الأثر
فهو دليل القبض فى البيوع ... وان قبضها من المشروع
وبعضهم أوقفه حيث ورد ... وعن سوى ذلك أيضا كان رد
وبعضهم بالربوي خصه ... أورد ذاك فى مقال نصه
والقبض فى الاشيا بحسب ما يصح ... فيها على ذاك البيان المتضح
ففى العروض كلها والدور ... وفى العقار الثابت المقهور
فالقبض للبيوت بالاغلاق ... ابوابها طرا على الاطلاق
ثم الدكاكين كذاك فاعلما ... وقفلها عن بائع قد علما
وهكذا اخراج ذاك البائع ... منها ورفع اليد من منازع
وسائر الأموال قبضها علم ... بحسب ما ناسبها فيما رسم
وبعضهم رخص فى أشياء ... تباع قبل القبض باستثناء
مالا يكال ثم ما لا يوزن ... يباع قبل القبض قال الفَطِن
والقبض عندى أرجح الاقوال ... فاشترط القبض لذى الأموال
أحوط فى الدين وطبعا أقطع ... لعلل النزاع حيث يقع
ان صح قبض قطعا النزاعا ... وجوّز الاموال ان تباعا
دلت له أدلة عديده ... صحيحة ثابتة مفيده
عن بيع ما لم يضمن الانسان ... وذاك قبض ساقه البرهان
وهكذا عن بيع ما لم تقبض ... فى خبر جاء لقبض يقتضى
وها وها وذاك قبض يعرف ... مثل يد أي بيد إذ توصف
وقال حتى تقبض المبيعا ... وذاك عم تلكم البيوعا
هذى أحاديث الرسول الهادى ... تبينن واجب المراد
كما نهى عن بيع ما فى الذمم ... لعدم القبض يقال فاعلم
وفى الهبات القبض شرط يلزم ... ودونه ليست تصح فاعلموا
والصدقات هكذا وهو جلى ... كما عليه كل عيلم ولي

بيوع الغرر

من البيوع ما يسمى بالغرر ... فانها جالبة لنا الضرر

ذلك فى الاموال والشرع أمر ... برفضها لِمَا بها من الغرر
وهي تجى من طرق عديده ... تأتيك فى احكامنا المفيده
من ذلك الجزاف داع للغرر ... لا يُعرف الكم ولا الكيف ظهر
وهكذا بيوع ما كان استتر ... فى الارض كالبقول تخفى فى النظر
كالجزر المعروف أيضا والبصل ... واللفت والفندال بيعها بطل
وهل اذا ذاك يتم ... قيل نعم وقيل أي لم يك تم
وذاك للجهل الذى هنا وقع ... فالغرر المعروف عنه ما ارتفع
يظن فى الارض الثمار جيّده ... وهي من الصلاح أضحت مُبْعَده
والعكس حيث ظنها من باعا ... ضعيفة اغبطت المتاعا
اي ظهرت جيدة فاغترا ... بايعها ونال فيها الضرا
والجهل لا يزال داع للغرر ... ان كان فى الاثمان أي أو فى الثمر
او كان فى التأجيل مهما أجلا ... وكل مجهول نراه أبطلا
كذاك ما يدعى بحبل الحَبَله ... فالجهل فيه موجب أن نبطله
وهكذا عن بيع ما لم تخلق ... وقبل ان تزهى كما لم تخلق
وهكذا المعروف بالملامسه ... والانتباذَ أبطل الأشاوسه
وهكذا بيع الحصاة أبطلا ... كذا تعاومٌ يكون مشكلا
وبيعتان قامتا فى بيعة ... أُبطلتا معا بغير مرية
وأبطلوا ما كان بيعا وسلف ... أو جاء بالشرطين أبطل السلف
كذا المضامين فبيعها حَرُم ... ثم الملاقيح وأمرها علم
والقول فى الاثمار عند العلما ... محرر الأصول لم ينبها
وبيعها من بعد زهو هل وقع ... أصلا على القطع لها فتقتطع
أم أنها تبقى على الأصل إلى ... تمام وقتها اعتياداً عقلا
اذ مَنَّ ذو الآلاء بالتمتع ... بها على العباد للتوسع
يخترفونها زمانا رطبا ... تمتعا بها فتبقى حقبا
ذلك من فضل الإله المنعم ... على العباد بعظيم النعم
والحكم بالقطع لها يفوّت ... ذلك فالقطع لها لا يثبت
الا الذى جرى به العرف هنا ... يباع للقطع لذلك افطنا

كالمبسلي عندنا ولا خفا ... ذلك في عُمان أمر عرفا
اذا اراد ترك ذلك الثمر ... وأنكر البائع فالقطع استقر
فان للعادات أحكاما تجب ... على العباد ثبتت ولا عجب
وما جرت عادتهم أن يخرفا ... يبقى على العادة مع أهل الوفا
والخلف في حديث زهو الثمر ... عند الهداة علماء الأثر
وغاية المنع هو الزهو اعلما ... وبعده فالمنع عنه انهدما
وحملوا النهي بشرط التبقيه ... وعللوا ذاك بقصد التوفيه
خوف جوايح تصيب الثمرا ... قبل الدراك فارع فيها النظرا
وعلل الحديث بالمنع لها ... كذاك قال فيه جل الفقها
وبيعها من قبل زهو يُعلم ... بشرط قطع فهو لا يحرم
لكن فيه ضررا بالمشترى ... اذ لم يكن يصلح قطع الثمر
وهكذا بقاؤه فيه غرر ... يفهمه اهل العقول والبصر
أما اذا من بعد زهو بيعا ... يمتعن بأكله تمتيعا
ومن اجاز البيع قبل الزهو قد ... دل له نص حديث قد ورد
وذاك في النخل إذا ما ابرا ... واشترط الغلة في حال الشرا
فتلك غلة اجاز تشترط ... فجاز بيعها ولم يكن غلط
اثبتها الشارع غلة لها ... أحكامها في راي بعض الفقها
وحملوا حديث زهو الثمر ... للندب فانظر في أصول الاثر
وكان ذاك البيع مما حلا ... حتى أتى الشقاق فادر الأصلا
حتى اذا طالب ذاك البائع ... في ثمن قام له يدافع
بقوله أصابها القتام ... وكثرت في نخلنا الآلام
قال لهم خير الانام مرشدا ... لهم لكيما يقطعن المفسدا
مثل المشير لهم بذاكا ... فاولوه عندهم كذاكا
وان يكن صح فهذا وجبا ... قبوله ولم يكن مستغربا
نتبع امر المصطفى المختار ... دينا ولا نجنح للانكار
اد أمر الله بان نقبل ما ... حلل في الدين وما قد حرما
لسنا نقول غير ما يقول ... نبينا فانه الدليل

والعلماء حفظوا عنه الأثر ... أمرا ونهيا والذى له أقر
وانما جوايح الاثمار ... تكون بعد الزهو فى اعتبار
أما قبيل الزهو لا تجتاح ... لانها باينها الاصلاح
اي لم تكن صالحة فلا يقع ... يوما عليها الاجتياح فاستمع
لذا يقول أرأيتم ان منع ... للثمر الرحمن فى نص وقع
والحنفيون بشرط التبقيه ... فى النخل عندهم فغير مرضيه
تلك بيوع عندهم ليست تصح ... الا على القطع لأصل متضح
ان الربا عندهم فى الثمر ... حيث يزيد عندهم فى النظر
وانما الاطلاق محمول هنا ... معهم على القطع له فلتفطنا
وان نفس البيع للشيء اقتضى ... تسليمه والقبض فيه يرتضىٰ
وهو يدل ان قطع الثمر ... يلزم فى الحكم لهذا النظر
والقائلون بالجواز نظروا ... للحال في الاثمار إذ تأخروا
من ان يبس التمر ليس يمكن ... فى الحال بل يطول فيه الزمن
وان بيع الثمر المذكور ... بشرط الابقا من المنكور
فالشرط معهم باطل والبيع صح ... والعقد ليس يقتضى البقا الأصح
وأول الصلاح أن تصفرا ... وهكذا أيضا بأن تحمرا
وهكذا الاعناب أن تسودا ... وسنبل الزرع بأن يشتدا
وجاء حتى تطلع الثريا ... وها هنا للبيع هيا هيا
إذ تأمن الأثمار للعاهات ... وتسلمن من سائر الآفات
وذاك فى مايُو أذارُ قبلا ... فاعرفه حيث أوضح التعليلا
وبطلوع النجم عندهم علم ... بأن زرعهم من الأسوا سلم
لحكمة من ذى الجلال تعرف ... كما بها فى الناس جاء السلف
وهكذا تنجو من العاهات ... فى خبر جاء عن الثقات
بأمر ذى الجلال لا بالنجم ... والنجم فهو شارة للعلم
ان الإلٰه رتب الأسبابا ... وبيّن الغايات والمثابا
وهل اذا أزهىٰ من البستان ... بعض يعم شجر الحيطان
قيل نعم اذ أول الدراك صح ... بذلك الزهو الذى هنا اتضح

اذ البُدُوُّ فهو شرط الصحة ... في خبر قد جاءنا بالصحة
وقيل ان أزهى الذى يجاور ... وتؤمن العاهة وهو ظاهر
دل على الجواز هذا الحال ... وان بيعها هنا حلال
وقيل لا يصح حتى يشملا ... اكثرها أو لا فلن يحللا
وقيل ما أزهى فذاك حلا ... وغيره فى الحكم لن يحلا
والحكم للأغلب فى الأثمار ... للرفق فى الأمة لا تمار
لأن ذاك الزهو ليس ينزل ... على الجميع دفعة لا تجهل
بل انه ينزل تدريجا على ... نظام ذى الجلال فيه فاحفلا
ذلك للتمتع الذى يمن ... به علينا الله وهاب المنن
لو أدركت جميعها فى حال ... أسرع ادراك جميع المال
وفاتت المنافع المطلوبه ... أي بازدحام المنن المرغوبه
ولم يطل عهد لها ولا خفا ... فافهم وللحكمة فيه فاعرفا
والحب فى السنبل من نوع الغرر ... يُبطِل بيعَه فطاحل الأثر
وبَيعُ عينة كذاك لايصح ... تبيع شيئا لم يكن عندك صح
والجهل فى الأثمان ايضا يبطل ... كالجهل فى المثمون حيث يحصل
وهل اذا العقد هنا قد وقعا ... بينها يُرضىٰ الخيارُ فاسمعا
فبعضهم أجازه وهو جلى ... قبل افتراق البيعين فاقبل
وقيل لا يصح بعد ما وقع ... اذ الوفا به على الكل شرع
وصفقة البيع هي العقد اعلما ... بها وقوع البيع ويك انجزما
ولا خيار دون شرط او شرط ... فالشرط لازم لكل مشترط
والبيعان فى الخيار فى الخبر ... ما لم يكونا افترقا نص الاثر
والافتراق اختلفوا فيه على ... مفهوم ذاك النص والحق انجلى
نقول نحن الافتراق يعرف ... بالأيدى عند صفقة البيع اعرفوا
كانوا مع البيوع يصفقونا ... بالأيدى وافتراقها يعنونا
عند افتراقها البيوع تقع ... وهو الذى دل له التشرع
وقيل بل ذاك افتراق المجلس ... وهل يصح ذاك حسب الأسس
ألا ترى ان طال ذاك المجلس ... أيثبت البيع على ما أسسوا

لاسيما الاشهاد فيه وردا ... ليدفع الاشهاد عنه المفسدا
فاين يا هذا محله غدا ... أبعد صفقة المبيع أشهدا
ان كان هذا لم يصادف أبدا ... محله عند فطاحل الهدى
او بعدها فالعقد فيه سبقا ... فأين اشهادهم ان حققا
بل الصحيح الافتراق باليد ... بعد اصطفاق بيعنا المعتمد
هناك اشهاد على البيع يصح ... عند محله يراه من سلف
لا تأخذ القشر عن اللب ولا ... تجنح له وللهوى لا تملا
وقوله أبيعك الشيء على ... كذا نسيئة ولم ينفصلا
او بكذا نقداً وراحا فافهما ... والبيع فى ذا الحال لم ينجزما
قد صح الافتراق والحال انهم ... بينها والبيع اضحى كالعدم
فى ذلك البيع الفساد قد وقع ... من حيث عقد البيع فيه لم يقع
واشترى الثوب بنقدٍ للثمن ... بعشرة والشرط فى البيع زكن
وهو على ان تشتريه منى ... بزائد على النساء أعنى
فذاك باطل باجماع علم ... للشرط والتأجيل عند من فهم
وهكذا ان قال اي أبيع لك ... لأحد الجنسين والحال ارتبك
فأحد الجنسين بالريال ... متى ترى البيع بهذا الحال
هل عندما يختار ما يختار ... من ذين أو بيعها منهار
او ذاك بالدرهم ان قبضته ... وذا بدينار اذا لمسته
هل يثبت البيع بهذا الحال ... ام جاء هذا البيع بالاشكال
ام انه معلق بالمجلس ... يختار به بصحيح الملمس
ام لم يكن بيع هنا ولو قبض ... لأحد الجنسين والثانى رفض
والجهل فى هذى البيوع والغرر ... عند رجال العلم انصار الأثر
والخلف فى الشيئين من جنس هما ... والعقد هذا كان فى بيعها
هل يثبت البيع فبعض اثبتا ... وبعضهم بالبطل فيه قد أتى
فمن أجاز أثبت الخيارا ... من بعد عقد ان تساو صارا
حيث هما والحال فيها سَلِم ... من غرر حيث التساوى قد علم
والمانعون نظروا للحال ... اذ لم يقع بيع بلا جدال

او لم يكونوا افترقوا بمنقطع ... من البيوع ها هنا كما شرع
والغرر الفاحش ليس يقبل ... والجهل فى البيع له قد يبطل
ان قبض الثوبين ثم تلفا ... أي واحد من يضمن التلفا
قيل عليها معا مشتركا ... من حيث ان بيع ذين ارتبكا
لم يتصرح أي ذين المشترىٰ ... فالجهل فى هذا المبيع قد طرا

بيع الغائب

وبيع غائب ففيه يختلف ... أجازه قد قيل بعض من سلف
ومالك أجازه على الصفه ... أبو حنيفة كذاك فاعرفه
ومالك يزيد شرطا إن يكن ... من ثابت الاوصاف جاز فاعلمن
أما أبو حنيفة فاطلقا ... فيه الجواز فيباع مطلقا
وكلهم شرط الخيار يعتبر ... مع رؤية المبيع جاء فى الأثر
وهل اذا جاء على الوصف يجب ... أم لا وللتخيير كل قد ذهب
فمالك أوجبه اذا اتضح ... يوما على الوصف وعنده رجح
والشافعى يقول لا ينعقد ... أصلا على أصل هنا يستند
فالجهل بالمبيع فيه متضح ... والغرر الواضح فى القول الأصح
والعلم فيه راجع إلى الصفه ... مع بعضهم فهى دليل المعرفه
وبعضهم بالحس قد تعلقا ... فيه وشأن الجهل صح مطلقا
ذلك جهل عندنا مؤثر ... فى غرر البيع ولا يستنكر
لو قيل بالجواز فالأعمى يصح ... بيع له مثل شراه المتضح
والواضح المنع لفقد النظر ... وذاك طبعا موجب للغرر
وهكذا ما غاب فى الأرض يصح ... كالجزر المعروف قولا متضح
والشرع جاءنا لدرء المفسد ... وجلب صالح بلا تردد
فان تعارضا فدرء الباطل ... مقدم على الصلاح العاجل
أجمع أهل العلم فى الآثار ... يوما عليه دون ما انكار
والغرر المعروف شرعا يبطل ... للبيع بل وذا عليه عولوا
وللفساد فهو داع فاجتنب ... ما أوجب الفساد فى رأى النجب

ومن رأى له خيار الرؤية ... لا غرر عليه فى القضية
متى رآه عرف الحقيقه ... وكان بالخيار فى الطريقه
اذا رآه صالحا له قبل ... أولا فرده على الأصل عقل
حينئذ هنا انعقاده يقع ... يثبت أو يبطل هكذا سمع
وقبل ذاك فهو سومٌ صوّرا ... بيعهم وعند ذا تَصَوّرا
وهل تنوب صفة فى البيع عن ... رؤيته ان غاب أم لم تقبلن
قيل تنوب لمكان غيبته ... مع علمه به هنا من صفته
أو عدم النشر له ان كانا ... يضعفه النشر فع البيانا
أو يتضررن بنشره اعلما ... كالتمر فى جرابه لم يعلما
لكن اذا صح خلاف الوصف هل ... يبطل فالبطل هنا شرعا يحل
والارز فى اكياسه والحب فى ... تلك الجوانى وصفه لم يعرف
والخلف فى السلاح هل يدخل فى ... هذا المقام عند كل منصف
كالسيف فى الغمد ومثل الخنجر ... فى ذلك الحال ولم يستنكر
ان لم يسل السيف والخنجر قل ... بيعهما بغير سل لا يحل
لأنه من ضمن بيع الغرر ... والعلم بالحديد عند الأكثر
كذلك الرصاص مهما فسدا ... باروده فالبيع فيه فسدا
لانه عندهم نوع غرر ... وانه فى الشرع من نوع الضرر
وان ما غاب فبيعه معل ... اذ ليس يعلمن لعله اضمحل
وان تك الأثمار أنواعا يحل ... نوع ونوع بعده نائي الأجل
وذاك فى النخيل والأشجار ... دراكها مختلف الأدوار
يدرك بعض وترى البعض بَعُد ... دراكه فى نخلة فهل فسد
بعض يرى دراك بعض الثمر ... يعم للكل ولم يستنكر
وبالجواز وردت أخبار ... وذاك حيث تصلح الاثمار
اذ لو منعنا بيعها تعذرا ... على أولى الاموال ذلك الشرا
حينئذ تضيع أموال الورى ... ويعسر المطلوب او تعذرا
وان رأوا سد ذرايع هنا ... فالضيق لا يزال يبدو علنا
وبيع ثوبين بدينار فقط ... بشرط بيع مثله هل من شطط

قيل نعم ذلك ليس يصلح ... والجنس فى ابطال هذا أوضح
ثوب بثوب حيلة لا يقبل ... او كان دينار هناك يجعل
وان ترد هذا نسيئة بكم ... وهو بنقد فيه فالبيع انهدم
اذ تلك حيلة هنا لا تصلح ... والاحتيال قد تراه يفضح
والبطل لا يرضى به الأخيار ... بل انما يفعله الاشرار
وكل ما يجهل فيه الثمن ... فالبيع باطل بذاك اعلنوا
لان صحة البيوع تعرف ... فى الشرع بالاثمان حيث توصف
تكون نقداً او بتأجيل تقع ... والجنس ان خالف لم يك امتنع
بشرط ان يقاومن حد الثمن ... أوْلا ففيه غرر كما زكن
ثم إلى الربا يؤدى ان وقع ... فى الوصف والتنويع وهو قد منع
فى قوله بخمسة نقداً وان ... مؤجلا بعشرة ذاك الثمن
فيخرجان والخيار وقعا ... تراه فى الحال هنا تذرعا
اذ ربما راح الذى كان اشترى ... بالثمن الأقل فى ذاك الشرا
ثم بدا له هنا ان يجعلا ... أوفر أثمان لبيع عَجّلا
كأنه باع لذلك الثمن ... بالثمن الثانى على ما قد زكن
فكان بيع ثمن بثمن ... وهو الربا الصرف بحال بين
نسئة كان ومهما عجلا ... فالجهل فيه حيث هذا جهلا
أو ذو تفاضل فكله منع ... لأنه بحيلة الربا وضع
والبيع للطعام بالطعام ... فى الشرع انه من الحرام
ان كان ذا تفاضل مع من منع ... ذلك وهو واضح مما شرع
وأشترى الثوب بنقد واشترط ... تبيعه منى بتاجيل شرط
يحرم بالاجماع هذا فاعلما ... ولم يكن تحقيقه منبها
لأنه من بيع عينة علم ... وهو حرام فى الهدى كما رسم
وَعِينَةٌ بيعٌ لما ليس معك ... ليس يصح فى الهدى بغير شك
أو أحد الثوبين قد أبيع لك ... جهرا بدينار فما اختار سلك
وافترقا قبل الخيار وهما ... فى النوع صنفان على ما علما
لم يثبت البيع هنا ولا جرم ... الا اذا اختار هنا فقد لزم

فكل ما جاء بجهل أو غرر ... فباطل عند الجميع قد شهر
وهل يجوز الغرر القليل أم ... ليس يجوز الخلف فيه قد علم
بعض يرى الكثير والقليلا ... فى البطل سيان فع التأصيلا
وبعضهم يرى القليل مغتفر ... اذ قل ان يسلم من ذاك البشر
فاغتفروا القليل فى البيوع ... لحاجة تكون بالجميع
وهل لهم فى ذلك القليل ... حد فيسلمن من التبطيل
أم لم يكن حد لهم فيعتبر ... ان قل يوما غرر أوقد كثر
بعض يرى الكثير ربع القيمة ... ليس يصح البيع مع ذى العلة
وبعضهم قال الكثير الثلث فى ... تقويمهم فالبيع بطل فاعرف
والبيع اما حاضرا قد أبصرا ... بالعين والكم له قد قدرا
او كان غائبا وفيه يقع ... بينهم فيه النزاع فاسمعوا
وفى صفاته التى تعتبر ... فى البيع حيث النقد فيه يكثر
والبيع للاثمار حين تدرك ... او بعضها أوقاربت هل يسلك
وليس فيه غرر فيبطل ... وقيل فيه وبه يعلل
يصح فى المدرك دون الباقى ... وقسطه يعطى من البواقى
وهل متى تكون نفس الشجره ... تنوعت فيها كذاك الثمره
وان يكن ادرك بعض الثمر ... فى الحال والبعض عقيب أشهر
هل الدراك شامل للكل ... أم لا على الأصل الصحيح قل لى
بعض يراه شاملا للثمره ... جميعها من نفس تلك الشجره
وذاك فى الليمون والسفرجل ... يدرك بعضه على تعجل
والبعض ناءٍ منه فى اعتبار ... وهكذا بقية الأثمار
والحكم لا يعم مالم يخلق ... من ثمر الاشجار للبطل اتق
لكن اذا تراضيا ان يدخلا ... فى البيع هل كان لهم مجللا
بعض يراه حل والبعض منع ... وهل ربا فيه على هذا يقع
قيل نعم وقيل نفس الغرر ... محرم على جميع البشر
ومنه انواع الخيار فاعلما ... والقرع والبطيخ لم ينبها
هل أول الاثمار منها يحبس ... ليلحق الآتى على ما أسسوا

قيل يباع أول الأثمار ... ويترك الآتى بلا انكار
وقيل فى الحبس هنا اضرار ... لا يُحبّسن لتلحق الأثمار
ويتبع الآتى اذا كان بدا ... ظهوره على الصحيح قيّدا
ذلك ان ثمر النخل ورد ... يباع بعد الزهو وهو المعتمد
وانت تدرى ان ذاك الزهو لم ... يكن لكل الثمر المعروف عم
فبعضه زاهٍ وبعض نائي ... والحكم للكل بلا امتراء
قيل عليه قيل باقى الشجر ... فى بيع ما كان لها من ثمر
دفعا لضر يلحقن بالمال ... والضر مصروف عن الأموال
وان احكام الضرورات علم ... بيانها واصلها لم ينبهم
وبيع آبق أجيز مطلقا ... وبعضهم لمنع ذاك أطلقا
وبعضهم فصّل فى المقام ... ان كان معلوم الصفات نامى
كذاك معلوم المكان يثبت ... وتحجر الاثمان وهو الأثبت
حتى اذا ما صح قبض المشترى ... فبايع بقبض أثمان حرى
لأنه أشبه بيعا وسلف ... وفى جواز ذاك معهم مختلف
لاسيما إضاعة الأموال ... تكون للجهل بهذا الحال
لان غائبا لعله عطب ... فالثمن المعروف بالجهل ذهب
وقد نهى المختار عن شراء ... عبد وبالاباق كان نائي
وذا هو الاصل لنجل حوشب ... ينسب فى الآثار من قول النبي
وعن شرا غنائم لم تقسم ... للاشتراك اي لاهل المغنم
وعن شرا ما فى الضروع فاعلما ... للجهل قد حرم ذاك العلما
ورد ما باع المريض فى الأثر ... لعله حرمان وارث نظر
ان لم يكن قضاء دين فاعلما ... او كان للانفاق لم يحرما
مع انه ملك له لما منع ... لعلة جاء بوفق ما شرع
والخلف فى بيع تراب المعدن ... مثل تراب صاغة له افطن
يبيعه بغير جنسه يصح ... وقيل بالجنس ولما يتضح
لعله مشترك لم يعلم ... ما فيه من نوع مصوغ فافهم
والجهل فيه واضح لم يختف ... والبيع معلول اذا لم يعرف

وكل بيع وقع الجهل به ... فبطله بذاك لم يشتبه
وهكذا ما كان يوجب الغرر ... او الربا فالكل فى الحكم هُدِر

بيوع الشرط والثنيا

ان الشروط فى البيوع تعتبر ... صحتها وبطلها حسب الأثر
ما كان للانظار فيها أثر ... إلا الذى أجيز فيه النظر
من الشروط ما يجوز فى النظر ... حيث ترى يعضده ذاك الخبر
لان تفصيل البيوع ما يصح ... منها وما يبطل فى القول الأصح
جميع ذاك وارد فى السنة ... عن علماء الدين نور الملة
وما يرد الشرع مما لا يصح ... لعلة جاءت ببطل متضح
وها أنا أذكر ذاك حسب ما ... رواه فى الآثار جل العلما
فمشترى الدار ويشرط السكن ... لمدة معلومة لم يبطلن
اما اذا كان لغير مدة ... فالشرط باطل بغير مرية
وذاك للجهل الذى قد وقعا ... فى شرطه فالجهل ذاك ضيعا
قد اشترى المختار يوما جملا ... واشترط الركوب حتى يصلا
إلى مدينة النبي الهادى ... وذا هو الاصل لذا المراد
ما جاز للنبي جاز للورى ... لا فرق فى ذلك عند البصرا
اذا لم يكن ذلك مخصوصا به ... بل هو للناس معا فانتبه
ان الخصوصيات ليست تثبت ... الا بحجة لها تثبّت
وكل شرط فى الكتاب لم يقع ... فانه الباطل فى نص سمع
والنهي عن بيع وشرط وردا ... مع بعض اهل العلم يروى مسندا
فأفسدوا الشرط وطبعا أثبتوا ... للبيع فالبيع على ذا يثبت
وقد مضى خلاف هذا فانظر ... فى واضح الآثار والحق انصر
ان النبي اذ شرى البعيرا ... واشترط الركوب أى مسيرا
فى غزوة كان إلى المدينة ... يشترط الركوب فى القضية
والبعض فى البيع وفى الشرط حكم ... بانه الفاسد هكذا رقم

أي ان علة الفساد تشمل ... للكل والكل بها معلل
قيل عليه الشافعي وأبو ... حنيفة إليه ايضا يذهب
وبعضهم أجاز للكل على ... ما قد مضى فيه لنا مؤصلا
وأحمد أجاز مع شرط فقط ... فان يزد فالبيع عنده سقط
لوارد فيه جلي نقلا ... أبطل للشرطين والبيع فلا
والوجه فى المنع يقال الغرر ... وبعضهم يقول فيه الضرر
وهل هنا بيع الا قالات يصح ... حسب أصولهم ومعناه وضح
يشترط البائع للاقالة ... ونقضها شرطان فى ذى الحالة
وقيل شرط واحد فمن جعل ... ذلك شرطين رأى البيع بطل
ومن رأى ذلك شرطا مفردا ... أجاز للبيع ولن يفندا
يشترط المدة ثم يشترط ... نقضا لها شرطان فى البيع شرط
فالنقض فى هذا المبيع أوضح ... وانني له هنا أصحح
كمثل ما صححته فيما سبق ... انى أرى ابطال هذا البيع حق
والشرط فى الولاء ليس يثبت ... لكنه لمعتق يثبّت
نص عليه فى بريرة ولا ... ينكره فينا الهداة النبلا
فالمصطفى أبطل للشرط ولو ... مائة شرط هكذا عنه حكوا
وبعضهم يرى حديث الجمل ... مضطربا لما به من علل
يقول فى بعض الروايات ورد ... أعاره إياه جاء فى سند
وذاك حجة لمن قد أبطلا ... للشرط فى البيع به قد عللا
أجيز فى اليسير حيث الغرر ... فيه قليل هكذا قد ذكروا
وفى الكثير لا يجوز فانظر ... فى الأصل تدرى الفرع عند النظر
وان تك العقدة يوما تشتمل ... وضعا على ما جاز مع ما قد حظل
هل يثبت العقد خلاف قد نقل ... عن علماء الدين والبطل أدل
ذلك ان الثمن المقررا ... يكون للكل هذا أنكرا
فالبطل عندهم وجيه فانظر ... فيه على تحقيق اهل البصر
وقيل بل جاز وتقويم لزم ... لذلك المبيع والأصل علم
تجزّأ الاثمان للمبيع ... كل بقسطه على التوزيع

كما اذا ما كان في العقد وقع ... بيع خمور او ربا كان جمع
وباطل قد صح بيع وسلف ... مع علماء الدين عمن قد سلف
وهل اذا كان الفساد قد لزم ... من قبل الشرط متى ما ينعدم
يرتفع المحذور أم لا يرتفع ... خلف حكاه العلما فيما رفع
فقيل حكمي ومعناه ثبت ... وقيل معقول لأغراض أتت
والقول بالمعقول معناه أخف ... اذ رفعه بذاك عندهم عرف
اي عندما الفساد زال فاعلما ... زواله به يراه العلما
والترك للربا بُعيد البيع لا ... يفيد إثباتا لأمر بَطَلا
وهكذا يقال ترك الغرر ... لا يثبت البيع ولم يستنكر
لأن فيه الأصل لا ينعقد ... فما ثباته لأصل يفسد
والبيع للعربون هل صح على ... أصل صحيح عند كل النبلا
أجازه بعض وبعض أبطلا ... لان فيه غرراً قد حصلا
اما ثبوت البيع والعربون صح ... من ثمن البيع او البطل اتضح
والرد للعربون أمر حتما ... اذ أخذه بغير وجه حرما
لانه أكل لاموال الورى ... بغير حق عند كل البصرا
وهو اضاعة لمال الناس ... محرم بدون ما التباس
وقد رووا جوازه ولم يصح ... عن أحمد الهادى بنص متضح
كذاك الاستثنا لما في البطن لا ... يصح عند العلماء الفضلا
وبعضهم أجازه كأحمد ... وتابعيه والهدى فاعتمد
ونسبوا الجواز لابن عمر ... ان صح ما يحكونه في الأثر
والأصل فيه من يراه مستقل ... بنفسه استثناؤه قال يحل
ومن رآه تابعا للأم لم ... ير الجواز بل يقول لم يتم
اما المجوزون لو لم يشترط ... لم يدخلن في البيع بل منه يحط
يرونه اصلا بنفسه تجب ... رعاية الأصل إذا البيع وجب
ومثل هذا ثمر النخل نرى ... والخلف فيه يا أخي اشتهرا
والحق فيه غير أصل مستقل ... كما حكوا حتى نراه منفصل
يتبع أمه على التحقيق ... في البيع في مذهبنا الحقيقي

وبائع للحيوان فاعلما ... مستثنيا بعضا وكان انبها
ليس يصح قلت لو لم ينبهم ... لا وجه لاستثنائه فيما علم
لا يتجزى الحيوان فى النظر ... فما لبعضه نرى يوما أثر
والبعض لا يقدر ان يسلما ... بائعُهُ للشارى فيما علما
والقول بالجواز فى العبيد صح ... فى الانتفاع عندهم قد اتضح
يبيع نصفه او الربع اعلما ... وهكذا يجوز عند العلما
لأنه قصد الى المنافع ... لا الذات فى القول الصحيح الواسع
أما الذى بيع بشرط الذبح صح ... كالرجل والرأس بأصل متضح
أما على البقاء لا وجه له ... والعقل فى التحقيق لا يقبله
والحب فى سنبله والجوز فى ... قشر له على الصحيح فاعرف
وهكذا استثناء جزء علما ... بالكيل او بالوزن معهم فهما
كالمن من لحم وملء الصاع ... منه الخلاف قد وعاه الواعى
اما اذا باع ثمار النخل من ... حايطه على العموم يا فطن
مستثنيا ثمار نخل يعرف ... يجوز بل فى ذاك لا يختلف
اما اذا ما كان ما استثناه ... لم يعرفن فبطله نراه
وان يك استثناه بعد ما وقع ... بينهما البيع فذاك ما نفع
الا اذا الشارى رضى فيعتبر ... رضاه مقبولا لدى أهل النظر
ذلك ماله بذلك الشرا ... له الرضا فيه تراه البصرا
وهكذا السبيل فى بيع الغنم ... أو بقر ككل سائر البَهَم
والخلف فى استثناء نخلات يقع ... من بعد بيع الكل هل هذا يسع
تعيينها من مشترى النخل يقع ... بذا تراضى البيِّعان فاستمع
أثبته بعض الهداة العلما ... ورده البعض على أصل سما
كذاك بيع بعض نخل الحايط ... غير معين بوصف ضابط
بل شرطا تعيين هذى النخل ... من مشترٍ لا من مليك الأصل
بعد وقوع البيع تعيين يقع ... ليس يصح فى المقال المتبع
ذلك ان العقد كان قد وقع ... يوما على المجهول فى ذا المجتمع
فالعقد لم يصادف المحلا ... لذاك قلنا انه ما حلا

وبعضهم أثبته تعلقا ... بالشرط حيث ذا بشارٍ علقا
وهكذا استثنا مَكِيلٍ يعرف ... من الجُزاف فى الجميع اختلفوا
فبعضهم اجازه ان كانا ... ذلك دون الثلث استبانا
ومنعوا ما زاد والبعض منع ... ذاك وقال انه ليس يسع
والأصل فى الثنيا الخلاف وردا ... فى البيع هل صحت لدى اهل الهدى
يمنعها بعض وبعض وسّعا ... وكلهم حسب الأصول فرّعا
قد شبّهوا ذلك أعنى الباقى ... ببيع صُبرة على اتفاق
والخلف فى ذلك قد تقرّرا ... بين الهداة العلماء البصرا
تباع صبرة جزافا بعد ما ... كان قد استثنى لجزء عُلِما
وحيث بيعٌ واجارةٌ هُمَا ... قد وقعا بالعقد فى حّال نما
قد صح ذاك عند بعض فاعلما ... وعند بعض كل ذاك انهدما
ألا ترى الجهل هنا فى الثمن ... هل هو للأجرة فيها فافطن
أم كان للبيع فهذا مُبهَمُ ... والجهل فيه لايزال يعلم
والبيع والأجرة شيئان هما ... مختلفان عند كل العلما
ليس يجوز الجمع ما بينهما ... فى عقدة واحدة فلتفهما
وهكذا العقد لبيع وسلف ... قد رده من أصله كل السلف
وسلف وشركة ليس يصح ... ذلك فى الشهير معهم ما صلح
اذ يدخل الجهل هنا ولا خفا ... فالجهل بالابطال يقضى فاعرفا
فكل بيع كان للجهل محل ... فبطله بذاك أيضا قد عقل
والجهل داع لوقوع الغرر ... والغرر الممنوع نص الأثر
فالشرع قد جاء لجلب الصالح ... ورد فاسد بوجه واضح

بيع الغرر والغبن

وحيث ان الشرع نور وهدى ... وانه الى الصلاح أرشدا
نهى الانام من بيوع الغرر ... والغبن فى البيع سبيل الضرر
والضر ممنوع بغير موجب ... فى ملة الاسلام لم يستغرب
وقد نهى الهادى عن السوم على ... سوم أخٍ فى الدين من كل الملا

كذاك لا يخطب عند العلما ... يوما على خطبته فلتفها
لان ذاك من دواعي الحرج ... في الدين مرفوض لنا في المنهج
ومثله التلقي للركبان ... من قبل علم السعر في البلدان
وبيع حاضر لبادٍ فاعلما ... خوف وقوع غرر لتعلما
ومثل ذاك غبن المسترسل ... فانه في الدين لم يحلل
وهكذا نهى عن النجش اعلما ... لأنه أمر يضر المسلما
والنهي قد دل على فساد ... منهيِّه في رأي الاجتهاد
فكل ما عنه نهى المختار ... فساده صحت به الآثار
والشرع داع لاجتلاب الصالح ... في الكون ناظر إلى المصالح
وهكذا ناهٍ عن المفاسد ... ورافض لكل امر فاسد
ومرشد الى المعالي في الورى ... ورد سفساف الامور للورا
فكل ما يجلب ضراً يمنع ... ممن يكون حيثما قد يقع
ذلك مفهوم رجال الشرع ... اذ نظروا في أصله والفرع
رأوا نواياه الى المعالي ... تدعو جهاراً قادة الرجال
والبيع بالنداء عن ذاك خرج ... اذ ليس في ذا البيع أيضا من حرج
لأنه أريد فيمن زادا ... لا حرج فيه فع المرادا
وهو من المستثنيات في الهدى ... كالسلف المعروف معهم عهدا
يبيع شيئا لم يكن موجودا ... في الوقت بل كان هنا مفقودا
مع ان نهي المصطفى قد وردا ... في ذاك نصا قد رووه مسندا
ومثله اشيا اقتضاها مقتضى ... وكلهم بمقتضا قد رضى
تلك لداع في الهدى الاسلامي ... يفهمه جهابذ الاعلام
وفي الأخ المسلم قيد يُعرب ... عن واجب المسلم وهو المذهب
فليس للمشرك ذاك الحال ... بل كلها عندهم حلال
فلا احترام لأخي الكفر اعلما ... والغرض المنشود في ان يُسلما
اذا رآى ليس له احترام ... يقوده لذلك الاسلام
يخرج من ذنب به الكفر التبس ... اذ كان بالكفر عن العز احتبس
وأنت ان نظرت في الاسلام ... رأيته في أرفع المقام

والخير فيه للورى جميعا ... موزعا بينهم توزيعا
واصل وضعه لذاك الحال ... وان خفى عن غفل الرجال
عليهم ان يتبعوا الأعيانا ... فيدركوا من عزهم مكانا
ومن أبى أضاع نفسه فلا ... يلوم إلا نفسه ان رذلا
والمنع فى التلقى للركبان ... مقدر بالوقت والمكان
ان كان فى القرب من البلدان ... بستة الأميال للركبان
فالبيع فيه الاشتراك يلزم ... بين بنى البلاد فيما يعلم
وان نأى عن ذاك كان الشارى ... أولى به اذ كان ذا أسفار
قد قطع الاميال للتجاره ... لطلبٍ فى الربح لا الخساره
وليس للبايع حق النقض فى ... مسافة كهذه فلتعرف
لان امر الرجلين قد خرج ... عن مقصد الشارع نافٍ للحرج
نعم له الخيار قرب البلد ... اذ يجهل السعر بهذا المقصد
وبيع حاضر لباد للغرر ... يمنعه الشارع رفعا للضرر
هذا عن الجمهور فى الآثار ... وصح فى موارد الانظار
علته معروفة فتعتبر ... فى حال وجدان لها عين الضرر
وبعضهم يمنع ذاك الحالا ... ولا يرى البيع هنا حلالا
والحضري صاحب البلاد ... وهي محطة المعاش العادى
والبدوي من يعيش فى الفلا ... بأهله يرتاد فيها للكلا
ان الجفا فى البدو لايزال ... حيث بهم طبعا يسوء الحال
لكنهم على خلاف الحضر ... فى المكر والدهاء والتطور
لا يتعمقون فى الأشياء ... بل اكتفوا بأيسر الاشياء
وانما الغلا ورخص السعر ... يدركه بالطبع أهل الحضر
والبدو لا يدرون ذاك الحالا ... فيخدعون فادر الاعتلالا
بل يُتركون يَدخلون السوقا ... ويعلمون سعرها الموثوقا
حينئذ يحل بيع وشرا ... منهم كما إليهم ولا امترا
لا غرر هنا متى ما علموا ... اسعارهم ولم يكونوا ظلموا
انظر الى الشارع يرعى الأصلحا ... للبدوي لايزال مصلحا

يرعاه من وقوعه في الغرر ... لانه عليه نوع ضرر
لله در الشرع في أعماله ... جميعا دلت على كماله
وهل اذا اخبره بالسعر صح ... بيع له بعض يراه قد صلح
قال دعوا الناس ينال الرزقا ... من بعضهم بعضا فكان حقا
والعلما لهم هنا اقوال ... طال بها عندهم المجال
وعلة النجش هي الاغلاء ... على الورى يراه الأذكياء
يزيد في السلعة لا يريد ... شراءها وهو لها يزيد
يروم ان نأخذها بأوفر ... اموالنا هذا لقصد الضرر
فقيل ان البيع لا ينعقد ... وعند بعض انه منعقد
وبعضهم يقول مهما راما ... فسخا له صح ولا ملاما
وبعضهم قال اذا ما وقعا ... تَمَّ على ما كان للحكم اسمعا
معناه ان الشارى حر عاقل ... لم يجبرن تلك هي الدلايل
ووجهه لا يرتضيه الدين ... فان هذا ضرر مبين
وحيث ان النهي قد دل على ... فساد منهياته بين الملا
فما نهى عنه النبي المصطفى ... فساده بينهم قد عُرِفا
وبعضهم قال اذا دل على ... معنى بنفس النهي يوما حظلا
كالنهي عن ربا يكون أو غرر ... دل على الفساد مع اهل النظر
لانما المنهي عنه معتبر ... في نفس ذاك الشيء عندهم ظهر
أما اذا لم تتضمننا ... ذلك فالفسادَ ندرأنا
كنهيه عن منع ماءٍ يَمنَعُ ... به الكلا فلا فساد يشرع
وقد نهى عن بيع ماءٍ في خبر ... فاطلقوا المنع كذاك في أثر
وبعضهم عن بيع فضل الماء ... نهى لاجل المنع للكلاء
وذاك ماء كان في آبار ... توجد في الفلا وفي الصحارى
بمنعه المَاءَ القرار يمتنع ... فيها لغيره لذا كان منع
ودخل الغدير فيه ان يكن ... له العنا فيه لأصل قد زكن
ان كان مَبنياً لهذا المانع ... يمنع للامطار في المرابع
او كان ماء أعين مملوكة ... خلف أتى عن علماء الأمة

وها هنا بعض يرى المنع يحل ... لأجل ملك صح فى هذا المحل
وما بأعمال يكون أو عنا ... فحل منعه لنا قد زكنا
ذلك للعنا الذى قد حصلا ... كأنه اشتراه قولا أصلا
بآلة حصّله فلا حرج ... فى منعه أو بيعه كذا خرج
ولا يحل مال عبد مسلم ... الا باذنه لهذا فافهم
ذلك ماله بمنعه أحق ... كما ترى ان كان فى ذاك صدق
او كان ماء أنهر ليس يحل ... منع فان الاشتراك فيه حل
وعل ما يَمنع ماءَ المطر ... وهو الذى يبدو لنا فى النظر
تجمعه القيعان ثم الأوديه ... فمنعه من الخصال المخزيه
اذ ذاك فضل الله ليس لأحد ... فيه خصوص فنرى المنع فسد
ان اشتراك القوم فى البئر يقع ... كل له قدر كما النص رفع
ان لها شراب يوم يعلم ... ولكم يوم لهذا فافهموا
وهكذا بعض نصيبه كفى ... لسقي زرعه بحال عرفا
والثانى والثالث لا يكفيها ... فالمنع للفضل الذى يؤذيها
فهل يحل المنع ها هنا انظر ... فى الحال بينهم بأوفى نظر
بعض يرى المنع لذاك الفضل ... للاشترك المقتضى للأصل
يأخذ كل قدر حقه ولا ... شيء له سواه فيما فضلا
وقيل لا بمنع هذا أبدا ... للضرر الذى هناك قد بدا
وهكذا تنهار بئر المزرع ... وحوله بئر لزيد فاسمع
هل جاز منع فضل مائها هنا ... خلف عن الهداة معهم زكنا
فقيل لا يحل منع ويجب ... اعطاؤه الفضل هنا ولا عجب
وبعضهم يقول ليس يجبر ... فى ملكه وهو الوجيه الأشهر
ولم يكن فى منعه تعدى ... لو كان غيره هنا تردى
ذلك أمر قدّر الجبار ... وقوعه ساقت له الأقدار
فطلق صح على المقيّد ... يحمل فى النهج الصحيح الأرشد
والمنع حيث لا هلاك يلزم ... عليه أو لا الحل فيه يعلم
بل ربما صح الوجوب ان لزم ... منه هلاك أحد كذا رسم

كما اذا احتاج إليه أحد ... لشربه فالمنع معهم يفسد
يضطر مسلم الى الماء ولا ... يستطيعه للمنع فادر العللا
لا ثمن لديه يشترى به ... والمنع عون صح فى تخريبه
فجبره هنا على الاعطاء ... متجه المعنى بلا امتراء
وأمة يبيعها مولاها ... لها بنون هل لنا شراها
قيل نعم لانها مال علم ... لمالك والملك بيعه يتم
ليس لنا اعتراضه ان باعا ... مالا له لا يقبل النزاعا
وقيل لا يصح ذاك فاعلما ... لأنه مفرق بينها
أي بينها ونسلها الأطفال ... مع بعضهم ليس من الحلال
وبالاخص ان لك الأولاد ... فى صغر السن الأسا يزداد
فالأم بالفرقة تجنى للوصب ... ولا تزال فى عناء ونصب
وقد أتى الوعيد من خير الورى ... فعم بايعا ومن كان اشترى
ومن يفرقن لأم عن ولد ... ينال من تفريقه كل نكد
فالبيع قيل فاسد وقيلا ... صح مع الإثم فع التأصيلا
وها هنا العلة جاءت ترتسل ... من خارج لذاك قيل البيع حل
وقيل ان أثغر طفل الأمة ... يجوز تفريق بذى القضية
وقيل مهما بلغ السبع يحل ... وللثمان بعضهم كان نزل
وفوق عشر قال بعض العلما ... أما مع البلوغ لم يحرما
اذ ها هنا النفوس ليست تشمئز ... لذاك قال الكل بَيعَه أجز
والغبن فيه الاختلاف ثبتا ... بينهم كما لنا عنهم أتى
ان كان قد قارب ما يعتاد ... للغبن عفوه هنا يراد
أو زاد عما اعتيد فيه الخلف صح ... هل يفسخ البيع هنا الفسخ رجح
ان كان فوق الثلث غبن يَحرُمُ ... كما حكى لنا هذا من يعلم
وعله الى الحديث قد نظر ... فاستخرج الحكم هنا اهل البصر
ان الخيار للذى قد جَلَبَا ... من بعد علم اوفبيع وجبا
والبيع فى وقت الندا للجمعه ... من بعد ما أذ انها قد سمعه
مختلف فيه فبعض أبطلا ... ذلك والبعض له قد حللا

أبطله النهي الذى فى الذكر ... فلا تبع بعد الندا فى المصر
والخلف فى البيع اذا ما وقعا ... هل صح ام عن الصحيح قد اتضعا
بعض يرى الفسخ له لِمَا سبق ... من حجة برهانها فيه صدق
وقيل لا يفسد والاثم لزم ... اذ صادم النهي كفعل المجترم
والخلف فى الفسخ وبعض قالا ... من لم ينل بالجمعة اتصالا
من لم تجب عليه تلك الجمعه ... فلا نرد بَبيعه أو بيِّعه
أما الذين وجبت عليهم ... ففسخ بيعهم بذاك يعلم
وقال بالعموم اهل الظاهر ... قد جاء عنهم بالبيان الظاهر
وسائر العقود بعض ألحقا ... بالبيع للأصل الذى تحققا
وحكمة المنع انقطاع الشاغل ... عن واجب الدين الصحيح الكامل
يقول لا يُلهيهم البيع ولا ... تجارة نصا لنا قد نزلا
ذلك مدح للذى قد تركا ... تلك البيوع فادر ذاك المسلكا
فاللهو تقصير عن الواجب فى ... حق الاله وهو لما يختفى
حق الاله لم يزل مقدَّما ... على سواه وعليه العلما
تقصيرنا فيه حرام فاعلما ... اذ كان تكليفا علينا حُتما
والبيع بالعقد الصحيح يثبت ... أما بدونه فلا يُثَبَّت
يقول بعت ويقول المشترى ... شريت بالماضى حُكِى فى الأثر
هذا هو العقد الصحيح فاعلما ... وهو الذى البيع به قد لزما
والخلف فى الغير اذا ما وقعا ... هل يثبت البيع بها فى الادعا
فقيل لا يثبت فى الآثار ... عن الهداة القادة الأخيار
وقيل ما أدى لمعنى البيع صح ... وهو الذى البعض إليه قد جنح
كقوله بع لى كذا كذا عدد ... بألف درهم لها كان نقد
فقال بعتها فبعض اوجبا ... ذلك فى رأي يراه أصوبا
والشافعي لا يراه فانظر ... فى أصله الصحيح بالحق حرى
حتى يقول المشترى اشتريت ... هنا يتم وهو ما رأيت
وقوله بكم تبيع الجملا ... قال بعشرين فخذ يا رجلا
هل يثبت البيع بهذا فاعلما ... أم أنه بذاك لما يلزما

حتى يقول قد شريت يا فتى ... وهو الصحيح عندهم قد ثبتا
والقول لازم هنا وان وقع ... ضمن اشارة لها الكل اتبع
بعض قول ثابت اذ قد تقع ... نائبة عن كل قول قد سمع
وبعضهم سبيلها الكنايه ... لم تفترق عنها لأي غايه
ما صح فيها صح ها هنا اعلما ... كذاك قد صرح بعض العلما
ويلزم الايجاب والقبول ... وهو الذى جلهم يقول
هما المؤثران فى اللزوم ... بلا تراخ صح فى المفهوم
غاية ذاك الصفقة المقرره ... بها انتهى البيع برأي البرره
وغيرنا يرى افتراق المجلس ... ونحن لا نراه فى التأسس
الا ترى ان لم يك افتراق ... كيف بهذا البيع الاستحقاق
أما اذا البايع قال بعتها ... والشارى لم يقل قد اشتريتها
فالاعتبار بافتراق المجلس ... ان جاء بعد ذاك للتلمس
قال قبلت البيع ليس يلزم ... الا مع الرضى على ما نعلم
ان اللزوم بالمقال المتضح ... فى مجلس البيع على أصل وضح
لا تلزم الصفقة بالأيادى ... فى رأي بعض القادة الأمجاد
وذا عليه مالك ثم أبو ... حنيفة كما عليه المذهب
واهل يثرب عليه فى الأثر ... وهو الذى أثبته لنا النظر
وصفقة الأيدى كمال العمل ... وللكمال منهج لاح جلى
ان المخالفين فى المقام ... لم يدركوا الصحة للمرام
والافتراق فى الحديث لم ينص ... على افتراق مجلس به يخص
بل نص الافتراق كان أطلقا ... فعم فى التحقيق مع اهل التقى
وخصصوه بالأيادى اذ عُلِم ... كان تعاقد البيوع عندهم
وبافتراقها يصح فظهر ... ما ذكر الأصحاب حقا فى النظر
فنظروا عندهم فى المجلس ... كان محل البيع فى تأسس
فعندما تعاقدا الأيادى ... تم على اصول الاعتماد
كان افتراقهم هنا أو لم يكن ... فالبيع عندهم بذاك قد زكن
وفى الحديث القول قول البايع ... أو يترادان فى البضايع

اذا تبايعا وبعد ذاكا ... تخالفا نصا أتى هناكا
وبعمومه القضاء يعتبر ... ما لم يكن نص هناك أو أثر
فى مجلس كان وغير المجلس ... ما قيّد المجلس فى التأسس
لو شرط المجلس فى انعقاد ... بيع أتى فى سائر المواد
ما احتاج للتبيين فى اختلاف ... بيع أتانا ثابت الاوصاف
بيّنه فى مجلس البيع فما ... لمجلس حكم هنا قد علما
لان ذاك البيع فما ... لمجلس حكم هنا قد علما
لان ذاك البيع لم ينعقد ... بعدُ على تأصيلهم فاستفد
كيف يبين شيئا لم يقع ... بعد لِمَا أمليه يا هذا استمع
فدل هذا ان شرط المجلس ... لم يك حجة على هذا قس
والنص أوفوا بالعقود قد ورد ... متى تكون وجبت ولا ترد
وهي ترد ما أتى للمجلس ... وذاك واضح ولم يلتبس
والعقد فالقبول والايجاب ... يوفىٰ بها كما اقتضى الكتاب
بعد وقوعها الوفا قد وجبا ... نصاً به القرآن جهراً خطبا
وفى الخيار ضد ذاك فانظر ... خيار مجلس لتلك ينبرى
فكان للكتاب ضدا إذ أمر ... اذ ذاك بالوفاء أمراً مستقر
ان له ترك البيوع فاعلما ... لو أنعما بذاك حكما هدما
فالقول بالخيار للمجلس قد ... أبطله النص الصحيح المعتمد
اذ كان بالوفاء فيه أمرا ... وهو جلي واضح بلا امترا
وفى القياس ما يؤيّدنا ... للنص فى تأصيله اعلمنا
عقد جرى على المعاوضات ... كسائر العقود الثابتات
مثل النكاح والطلاق فاعلما ... والعتق فى اعتبار جل العلما
فهل ترى المجلس فيها يحكم ... أم ثبتت فيه متى ما تبرم
وهكذا كتابة العبيد ... والخلع والرهن بلا تفنيد
وسائر العقود فى الاسلام ... قد ثبتت فى نظر الاعلام
وعل بالخيار فى التساوم ... لا نفس عقد البيع فى التلازم
سماهما اذ ذاك بيّعين ... تجوّزا ولم يكن بمين

وهكذا تفرق الأقوال ... من نحو بعت واشترى للمال
ولا يريد الافتراق بالبدن ... من مجلس كان به الكل اطمأن
لعله يطول عهد فيه ... وذاك ممكن فقف عليه
لم يقع البيع هنا وما لزم ... وهو نراه عبثا فلم يتم
ان يتفرقا يقول الله ... يغنيها من وسعه الالهُ
لم يرد افتراق أبْدان هنا ... بل مطلق افتراقهم فلتفطنا
هذا هو الصحيح فى المقام ... ابرزته بكامل النظام
اطلت فيه القول كشفا وافى ... مبينا موارد الخلاف
ذلك حيث يكثر الخصامُ ... فيه فكم تخالف الأنام
لكثرة المعاملات فى الورى ... وحاجة الناس لبيع وشرا
والشرع ينفى فى البيوع الغررا ... والغبن اذ يجلب ذاك الضررا
اما الذى يكون معلوم الصفه ... والقدر والوجود وافى المعرفه
لا غرر فيه ولا غبن ولا ... تعرف فيه علة بين الملا
وكان مقدورا على تسليمه ... إلى الذى اشتراه فى تعميمه
والشارى والبايع حران هما ... وعاقلان بالغان فافهما
ومالكين للمبيع والثمن ... او بوكيلين ترى البايع اقترن
أو من وكيل واحد وصاحب ... أصل فكل صح فى المطالب
وغير محجور عليها فقد ... يثبت بيع ها هنا ولا يرد
والحجر اما ان يكون للسفه ... أو حق غيره يكون فانتبه
والسفه المحجور فقد العقل ... او انه قام بفعل البطل
يبذّر الاموال فى السفاهة ... أو لعب كصفة البلاهة
هذا الذى يحجر عنه ماله ... حين بدا فى ماله ابطاله
والسفها القرآن عنهم منعا ... أموالهم نصًّا لهم قد شرعا
رعاية لصالح الانام ... قامت بها أوامر الاسلام
والخلف فى بيع الفضولي ورد ... مع علماء الحق صح أو فسد
اثبته بعض وبعض قال لا ... والحق لا يثبت عند النبلا
وذاك ان يبيع زيد مالا ... كان لعمرو ملكه قد آلا

يبيعه لخالد على رضى ... مالِكِه وهكذا الحال اقتضى
وهكذا يكون ذاك فى الشرى ... يشريه ان زيدٌ رَضِى لما شرا
فالشافعى يمنع فى الحالين ... وغيره أجاز فى الوجهين
ونحن فى حال الرضى ينعقد ... بينهما فى رأينا لا يفسد
ان رضي البيع أو الشراء ... فبرضاه الحق فيه جاء
ان الرضا يثبت فيه ما ارتضى ... اذ للفتى فى ملكه صح الرضا
وبعضهم اجاز فى البيع ولم ... يجزه فى الشرا ووجهه انهم
وحجة المجيز نقل البارقى ... ديناره جاء بفعل الواثق
اعطاه دينارا لكيما يشترى ... بذاك شاة هكذا فى الخبر
كان اشترى شاتين بالدينار ... فباع احداهن اي لشارى
وبقيت واحدة ورجعا ... ديناره له كذا قد وقعا
فقال للرسول هذى الشاة لك ... وهكذا الدينار أيضا دون شك
دعا له المختار هكذا ورد ... كما أقره رووه فى سند
فى الشاة لم يأمره بالشراء ... وهكذا البيع بلا امتراء
وانما الأمر أتى فى الأولى ... فانظره تدر منه ما قد حلا
فكان حجة على من أبطلا ... ذلك والجواز فى ذاك انجلى
والمانعون نظروا الى خبر ... يمنع غير الملك فى بيع صدر
ليس يبيع المرء مال أحد ... بغير إذنه الى الحق اقصد

العيوب فى البيوع

ان العيوب فى البيوع تقع ... من أوجه لها ترانى أجمع
أريك فيها الأصل للمعيب ... وما أتى من جملة العيوب
مما له فى الرد تأثير علم ... او رده بذاك غير محتم
او ما يعد فى مقام عيبا ... فى غيره ما كان يوما ريبا
ان العيوب فى الصفات تقع ... كذاك فى الأبدان ايضاً فاسمعوا
وهاكها تأتيك فى النظام ... وافية عن قادة أعلام
بحيث لا تبقى لشك أبدا ... لها الدليل فى البيان أيّدا

ان العيوب غرر على الورى ... لذا نهى الشارع عنها فانظرا
فالله فى عباده يراعى ... مصالح الكل بلا نزاع
ويحفظ الحقوق للجميع ... نهىٰ الورى عن موجب التضييع
الا الذى يكون عن رضاهم ... لا حرج فيه ولا بغضاهم
والاصل فى ذلك نص وردا ... يدعوهم الى الصلاح مرشدا
يقول ذو الجلال عن تراضى ... مع التراضى الحكم فيها ماضى
ما رضي الحر لنفسه مضى ... ان رضاه للزومه اقتضى
يثبت من بعد الرضى لا ينقض ... اذ ألزم النفس فكيف يرفض
فالدين لا يرضى به التلاعبا ... أرشد للحسنى فلا تعاتبا
أنزل للناس الهدى كريما ... أطيب شيء خالصا قويما
وجعل الصلاح للانسان ... فيما يراه من صلاح عانى
أمكنه منه وبعد ما قبل ... مضى عليه عند أحرار العمل
وهكذا نص المُضرَّاتِ عُلِم ... للعيب أصلا فى المقام محتكم
يردها وصاع تمر معها ... بعد ثلاث ان يكن انكرها
يظنها حين اشتراها لَبْنىٰ ... فأخلفته بعد ذاك ظنا
لا يلزم البيع وردها يجب ... للعيب ان العيب غش قد حسب
من غشنا فليس منا وردا ... نصا على الهادى الأمين مسندا
وورد النهي عن التصرية ... فى خبر عن علماء الأمة
وان خير النظرين ان وقع ... ذلك للشارى الخيار المتبع
ان شاء ردها أمسكها ولا خفا ... له الخيار عندهم قد عرفا
أو شاء ردها وصاع تمر ... ذلك فى النص الصحيح فادر
فالتمر عما نال من ذاك اللبن ... لا يأخذنه عندهم بلا ثمن
قال استحق الثمن المبذولا ... ويضمن الدر على ما قيلا
وقرر الضمان شارع الهدى ... بصاع تمر هكذا قد وردا
وهو دليل انه عيب عُلِم ... أوجب للرد به الكل جزم
وفيه تدليس بتلك التصريه ... وهو حرام عندهم فلتدريه
أما اذا اشترى الشياه ووجد ... قلة درها فلا عيب يعد

وها هنا عيب لأن المجتمع ... غر الذى شرى بما كان اجتمع
مال إليها راغبا فى اللبن ... فانه المقصود منها فافطن
وخالف الاصول هذا الحكم ... من أوجه لها أبان العلم
منها الخراج بالضمان فاعلما ... أصل عليه أي وفاق العلما
والبيع للطعام بالطعام ... فى غيرها ذاك من الحرام
لاسيما ما كان يوما نَسئه ... كهذه فذاك رهن التخطئه
والاصل فى الاتلاف رد المثل ... أو قيمة معروفة للأصل
فان صاع التمر لا يلزم أن ... يقاوم الدر على أصل زكن
فربما زاد وربما نقص ... عن لبن الشاة اذا به يخص
وفيه بيع لجزافٍ قد جُهِل ... بالثمن المعلوم صاع قد عقل
فاللبن المذكور غير منضبط ... قلا وكثرة بجهله يحط
ذلك حكم خص هذا الحالا ... ليدفعن ضررا قد آلا
فهو من المستثنيات فى الهدى ... من الاصول عند أهل الاهتدا
له نظاير هداها اتضحا ... كان بها خير الأنام صرحا
ثم من العيوب ها هنا العَوَر ... وعرج كان من الشارى استتر
كذا العمى وهو أشد فانظر ... وقطع أيدٍ ذكرت فى الأثر
كذاك قطع الرجل عيب يعرف ... عندهم كالأذن حين توصف
لانه دل على نقص فلا ... يبارى للذى بها قد كملا
ان الكمال صفة معتبره ... اثمانها عندهم موفره
كذا الجنون والاباق يعتبر ... بأنه الجالب طبعا للضرر
كذا الزنى والسرقات فاعلما ... ذلك فى العبيد أمر علما
والشيب فى العبيد عيب يعتبر ... اذ الشباب للورى فيه النظر
كذاك أيضا قيل الاستحاضه ... كذاك ايضا جعلوا الجهاضه
والوخش والنخش من العيوب ... وهكذا الصنان دون ريب
كذا ارتفاع العيب قيل فى الأثر ... يذكره بعض فطاحل البصر
كذاك ايضا مرض الاعضاء ... عندهم عيب بلا امتراء
والبول فى الفراش ايضا يبطل ... بيعهم به على ما أصلوا

وبعضهم يرد فيه الجاريه ... والعبد قد اثبته علانيه
وليس للتخصيص وجه يعتبر ... وان يكن حاول فى ذاك نظر
وصفة التأنيث فى الرجال ... كالعكس عيب عندهم بحال
والشرط فى العيب وقوعه ثبت ... قبل تبايع بأيام أتت
والقول بالعُهدة عند المعتبر ... لها ثلاث أثبتوها فى الأثر
فما رأى الشارى بها من عيب ... يردها معهم بغير ريب
لأنها ضمان ذاك البايع ... وبعدها فلا بنقل شايع
وعلهم رأوا حديث التصريه ... فأخذوها منه أي للتوفيه
فكل عيب كان فيها مختفى ... تظهره الثلاث عن قصد وفى
لذاك قالوا بالثلاث فاعلما ... ولا يرى ذلك فينا العلما
اذ الامور تحدثن ولا خفا ... فى اللحظات قد تكون فاعرفا
والله يقضى ما يشا فى الخلق ... فما ضمان بايع فى الحق
قد باعه له ولا يعلم فى ... مبيعه عيب يقال فاعرف
ما وجه ابطال لبيع صحا ... بعد ثلاث قيل لم يصحا
نعم اذا صح بأن المرضا ... كان به لا بعد بيع عَرَضا
هنا يصح الرد فى الاحكام ... لأنه الاصل بذا المرام
ان قامت الحجة انه وقع ... قبل وقوع البيع فالرد يسع
اذ ممكن حدوث ذاك الحال ... من بعد بيع دون ما جدال
وعهدتين ذكروا فى الأثر ... أولاهما لحادث مستظهر
تشمل كل مرض قد حدثا ... يرده الشارى بها ان نكثا
وعهدة عندهم للسَّنَة ... خصت بأمراض بحكم مثبت
وهي ثلاث برص قد عُلما ... ثم الجذام والجنون فاعلما
قد أبطلوا البيع بها فى السَّنة ... ولم أجد أصلا له فى السُّنة
وعله رأى لهم كالسابق ... حفظا لأموال من العوايق
فما أتى من هذه الاحوال ... يبطل للبيع مدى الليالى
طيلة عام وسواها جعلوا ... له ثلاثا وعليها عولوا
خصوا الجذام والجنون والبرص ... دون سواها مالهم فى ذاك نص

قد شبهوا العهدة بالخيار ... وهكذا الاستبرا فى الآثار
وهي قياسات لهم قد خفيت ... علتهاوالأصل فيها ما ثبت
والنفقات فى الثلاث تجب ... معهم على البايع حين تطلب
وعهدة العام من الثلاثة ... كذاك قد صحت لتلك الغاية
وما عداها فمن البايع قد ... أثبته اهل العلوم فاستفد
لم يك فى المذهب هذا الأمر ... وليس عندنا بذاك أمر
والعيب ان صح لدى الشارى يُرد ... للبايع ان لم يكن له يُرد
وهل اذا كان يسيراً يعتبر ... مثل الكثير أم لهم فيه نظر
وهل لهم فرق اذا العيب وقع ... فى بعض انواع على أصل سمع
أم لم يكن فرق لدى الأعيان ... فى سائر الأنواع والأركان
يقول فى العقار بعض العلما ... مع اليسير العفو معهم علما
لا رد عند ذاك حيث قلا ... اذ القليل لم يكن مُعِلا
بل قيمة العيب ترد فافهما ... بذاك قد صرح بعض العلما
والرد فى الكثير غير مختفى ... عليه كل العلماء فاعرف
ان الأصول والعروض تستوى ... فى الرد بالعيب بحكم أولوى
فكل ما يحط قدر القيمة ... فانه عيب بغير مرية
وذاك أصل ثابت غير خفى ... مركزه على الهدى لم يختف
أصل عليه أجمعوا ولا جرم ... بل يرد البيع مع كل الأمم
ولم يفصل بعضهم بل حكما ... فى العيب بالعموم فيما علما
ومشترٍ فى صفقة واحدة ... عدة أشياء من الحاجية
ووجد العيب ببعضها فهل ... تبطل كلها لما فيها حصل
بعض يرى رد الجميع فاعلما ... لجامع هناك معهم علما
وبعضهم يقول رد ما حصل ... فيه من العيب فقط فاحتفل
الا اذا سمى لكل فرد ... منها من الأثمان قصد الرد
يرد ما العيب به قد حصلا ... لأنه قد استقل عملا
وكلهم يفرعون فاعرفا ... على أصول لم يكن فيها خفا
وبعضهم فرّق فرق مشكلا ... لم نعرف الأصل له فيجتلى

قال اذا ما وجد العيب نمى ... من قبل قبض رد للكل اعلما
أو وجد العيب بعيد القبض قل ... يرد ما عيب على أصل عقل
بماله من قيمة تقدر ... بنظر الشرع متى ما تُبصر
والفرق مشكل ولسنا نعرف ... أصلا لهذا الوجه حين يوصف
ولهم فى هذه المسائل ... آراء قد عدت من الدلايل
ورجلان اشتريا فى صفقة ... شيئا من الحوايج المبيعة
فوجدا عيبا به فاختلفا ... هذا أراد الرد بالعيب اعرفا
والثانى لم يرده قيل يبطل ... وقيل لا يبطل وهو الأمثل
بعض يرى كالصفقتين ذاكا ... لكون الشارين قدجاءاكا
وبعضهم يراه صفقة فقط ... والخلف فيه حط أم ليس يحط
وان يك العيب قد استقرا ... فى ذلك المبيع كان قرا
لكنه لم يعلم الشارى به ... الا بعيد موته فانتبه
هل يرجعن على الذى قد باعا ... بعضهم حكى به نزاعا
يراه جائز الرجوع فاعلما ... والموت من ضمان بايع نمى
وقيل بل بقيمة العيب رجع ... لا بالجميع فى مقال قد سمع
وقيل لا رجوع فى الموت بشي ... وعن عطا هذا حكوه يا أخي
وهكذا فى العتق عنده ورد ... فى أثر ينقله اهل الرشد
وهكذا اشترى هناك جاريه ... أولدها مضت هنا علانيه
وان يك الشارى له قد باعا ... وبعد ذاك أظهر النزاعا
يقول لم ادر به فى الحال ... الا بعيد البيع للأموال
أريد مالى فى المبيع قالا ... بعض اذا باعا له فلا لا
وبعضهم فصل فى المقام ... ان باعه بالثمن التمام
أعنى بمثل ما اشترى به فلا ... شيء له اذ ماله تحصلا
لا غرر عليه حيث الغرر ... به يرد وهو لا يستنكر
وان يبعه بأقل يرجع ... بناقص عليه حيث فرعوا
نقصانه بالعيب ها هنا احتمل ... ذلك والاشكال فيه لم يزل
نعم اذا صح بأن ما نقص ... بالعيب فالرجوع بالعيب يخص

أما اذا ما باعه والشارى ... يجهله كالبايع المختار
فالنقص لا يظهر فى المقام ... من ذلك العيب على الالزام
وحيث ما التدليس معهم ثبتا ... كان الرجوع عندهم قد ثبتا
إلا الذى كان يسيراً يغتفر ... كما مضى فى نظمنا ولا مفر
عن حكم شرع الله ذى الجلال ... ان صح فى حال من الاحوال
وان يك التدليس من كلٍ وقع ... فالبيع للأول معهم مرتجع
من عامر الى سعيد يرجع ... وهكذا حتى يتم المرجع
وعند بعض لا رجوع بعد ما ... قد باعه واعتاض عنه فاعلما
وطالت الأنظار فى المقام ... بين الرجال القادة الاعلام
من رامها يرجع للآثار ... يدركها واضحة المنار
والنقض يقضى بالرجوع للثمن ... ورد عَيْنٍ بيعُها كان زكن
ليس له فى رد قسط يعتبر ... عليه جل العلما أهل البصر
وها هنا مباحث تطول ... بنظمنا تدركها العقول
لكن خلاصة الذى قد قيلا ... جاءكم مفصلا تفصيلا
وما هناك من حوارٍ يرجع ... إلى أصول فى النظام ترفع
ما شذ عنها أبداً مقال ... وان يكن طال بها الجدال

بيع البراءة

بيع براءة اذا تبرّا ... من كل عيب فى المبيع قرا
أبيعك الشيء بما كان حوى ... من العيوب كيفما كان استوى
لا ترجعن علىّ فى عيب وقع ... فى ذلك الشيء أضر أو نفع
أجازه بعض ووجهه جلى ... قد اشترى العيب بهذا العمل
قد كان عاقلا مكلفا قبل ... لنفسه ذلك اذ كان معل
ألزم نفسه لِمَا لم يلزم ... فقل له لمَّا قبلت التزم
قد كنت فى امكان الا تقبلا ... ومذ قبلت فاترك التعللا
عليه حبرنا ابن محبوب العلم ... ثم أبو حنيفة به حكم
ووجهه ما قد ذكرت فاعلم ... لو كان بالمعيب لما يعلم

لا نسمعن دعواه فى هذا متى ... جاء إلينا ناقضا ما أثبتا
على العموم ثابت عليه فى ... قول أتانا عن خيار السلف
سماه بايع له أو كان لم ... يسمه يعلمه او ما علم
أبصره أو لم يكن قد أبصره ... يلزمه اذ كان حكما قرره
وقيل لا يصح ذاك أبدا ... إلا إذا أبصره فاعتمدا
يلزمه ذلك حيث ألزما ... للنفس ما كان له قد علما
درى[1] هنا خلاصَه واعتمدا ... شرا المعيب رده لن يجدا
عقد درى ما فيه ثم قبلا ... ما فيه من عيب به تأصلا
فليوف بالعقد الذى قد رضيا ... بمحتواه من معيب رؤيا
ليس له رد الذى كان قبل ... فى أول الأمر وان كان معل
وبعضهم أجاز بيع ما عُلِم ... معيبه من الرقيق فافتهم
وخصه بالحيوان فاعلما ... ووجهه على الخصوص انبها
وقيل بالرقيق مختص ولا ... وجه له على الخصوص عقلا
ما جاز فى الرقيق فى سواه ... يجوز حسب مقتضى مبناه
وبعضهم بيع البراءات منع ... إلا من السلطان هكذا سمع
وبعضهم بيع المواريث لحق ... ببيع سلطان الانام ملتحق
لو أنهم لم يشرطوا البراءه ... بذاك بعض يضعن آراءه
من لم ير براءة البيع يرى ... فى ذاك معهم غرراً تقررا
والغبن فيه ونهى شرع الهدى ... عنه لهذا رده قد قيّدا
والغش فيه والجميع لا يصح ... فى الشرع أو يكون أمراً متضح
وقد قضى عثمان بالرد على ... ما تقتضى الأصول عنه نقلا
أوجب تحليفا على ابن عمر ... ما يعلم العيب الذى كان ظهر
ذلك فى عبدٍ له قد باعه ... على براءة جرى ابتياعه
والرد بالعيوب حق المشترى ... ذلك بالاجماع نص الأثر
ومالك أجاز بيعا يقع ... على براءة وعنه يرفع
ولم يزل فيه على ارتباك ... كما حكى ذلك عنه حاكى
حينا تراه أطلق المقالا ... وهكذا العكس به قد قالا

وتارة خصص بالسلطان ... وبعض احوال بلا برهان
وبعضهم يقول عنه رجعا ... وسار فى الركب مكانا شسعا
وبعد قبض للمبيع فاعلما ... ضمان شارٍها هنا قد علما
وبعضهم فصّل فى المبيع ... وجاء فى المقام بالتنويع
بعض البيوع فيه حق التوفيه ... فى الوزن والكيل بغير تجزيئه
وبعضها خلاف هذا الحال ... وهو الجزاف دون ما جدال
لا يوزنن ولا يكال فاعلما ... ولا يعد فى اعتبار العلما
فأول الأمرين معهم يدخل ... ضمان شاريه بقبض يحصل
والثانى وهو حاضر تحققا ... ضمان شاريه اذا ما اصطفقا
لا يشرط القبض هنا كذا ورد ... فى أثر عمن به قد يعتمد
او كان غائبا ففيه قيلا ... ضمان بايع فع التأصيلا
إلا إذا يشترطن ضمانا ... شاريه فالشرط له اعانا
وقيل بالعكس وقيل ان يكن ... ليس بمأمون البقا على الزمن
كالحيوان لاقتضاء الوقت فى ... تسليمه وكل مأكول وفي
فغير مأمون بقاؤه الى ... وقت اقتضائه بهذا عللا
كذلك المأكول أيضا يعتبر ... وغيره مما بقاؤه استقر
أشياء لا يخشى ضياعها ولا ... يخاف شاريها وبايع على
فالحال للفرق اقتضى ولا خفا ... والاصل عند العلما قد عرفا
وأصلهم الأصيل هل قبض لزم ... فكان شرطها فى المبيعات علم
أم ليس شرطا عند أهل العلم صح ... وكلهم فرّع عن أصل رجح
بعض يرى القبض هنا شرطا علم ... أي من شروط العقد أمره حتم
وقيل حكم كان من أحكامه ... والعقد كاف لاقتضا إلزامه
اصلان ها هنا عليها انبنت ... أحكام هذا الباب حين احكمت
من أوجب العقد يقول ما وقع ... فمن ضمان الشارى ها هنا يقع
ومن يرى لزوم قبضٍ قالا ... يلزم بايعا له قد والى
حتى يصح القبض ثم ينتقل ... بالقبض للشارى على أصل عقل
والقول فى الترجيح صعب يا فتى ... على ضعيف اذ بضعفه أتى

يقول ذو الجلال أوفوا نصا ... بتلكم العقود فيها خصا
والأمر للوجوب عند العلما ... وغيره أضعف منه فافهما
وبعضهم قال أرى القبض أتم ... وباللزوم فيه أيضا قد حكم
ان الخراج بالضمان يعتبر ... وهو دليل القبض مع أهل النظر
وانما المطلوب قبض فاعلما ... لذلك المبيع فيما فهما
وقد يحول حايل عن قبضه ... فيعسر الامر ولو في بعضه
كيف يكون الأمر والمبيع لم ... يصل الى الشارى على الوجه الأتم
وقول صدِّيق الانام انت لم ... يصح منك القبض في نص علم
واليوم فهو مال وارث ترى ... قد شرط القبض امامُ الأمرا
حينئذٍ بالقبض أمر البيع تم ... ودونه على الصحيح لم يتم
فهو من التساوم المعروف قد ... يراه في الحق امام مجتهد
واكثرا الهداة هذا اعتمدا ... وصحة البيع به قد قيّدا
وبيع ما لم يقبضوا عنه نهى ... نبينا نصا رواه الفقها
وربح ما لم يضمنوا عنه نهى ... أيضا فكان القبض قصد النبها
وهو صريح فيقدمن على ... سواه في الحق الذى قد انجلى
والأسلم القول بقبض يقتضى ... قطع نزاع في المقام وارتضى

الجوايح

والقول في الجوايح التى أتت ... على ثمار المال ذاك أهلكت
لم يك للاصحاب فيها أثر ... لأوجه قد اقتضاها النظر
ووقعت في وقتنا جوايح ... عهدَ الامام المرتضى فوادح
فاجتاحت الثمار في البلدان ... وانبعث الخصام في الأثمان
ذلك في عهد الامام المرتضى ... وهو الخليلي له منا الرضى
كان إماماً في العلوم عَلَما ... وسيّداً يعلو سماءَ العلما
في عهده الزاهى أتت جوايح ... حلت على الناس بها فوادح
حيث هم تبايعوا الأثمارا ... وبعضها الى الدراك صارا
وبعضها ادرك والبعض يُرى ... لم يدركن وللخصام أثمرا

وذاك فى أثمار نخل فاعلما ... لا مطلق الثمار للقصد افهما
كان لهم نخل يباع الثمرُ ... على رؤوسه ولا يستنكر
فكان فى وقت لهم تمتع ... بذاك فى النخل متى ما يُينع
فيخرفون رطبا جنيا ... ويأكلونه معا هنيا
فيتمتعون عهداً بالرطب ... حتى يتم عهده فيستتب
فتأتى امطال له تجتاح ... او خرس او حلت الأرياح
ترميه فى الأرض وليس يقدر ... عليه شاريه وفيه يخسر
ويقع الخصام فيه فاعلما ... بعض يقول إنه ما أحرما
وبعضهم يقول كان حارما ... يعنون دراكاً له كن فاهما
والنص فيه عن امام الرسل ... صح متى أزهى فبع لا تهمل
وعندما أزهى ومعناه صلح ... للبيع بعه فى مقال متضح
والخلف فى الزهو هنا فقيلا ... إدراك بعضه فع التأصيلا
وقيل بل ادراك كل الثمر ... او مطلق النخل أتى فى الخبر
ومن هنا الخلاف قام وانتشر ... بين رجال العلم ابطال الأثر
وقام فيه جدل قد أخذا ... من النفوس للخصام مأخذا
وفيه ألفتُ أنا رساله ... تُبين من حرامه حلاله
أو ردت فيها من معانى الخبر ... ومالله دلت فتاوى الأثر
وها هنا نعيد بحثا يهتدى ... به أولو العلم وكل مقتدى
وعلماء قومنا قد اثبتوا ... جوايحا تأتى وفيها استثبتوا
أقوال خير الخلق سيد الورى ... ومالك كان لذاك استظهرا
وأنكر القول بها معهم أبو ... حنيفة كما يقول المذهب
كذلك الثوري مثل الشافعى ... فى قوله الجديد أي مانع
والقائلون بقضا الجوايح ... جاءوا بنص فى المقام صالح
حديث جابر أتى من باعا ... من ثمر كان حوى رباعا
ثم أصابته جوايح فلا ... يأخذ من أخيه شيئا نقلا
بأي شيء يأخذ المال بلا ... مقابل بذاك فيه عللا
وعنه قيل الوضع فى الجوايح ... نصاً لهم جاء بنقل صالح

خرّجه مسلم فى صحيحه ... وعله مال الى ترجيحه
ونـاصر القياسَ للأخبار ... عن النبي المصطفي المختار
قالوا عليه فيه حق تَوفيه ... بسقيه عليه أن يُوفيه
ضمانه منه بذاك الحال ... لذاك ساغ الوضع فى الاموال
وأصله أيضا بيوع بقيت ... لها حقوق لم تكن قد وفيت
ولا يقول البعض بالجوايح ... ولا يراها فى السبيل الصالح
يقول هذا البيع مثل غيره ... من سائر البيوع فى تحريره
وقبضه اذ ذاك نفس التخليه ... وان يكن فيه عليه التوفيه
فقبض كل حسبَ ما يليق به ... ولا جوايح يرى فى مذهبه
والبيع بعد القبض من ضمان ... شاريه اجماعا من الأعيان
وجاء ان رجلا قد اشترى ... ثمار نخل وبها الدين انبرى
أتت عليها عندهم جوايح ... صار بها عليه دين فادح
قال النبي المصطفى تصدقوا ... عليه والخير عليه اغدقوا
تصدقوا عليه ثم لم يف ... ذاك كمال دينه فلتعرف
قال النبي لأهيل الدين ... خذوا الذى وجدتم فى الحين
ليس لكم يقول الا ذلكا ... نصا صريحا وارداً هنالكا
لو كان للجايح ها هنا اعتبر ... حط به الدين الذى كان كثر
وحملوا الأمر هنالكم على ... ما بيع من غير دراك حصلا
لذا نهى عن بيع ما لم يدرك ... وقبل زهو لبيان المسلك
والقول بالوضع من الجوايح ... فيه اضطراب صح فى اللوايح
هل هو فى القليل والكثير ... أم فى الكثير ليس فى اليسير
وان يك فى الحديث فى الجوايح ... صح يعم فى المرام الصالح
فلا يخص بالكثير فاعلما ... بل لازم ذلك ان يعما
ويشمل البرد وقحطاً ان وقع ... وكل مفسد لأثمار تقع
ان يباس النهر أيضا جايحه ... تهلك للاثمار تلك الفادحه
والخلف فيما كان من فعل البشر ... هل هو جايح إذا بار الثمر
كالجيش اذ يجتاح اموال الورى ... نهباً به اهلك ذاك الثمرا

بعض يقول كل ما به تلف ... من ثمر النخل فجايح عرف
حتى الذى يذهب يوما بالسرق ... فانه مثل اصابة الحرق
وخصها بعض بنازل السما ... وذاك فى الحديث منه فهما
ان منع الله الثمار قد ورد ... أشار للمعنى الذى فيها عهد
واللص منه الاحتفاظ ممكن ... فليس جايحا وهذا بيّن
وهل يعم للبقول قيل عم ... ذلك باسم ثمر هنا رسم
لأنها مال كما كانت ثمر ... وقيل بل بالنخل خص فى النظر
وخصصوا ذلك فى ثلث الثمر ... من نخلنا يجتاحها حكم القدر
والخلف فى البقول بعض قالا ... كالنخل والبعض يقول لا لا
وبايع النخل وفيها الثمر ... يتبعها قيل ولو مؤبّر
لانه منها ولم ينفصل ... عنها بوجه ذاك منها فاجعل
وقيل بل يتبعها فى حال ... فقط دون سائر الاحوال
شُبّه بالجنين فيها فانظر

فحاله حال الجنين فاعلما ... فى بطن أمه لهذا فافهما
وبعد تأبير كأنه استقل ... عنها وكالجنين عنها منفصل
هذا مقال هؤلاء ونصر ... له الحديث فى الربيع قد شهر
ان أُبّرت فحكمها استقلا ... او لم تؤبر تتبعنّ الأصلا
والاولون بحديث الزهو قد ... تعلقوا وقد رووه فى سند
قالوا نرى اعتباره لها هنا ... لا غير فالحكم لها تعينا
من بعد زهوها متى تحمرُّ ... أو أنها بزهوها تصفر
الا اذا الشرط عليها وقعا ... كان له الحكم وكانت تبعا
والأخذ بالفحوى لبعضهم أدل ... وهو الذى يفهم بالأحرى فحل
يكون أولى ثم أحرى يعتبر ... وهو الذى له مقام معتبر
ثم أبار كل شيء يعرف ... بمقتضى العرف ولا يختلف
والخلف فى التأبير والوقت له ... بعض يرى الوقت هناك أصله
والبعض نفس ذلك التأبير ... والحكم حسب الأصل فى التقرير
من كان للوقت هناك اعتبرا ... يقضى به لو كان لم يؤبرا

ومن على التأبير كان عوّلا ... فالحكم باقٍ ان يكن ما فُعِلا
أو وقع التأبير فالحكم وجب ... بذاك هذا النص جاء فى الكتب
والعبد لا مال له فى المذهب ... لو أنه مُلِّكه لم يجب
وهكذا لا يتجزى فاعلما ... ان عتق البعض لكله انتمى
لا يملك العبد باجماع وقع ... فى المذهب الحق وفاق ما شرع
كل على مولاه قال الله ... فأين ماله هنا تراه
لكن قومنا على خلاف ما ... لنا وكم فيه نزاعهم سما
وما رووه فيه ما صح لنا ... ولا نرى غير الصحيح فافطنا
يروون من اعتق للغلام ... فماله له بلا كلام
وكان هذا أثبت المال له ... وأين ماله اذا نجهله
إن جاز ان يملك للأموال ... يملك للعبيد فى ذا الحال
وعتقهم منه يكون ماضى ... ومالهم أيضا بهذا قاضى

الصرف

وحيث ان الصرف فى البيع يعد ... وهو من البيوع عندهم ورد
فالشرط فى هذا يكون نقدا ... بالنقد حين ما أقاموا العقدا
فالفور فيه أول الشروط ... والخلف فى التفاضل المضبوط
والصرف اما ذهب بذهب ... او فضة بفضة فى الطلب
أو ذهب بفضة او عكس ذا ... يداً بها تُعطى وبالأخرى خذا
والخلف فى الزايد فى نوع يَرى ... بعضهم البطلَ لنص شُهِرا
والبعض لا يراه اذ كان يدا ... أي بيد عن بعض أهل الاقتدا
والحق لا وجه لقولهم هنا ... أولا فهذا عبث له افطنا
والشرع لا يعبث حين يحكم ... بل حكمه الفصل على ما نعلم
ان لم تجز زيادة ما الغرض ... من ذلك الصرف الذى يفترض
يبذل هذا ذهبا فى ذهب ... مع اتحاد نوعه الموجب
فما المراد ها هنا يا ذا النهى ... وهو شبيه لعب فى الانتها
نعم اذا يشرى الكثير بالأقل ... فحكمة الشرىٰ ووجهها عقل

أما الذى عليه اهل المذهب ... تجويز زايد بهذا المطلب
روى لنا البحرابن عباس العلم ... جواز ذاك وبه الكل حكم
وهكذا الفاروق أعنى عمرا ... جواز زايد هنا كان يرى
نعم على الفور اتحاد العلما ... ووجهه الظاهر فيما فهما
ولا ربا إلا الذى بالنسئه ... يباع فالإنسا لغير التوفيه
والحكم للمسكوك والباقى على ... حالته اتحاده قد عقلا
وقال (الا ها وها) خير البشر ... يعنى معجلا بنقد في الخبر
وبعضهم أجاز وقت المجلس ... وللقليل جاز مهما يحبس
ولا حوالة ولا حماله ... ليست تجوزها هنا الحواله
وما عليه الناس فى هذا الزمن ... اذ فيه تحويل البنوك يا فطن
وهل اذا ما عللوا الحال بما ... يورث حفظ المال أم قد حَرُما
بعض يرى الحل لحفظ المال ... من سارق او ظالم مغتال
أقول لا أراه لو قد قيلا ... ذلك اذ قد خالف الدليلا
شيئان فيه عندنا الإ نساءُ ... وهكذا فائدة تشاء
وقوله إلا يداً وها وها ... يمنع ما قالوا يراه الفقها
ولا خيار معهم فى الصرف ... وليس يجرى الصرف مجرى العرف
وصارف دراهما واستبدلا ... بها دنانير او العكس اجعلا
وقد رأى هناك ديناراً وقع ... زيادة على الذى كان دفع
أو زاد للآخذ لا المعطى فما ... يقول فى ذلك جل العلما
قيل ببطل الصرف والنقض وقع ... وقيل لا بطل ورده يسع
وقيل ان كان خطأ يغتفر ... والعمد فى المقام معهم منكر
وقيل بل ينتقض الزايد لا ... سواه عند العلماء الفضلا
وان رأي فى الصرف يوما زَيَفا ... هل يبطل الصرف لدى اهل الوفا
فقيل بالبطل لأن الزَيَفا ... لا يرتضىٰ فى الصرف يوما فاعرفا
وان يك ارتضاه لا بطل هنا ... وللرضى مقامُهُ فلتفطنا
وقيل لا اعتبار فى قبول ما ... خالف للحق تراه العلما
ان الحرام لا يُحلِّلنا ... محرّما كالعكس فاعلمنا

وان يكن عمرو عليه ذهب ... لخالد في ذمة موجب
وذا له دراهم في الذمة ... تقابل الحق بغير مرية
هل لها اذا توافيا بها ... يجوز عند العلماء الفقها
فقيل ان حلا معا جازولا ... يجوز في اعتبار بعض النبلا
وبعضهم أجاز مطلقا ولو ... ما حل شيء هكذا لنا حكوا
وبعضهم يمنع ذاك مطلقا ... اذ غائب بغائب تحققا
وذاك ممنوع مع الاعلام ... ليس يصح في هدى الاسلام
وغايب بناجز لم يجز ... فكيف بالأول قل لم نجز
والدين بالدين حرام فاعلما ... كما على ذلك كل العلما
وان تصارفا بما لم يجدا ... وقررا ذلك في الابتدا
واقترضا ذلك أي في المجلس ... هل صح في الحكم على مؤسس
بعض أجاز ذلك اذ بالقرض قد ... يملك للنقد متى له انتقد
وبعضهم يرده اذ وقعا ... بغير مملوك كما قد صنعا
وبعضهم ان وقع القرض هنا ... من جانب أجاز ذاك فافطنا
وان يكن من جانبين لم يصح ... وليس للتفصيل وجه متضح
ورجل له دراهم عدد ... في ذمة لأجل لها عهد
ان وجبت هل صح عنها يقتضى ... يوما دنانير على الوجه الرضى
ليس يصح عندنا في النظر ... اذ بيع ما في ذمة كالمنكر
ولا تبيعوا غائبا يناجز ... فان ذاك البيع غير جائز
ذلك صح في الحديث الأثبت ... لذاك قلنا انه لم يثبت
وبعضهم اجازه ولا خفا ... لِمَا لديهم من بيان عرفا
عندهم فيه حديث ابن عمر ... كنت أبيع إبلا كذا اشتهر
أبيع حقا بالدنانير ورد ... واقتضى دراهما ولا فند
وهكذا العكس وخير الخلق قد ... سئلت عن ذلك جاء في سند
أجازه بسعر يومه اعلما ... كذا رووه عندهم متمما
وعله قبل ورود النهي صح ... لأن حكم المنع جاء متضح
اذ غالب الاشيا عليها تهجم ... أوامر الشارع إذ تحرم

السلم

والسلم المعروف يوما بالسلف ... فهو من البيوع عندهم عرف
يبيع شيئا لم يكن فى الحال ... يوجد بل أحيط بالآجال
وذلك مستثنى من المنع اعلما ... أباحه الشارع حين حكما
رفقا أتى بأمة الاجابه ... حين له اضطرت ولا غرابه
اذ يرقبون غللا فى الحول ... تأتى بوقت أجل محلول
من فضل ذى الجلال اذ أباحا ... ذاك لنا راعى به الاصلاحا
رأى ضرورة الأنام لم تزل ... تحملهم بيعا يحاط بالأجل
والشرط فيه العلم بالمبيع كم ... وزنا أو الكيل به أيضا علم
والنقد والمدة فى تعيينها ... والوصف للأنواع فى تبيينها
بدون ذاك لا يصح السلف ... ولم يكونوا فى الجواز اختلفوا
تلك شروط أوجب المختار ... صحتها جاءت بها الأخبار
وكل ما يثبتن فى الذمة ... لا سلف فيه بغير مرية
كالدور والعقار باتفاق ... وانما الخلاف فى البواقى
مثل العروض وكذاك الخلف فى ... كالحيوان هل أتى فى السلف
فقيل لا يصح إلا فى التى ... قد ذكرت يوما بنص مثبت
قيل يجوز فى عروض تنضبط ... بالعد والصفات هكذا شرط
فالحيوان والرقيق قد ورد ... فيها خلاف جاء مرفوع السند
والمانعون عندهم نص ورد ... يرفعه البحر الهمام المعتمد
لا نورد المروي للطوايف ... وان مشت بمنهج التخالف
لأنه يطول فى المقام ... والاختصار رغبة الافهام
وجاء فى استسلاف ابن عمر ... عند المجوزين نص الخبر
قد كان يأخذ البعير فاعلما ... باثنين للزكاة نقلا رقما
وهو دليل للجواز إذ أمر ... بذلك الهادى إلى ابن عمر
هذا دليل من اجازوا فاعرفا ... فى الحيوان عندهم إذ وُصِفا
وهكذا استسلف أيضا وردا ... وهو دليل للجواز اعتُمِدا
وجاز هذا الوجه والوصف عرف ... بعدم انضباطه أي فى السلف

حيث البعير يصغرن ويكبر ... وتجهل المدة أيضا فانظروا
فمن رأى[1] النفس هناك كافيه ... وانها في الاعتبار وافيه
أجاز هذا الأمر في حكم السلف ... ومن نحا فيها لما فيها وصف
أبطل هذا الأمر أياً كانا ... ولا يرى لوجهه برهانا
وجاز في البيض بمعنى العدد ... ورده بعض بهذا الصدد
وهكذا الرؤوس والأكارع ... واللحم أيضا هل يقال واسع
وهكذا في الد ر أيضا وقعا ... خلف رجال العلم فيه رفعا
وفي الفصوص وكذا الصنايع ... خلافهم في الكل أيضا واقع
والدر والجوهر واللآلي ... خلافهم فيها بهذا الحال
فمن اجاز اعتمد الوصفيه ... ومن نفاه الجهل في القضيه
وكل قول فله حكم علم ... من أصله ينحو الى ذاك الحكم

شروط السلف

والشرط أيضا عندهم فيما يصح ... ان يُسلف المرء على وجه صلح
والارتفاق فيه للمنافع ... أو اتفاق الجنس ضمن الواقع
أو اعتبار الطعم مع جنس عُلِم ... في علة الرباء غير منبهم
وقد مضى التقدير بالكيل عُرِف ... أو هو بالوصف بيان للسلف
أو أنه يكون معروف العدد ... أو ثابت الوصف على أصل عهد
وهكذا وجوده عند الأجل ... والنقد للاثمان أي على عجل
أولا فبيع كالىء بكالى ... وهو حرام دون ما جدال
وبعضهم رخص في يومين ... وفي ثلاثة بغير مين
وهل تقابض اليدين يلزم ... فبعضهم لذاك أيضا ألزموا
وهو بحال العقد ما قد أسلفا ... يشرط موجوداً لدى أهل الوفا
ثم مكان دفع ذلك السلف ... يلزم شرطه كما إذا وصف
وان يكون الثمن المقرر ... بعلم كلٍ عندهم محرر
ليس جزافا بالجزاف لا يصح ... وهو الصحيح أصله قد اتضح
وهذه شروط بعض العلما ... من غيرنا بحكمنا قد حكما

مذهبنا عمدة أهل الحق ... قد أنبنت أصوله بالصدق
وان يكن غير مؤجل علم ... بأنه بيع لمفقود رُسِم
وقد نهى عن بيع ما ليس معك ... أو كان بالتأجيل فالبيع سلك
وان يكن غير مؤجل وُصِف ... بأنه حل منال ذا السلف
وان يكن كذا فقيل أجوز ... وبعضهم لذاك لم يجوّزوا
وقد أتى ان نبينا اشترى ... يوما بعيراً كان بالتمر الشرا
ذاك بوسق وأتى البيتَ ولم ... ير الوفا بالتمر اذ كان عَدَم
فاستقرض التمر وفاء البايع ... سلّمه له بذا التبايع
قالوا ففي الذمة كان الثمن ... وهو دليل للجواز فافطنوا
للارتفاق بالورى جاز السلف ... وعفو مولانا به اللطف وصف
فيرغب المُسْلِفُ في أخذ الذى ... أسلف فيه بيسير المأخذ
والثانى يرغبن في أخذ الثمن ... من قبل إدراك المبيع فاعلمن
يقضى به اغراضه في الحال ... ويتوسعنَّ بالآجال
يرى مع الادراك قد كان قضى ... بهذه للاثمان يوما غرضا
وربما باع بها ثم اشترى ... وكان في الحال بذاك اتجرا
وأدرك الربح بها وقد غَنِم ... مصالحا كان لها يوما قدم
فكان للكل صلاحُهُ الأتم ... وانفرجت بذاك الحال أزم
تلك هي الحكمة معهم في السلف ... وكلهم بذالك الحال اعترف
لذلك الآجال شرط في السلم ... وتلك حكمة وكم فيها حِكم
والخلف في الآجال هل تقدر ... بغير أيام تليها الأشهرُ
بكالحصاد والقطاف فاعلما ... وبالجداد أو نراعي الموسما
اكثر أهل العلم لم يراعوا ... هذا بحيث يكثر النزاع
ان الدراك ربما تأخرا ... فيدخلن بذاك يوما ضررا
وربما أدرك في تقدم ... فتقع الأزمة فيه فاعلم
يبقى به البائع في امتحان ... وثقله بذلكم يعانى
ليس لشاريه قبيل الأجل ... وبايع من نقصه في وجل
وهكذا اللص عليه يحذر ... ثم الفساد فيه أيضا يظهر

لذاك لا نرى بذاك الأجلا ... لانه يجلب طبعا عِللا
والحق بالأيام قد يؤجل ... او هو بالساعات اذ يفصّل
أو هو بالأشهر في الصحيح ... ونحوها في المصدر الرجيح
وبعضهم أجاز بالفصول ... وانها ترجع للأصول
وبالحصاد حيث كان علما ... ميقاته أجاز بعض العلما
لأن مقصوداً لهم في الأجل ... صح هنا في وضعه المؤصل
وعندما يرتفع الابهام ... يرتفع المحذور والملام
والواضح الأول عند العلما ... لما عليه من دليل علما
أقل ما يكون معهم للسلف ... يوم الى ثلاثة عن السلف
وبعضهم يرى وجود المسلم ... فيه بذاك العهد أيضا فافهم
كالزرع موجود ومثل التمر قد ... أثمر نخله كذا عنهم ورد
وبعضهم يرى وجود الملك ... لأصله معهم بغير شك
اما الذي لم يك ذاك الملك له ... يمنع منه في اعتبار الكمله
اذ يتسلفن على مال الورى ... يبيع ما لا يملكن بلا امترا
وبعضهم يمنع ذاك السلما ... حتى يرى الزهو عليها ابتسما
وقد رووا في ذاك نصا يرفع ... إلى النبي وله قد تبعوا
ووجهه خوف فساد الثمر ... فيغنم البايع دون المشترى
فيدخلن في الحديث الناهي ... عن ذاك اي في مجمع المناهي
إذ يجبرن المشترى ان ينظرا ... لقابل وكان هذا غررا
تسقط أثمان هنا قد بذلت ... لمدة وجيزة ثم انتهت
فيجبرن ان ينظرن أخاه ... لعسره لا يدركن وفاه
أو يجبر البايع رد الثمن ... والحال لا شيء لهذا فافطن
وفي مكان القبض هل يشترط ... اكثرهم لذاك أيضا شرطوا
لأنه اذا نأى كان غرر ... والجهل فيه لا يزال مستقر
وان تعذر الذي فيه السلم ... عند حلول الأجل الذي علم
لا يوجدن في المصر كيف العمل ... فانه لقابل يؤجل
وبعضهم رأى له الخيارا ... ان كان للاثمار ويك اختارا

او يأتين من قابل ولا خفا ... ذلك للعذر الذى قد عرفا
ان منع الله لذاك الثمر ... بحادث كذا أتى فى الأثر
وبعضهم ليس يرى التأخيرا ... وكان بطله هنا شهيرا
يقول بانفساخ ذاك العقد ... بعد تمام شرطه والعهد
وبعضهم بضد هذا قالا ... أي يثبت العقد به كما لا
ليس له يطلب للأثمان ... حيث له الجنس بلا نكران
عليه ان يصبر للقابل كي ... يأخذ حقه على أحسن شي
وكالىء بكالىء ما قَصَدا ... بالذات من أول يوم عهدا
أما الذى يكون صدفة فلا ... يكون مثل ماله تأصلا
والسلف المعروف لا يباع ... من قبل قبض اذ به نزاع
لأن شرط القبض عن خير البشر ... صح باجماع لديهم قد شهر
سبيله سبيل كل بيع ... وهو الذى صح عن الربيع
وبعض قومنا على هذا الأثر ... وغيرهم جاء بتخصيص النظر
يروم فيه ان يفصلنا ... وأوجها رام يخصصنا
ولا نرى لذلك وجها يعتبر ... اذ ليس للتفصيل من أصل شهر
وصح (من أسلم فى شيء فلا) ... يصرفه فى غيره قد نقلا
ومالك فصّل فى المقام ... وخصُّ موضعين بالالزام
أولها ان كان ذاك المُسلَمُ ... فى عرفهم قد صح مما يُطعم
وان يك المُسلَمُ فيه غير ذا ... وعوضا عنه تراه أخذا
كعرض أسلم فيه بعَرض ... مخالف له هنا المنع عَرَض
ومُسلِمٌ يوما اذا ما نَدَما ... ورام أن يقال فيما اسلما
ويرضى بالتأخير للاثمان ... لأمد كان من الزمان
اجازه بعض وبعض منعا ... وكلهم للاصل معه فرّعا
فما اجاز جعل الاقاله ... نقضا لعقد كان فى ذى الحاله
توافقا عليه فالعقد انهدم ... وراس ماله على رضاه تم
والمانعون جعلوا الاقاله ... بيعا وهذا لم يروا حلاله
قد باع ما فى ذمة الانسان ... بغير قبض واضح البُيان

ليس له ذلك فى التحقيق مع علماء المنهج الحقيقى

تخالف المسلم والمسلم اليه

ومسلم ومُسْلَمٌ إليه ان تخالفا فى الشيء خلفا قد زكن
هذا يقول غير ما الآخر قد قال كما فى ثمن حين نقد
أو كان فى المثمون خلف وقعا او هو فى الجنس ونوعه معا
فهذه ونحوها كالأجل وكمكان القبض للمؤجل
فقدر ما أُسْلِم فيه فى الأثر فالقول قول مسلم إليه قر
وقيل قول مسلم ولا خفا مع اليمين هكذا قد وصفا
او لم يكن لاحد الخصمين قرينة تفيد رفع المين
تخالفا والانفساخ للسلم بذاك هكذا حكاه من علم
وهكذا الخلاف فى جنس الذى أُسْلم فيه بمثاله احتذ
هذا يقول اننى أسلمت فى تمر وذاك فى سواه فاعرف
وان يك الخلاف فى نفس الأجل فقول مسلم إليه قد عقل
ان ادعى الحلول فالأصل عدم حلوله حتى يصح فافتهم
أو ادعى الفصل على الاصل حمل والفرع بالأصل قياسه عقل
يقول هذا الفصل ميقات السلم وذاك يدفعن قوله بلم
فالقول قول مسلم كذا ورد فى أثر عن اهل علم يعتمد
والمسلمون للشروط تتبع أحكامهم وهكذا ما فرّعوا
ما كل ما يقال مقبولا ولا يثبت الا الحق ما بين الملا
ومدعى القبول للشروط لا يسمع دون حجة فاحتفلا
ومدعى القبض يكون فاعلما بموضع العقد هنا قد قُدِّما
قيل هنا القول يكون قوله ولا أراه اجهلن دليله
فمدعى التعيين فهو المدعى والاصل فيه ظاهر فلتسمع
أقله ثلاثة من الزمن ودونها فيه الخلاف يوجدن
وهل يحددن أي فى الأكثر فقيل لا حد له فى النظر
واتفقوا قبل تمام الأجل فقبضه اذ ذاك لم يحلل

ولو تراضيا فالتراضى ... يحله فلا يزال ماضى
حتى يتم الأجل المحدد ... كذاك فى الآثار عنهم يوجد
الا اذا اراد رأس المال ... فانه قيل من الحلال
وان أراد أن يوليه فتى ... فقيل ذاك عندهم ما ثبتا
لان حكم التوليات يعتبر ... بيعا وذاك لا يصح فى النظر
أكان قبل الأجل المقرر ... أو بعده على صحيح الأثر
ولا يجوز فيه غير النقد ... وغيره ليس يصح عندى
وقد مضى ما قال فيه العلما ... من غيرنا فيما مضى قد نظما
وبعضنا أجاز ذاك الأمرا ... وهو أبو الحوارى جل قدرا
والخلف فى الصرف الذى جاء الزمن ... به لنا هل فيه ذاك يقبلن
والواضح الجلي ليس يقبل ... فهو من المعروض ذاك يجعل
مع انه فى نفسه ليس ثمن ... كيف يكون ثمنا فيقبلن
لا ذهبا ذاك وليس يعتبر ... فى الذات فضة لها الحكم استقر
لكنه القرطاس لا ينقاس ... بأي شيء بل هو القرطاس
والوزن فى النقدين بعض يعتبر ... لو أنه التبر حكوه فى الأثر
وبعضهم قد اكتفى بالعد ... ولا يرى فى نقصها تعدى
ورهنه ليس يصح فانظر ... لانه لم يقبضنه فادر
والشرط فى الكراء ليس يقبل ... ان كان من دار لدار ينقل
والخلف ان كان لهم شرط وقع ... من موقع يقبض فالبطل يقع
وقبضه فى موقع العقد سبق ... كلامنا فيه وكان ذاك حق
وبعضهم اجاز ذاك الحالا ... ولم يقل فى ذاك يوما لا لا
والخلف فى تعيين مكيال علم ... او خصصوا وزنا ولو لم ينبهم
لانه يمكن ان يزالا ... زواله يورثه اعتلالا
لكن يعينون وزن بلد ... أو كيل نزوى أو بوزن سمد
ذاك يكون فى المرام أضبطا ... وان يكن ذلك يوما شرطا
فانه ينفى الجهالات اعلما ... ويرفع المعلول والمنبها
وان يكن بالوزن مشروطا فلا ... يأخذ بالوزن فراع الامثلا

والعكس مثل ذاك فى المقام ... لأنه التبديل للمرام
وذاك لا يصح معهم فى السلم ... لانه أمره أشد فافتهم
قد كان مستثنى من البيوع ... والأصل مثله من الممنوع
وان يكن أسلف فى أشياء ... ولم تبينن عن امتراء
كالتمر والحب ونحو ذاكا ... فالجهل فيها واقع هناكا
أبطله اهل الهدى الأخيار ... بذاك بل اليه لا يصار
وفى الاصول يبطلن السلف ... وكلهم ببطله يعترف
وجائز فيما عداها وسبق ... ذلك فى مقامه فكان حق
ولا يجوز يدفعن عنه بدل ... كالسمن عن لحم فذاك لا يحل
والذرة الحمراء نوعا تعتبر ... وهكذا البيضاء نوع فى النظر
لا يأخذ البيضا عن الحمراء ... يوما على هذا بلا امتراء
ومن يرى الجميع نوعا لا يرى ... للمنع وجها هكذا قد ذكرا
وبيعه ولو على المستسلف ... ليس يجوز فى مقال السلف
بل قبضه يلزم عند العلما ... وأصله لديهم ما انبها
وبيعه من بعد ذاك صحا ... فلازمن يا ذا النهى الأصحا

بيع الخيار

ان الخيار فى البيوع يوجد ... كما له من الهدى مستند
لكن على خلاف ما عليه ... فعل الورى فلا تمل إليه
بيع معلق على الخيار ... بينهما أي بايع وشارى
او وقع الخيار من شاريه ... او بايع له الخيار فيه
يكون مدة الخيار باقى ... بينهما بحسب الاتفاق
علته الخيار حيث علقا ... به فلم يزل به معلقا
وللخيار عندهم أصلان ... من شارع الحق مقرران
أولها معهم حديث التصريه ... الى ثلاث او ترى منتهيه
والثانى ما يشرطه الخصمان ... مقدراً هناك بالأزمان
فهم على شروطهم ولا خفا ... ذلك قد أثبته من سلفا

وهل خيار مجلس يعتبر ... بدون شرط فى المقام يذكر
فان من أثبته قد اعتمد ... على حديث مجلس ولا فند
وليس ذاك عندنا بمعتبر ... للجهل بالوقت الذى هناك مر
والجهل لا يثبت عنده عمل ... لذلك البيع مع الجهل معل
والبيع بالخيار لا أراه ... وان يكن رآه من رآه
اراه ان فك المبيع البايع ... له الذى اغل منه واقع
والشارى عزمه له فقط ... لو أنه فى طلب يشتط
وان يكن تم هناك الأجل ... فالامر فى الغلات أمر مشكل
والقول انها لرب الأصل ... عندى أدل بصحيح النقل
لأنها فى مدة التعليق ... ترجع للاصل على التحقيق
كيف يقال انها للشارى ... والبيع موقوف بلا انكار
أوقفه بايعه بالمدة ... فلا يزال باقيا فى علة
وبالأخص ان يكن قد فكا ... مبيعَه لا يقبلن الشكا
كيف تحل علة للشارى ... وكان ذاك البيع بالخيار
وما دعوه الآن بالاقاله ... فهو هو المعروف فى ذى الحاله
لم يختلف عن ذلك المقدَّم ... على الصحيح عينه فلتفهم
ولا خراج بالضمان ها هنا ... لان هذا باعتلا له انبنى
من أول الأمر تراه اعتلا ... فهو وثيقة بها قد حلا
وبالخيار البيّعان فى الخبر ... الى ثلاث ذكروه فى الأثر
وهكذا أيضا حديث التصريه ... الى ثلاث لبيان التزكيه
أما الذى عليه أهل الزمن ... ليس له أصل مكين فافطن
وكل شيء جعلوا الخيارا ... فيه لكيما يكشفوا الأسرارا
لعل فى ذلك شيئا يعتبر ... فى نظر الاحرار يكشف الضرر
كاليوم واليومين حيث كانا ... وجمعة برهانها استبانا
ذلك للعبيد والجوارى ... والشهر معهم فى اختيار الدار
والشافعي وأبو حنيفة ... فوق الثلاث منعا فاستثبت
وأحمد قال وان طال المدى ... ما صح شرط فيه تقيّدا

وتابعته من رجال العمل ... جماعة فى أصل هذا المقول
كذاك داؤد يقول فانظر ... وجملة من علماء الأثر
قال أبو حنيفة والشافعي ... بعد الثلاث بالفساد الشايع
ترى اختلافهم اتى ان وقعا ... مقيداً أو مطلقا فاستمعا
وهكذا الخلاف فى التقييد ... بأصله المحقق السديد
والأصل فى البيوع بالانجاز ... وفى الخيار قيل بالجواز
ان شرطوه فهو ما قد شرطوا ... فانه بشرطهم ينضبط
ذاك بحسب النص فيه فاعلما ... فلا يزاد فوقه فلتفهما
ولا خلابة فقل ان تشترى ... وانت بالخيار ما شئت اختر
إلى ثلاث هكذا قد وردا ... عن النبي الهاشمي مسندا
تلك أدلة الخيار فى الأثر ... عن علماء الحق أرباب البصر
وان يك المبيع فيه وقعا ... فى مدة الخيار شيء سمعا
ضمانه على الذى قد باعا ... ان رضي الخيار مهما ضاعا
ان الخيار ها هنا للشارى ... له تكون مدة الخيار
وبايع ليس له خيار ... اذ ذاك عندهم فلا اختيار
وبعضهم قال له الخيار ... يبيع أو لرده يختار
ومالك يرى الضمان قد لزم ... لبايع فى الحالتين فافتهم
كان الخيار للجميع يضمن ... ذلك بايعٌ لذاك فافطنوا
ووجهه قد باعا بيعا ما انتهى ... كأنه باقٍ تراه النبها
ان قبل الشارى انتهى ولا خفا ... من ذمة البايع ذاك فاعرفا
يخرج بالقبول مما قد شرى ... أو لا فيبقى رهن بايع يُرى
والخلف فى الخيار ان موت وقع ... هل يورث الخيارأم قد يرتفع
والمثبتون للخيار يجب ... عليهم فروعه فتطلب
ان الخيار من حقوق المشترط ... للوارثين عندهم اذ تشترط
وبعضهم يرى البيوع تلزم ... ان وقع الموت على ما رسموا
فلا خيار بعده ولا جرم ... كان الخيار ثم بالموت انهدم
فيلزم البيع ولسنا نقبل ... حسب الذى لنا هنا يؤصل

فالبيع كان غير واقع على ... شاريه اذ فيه الخيار حصلا
وبعد موته فمن ذا يعلم ... قبوله البيعَ فكيف يلزم
وهكذا قيل خيار الشفعة ... وهكذا القبول للوصية
وهكذا الخيار بالاقالة ... والرد بالعيب بغير مرية
أعنى خيار العيب قال العلما ... يورث فالوارث فيه حكما
وهكذا الخيار فى القصاص ... الى ثلاث دون ما اختصاص
كذا خيار رد والدٍ لِمَا ... قد وهب الابن تراه العلما
وهكذا الخيار فى الكتابة ... وفى اللعان دون ما غرابة
وتورث الحقوقُ والأموالُ ... وذاك أصل ما به جدال
فمن رأى اقالة حقا لزم ... قول بتوريث لها ولم يلم
ان الحقوق من قضايا المال ... عندهم فى مثل ذى الاحوال
للمتبايعين ان يختارا ... ان شرطا بينها خيارا
أما خيار الأجنبى لايصح ... ان لم يكن موكلا وهو الأصح
أو جعلا له الخيار قيلا ... صح وبعض أظهرَ التعليلا
والحق ان الاجنبى يعتبر ... فى حالة التفويض كالأصل استقر
يقوم فى مقام من قد فوضا ... ذاك له مهما يشا أن ينقضا
أما خيار الشرط فى الاموال ... فيه خلاف قادة الأعمال
أثبته بعض وبعض أبطلا ... كمثل ما قدمته مفصلا
يشرى من الاموال بالاقاله ... لمدة تقربن منالله
يقول لا يدركه بالقطع ... أول وهلة لداعى المنع
يأخذه معلقا ليدركا ... قطعا لتعليق به تملكا
لكننى اقول ان الغللا ... لبايع او أجل قد كملا
والمشترى له الذى قد خسّره ... فى المال من كل صلاح أبصره
يرجع للأصل جميع الغلل ... لانه لم يزل فى علل
وان يكن مدته قد انتهت ... فى يد شار ملكه هنا ثبت
له الذى اغله ولا خفا ... اذ صار ملكه هنا فلتعرفا
وبعضهم يرى هنا تلك الغلل ... تتبع للأصل معا بلا جدل

فأين صار الأصل صارت الغلل ... تابعة له على أصل عقل
أما الذى يقصد نفس الغلة ... مازال فيها آخذاً بعلة
ليست له تحل فى آثار ... أهل الهدى الأئمة الأخيار
وقد نعى هنا الامام السالمى ... عليهم فى الكسب للمآثم
حالها كحال الزانيين ... نصاً به جاء بغير مين
منفراً بذاك من يفهم ما ... حل من البيع وما قد حرما
وشدد النكير فى الآثار ... قطعا لذلك الفساد الطارى
انظره فى جوهره العجيب ... تجد به كشفا لكل ريب
قال لعمر الله يأكلنا ... رباً به غداً يعذبنا
الا اذا ما تاب من خطيئته ... ودان لله بحسن توبته
وحيث ما عم الفساد قمنا ... عن ارتكابه نشدّدنا
هذا مقاله وكان عين ما ... قلت فراجعه ولم ينبها
أوضحه ذاك الامام العلم ... ومن له أهل الهدى قد سلموا
وأوضح الأصل الذى قد انبنى ... عليه فى اعتبار كل الفطنا
والأصل للخلف متى ينعقد ... هل كان وقت البيع معهم يعهد
أم أنه بعد تمام الأجل ... يتم عقده بوجه اكمل
قال الامام العلم الموقر ... قبل تمام مدة يؤخر
لأنه يكون مثل الحوز ... وثيقة فى نظر المجوز
بذاك يفتون ولكن الورى ... يعتمدون فيه ذاك المنكرا
فان بعض المتأخرينا ... قد اثبتوا الشرا فع التبيينا
فأخذوا بقولهم واندفعوا ... لأخذ ما عنه أخيّ مُنِعوا
والقول بالوقوف معهم أسلم ... فقف عن الأمر الذى لا تعلم
قد ألزموا البايع أي كل عنا ... وأطعموا الشارى الغلال علنا
قالوا له مالك هذا فاخدم ... مالك وادفع فيه كل مغرم
وأنت يا شاريه خذ كل الغلل ... لصحة البيع الغلال قد تحل
انظر الى الغرم الذى تعلقا ... بالمال للبايع يوما أحقا
ونخلة مالت على الجار وجب ... زواها عليه صح للنجب

فهو دليل ان ذاك المالا ... لصاحب الأصل وقالوا لا لا
يا عجبا من هذه الأحوال ... تناقضت هنا بلا جدال
وهكذا البيت اذا تهدما ... يصلحه البايع معهم فاعلما
فدل ان البيت بيته وما ... للشارى الا الاسم فيه فافهما
كيف تكون غلل الاموال ... للشارى مع صحيح الاعتلال
كذاك هدم السيل للأموال ... وجدرها والنهر فى ذا الحال
يلزم شاريه جميع ذاكا ... فالمال ماله على هاذاكا
من أين يأخذ الغلال الشارى ... يا حيرة تأخذ بالأبصار
والمكترى للبيت هكذا غدا ... يلزم رب الأصل ما قد فسدا
واعتمد الصبحي وجها أوضحا ... مما مضى من رأى بعض الصلحا
قال اذا قلنا هنا البيع ثبت ... ان الخراج بالضمان قد ثبت
يلزم كل ما مضى شاريه ... وغنمه له بذاك فيه
ومن بنى فيما اشترى خيارا ... شيئا من البنى ولو جدارا
بغير إذن بايع فليس له ... قيمته فى مثل هذي المسئله
أما بإذنه فان الغرم له ... ان فكه منه برأي الكمله
وهكذا ما كان من شارٍ وقع ... فى ذلك الخيار يوما فاستمع
كذلك البايع ليس يغرس ... صرماً ولا حرثا على ما أسسوا
وان يكن ذلك مع تمام ... مدته للشارى فى الأحكام
والشارى بالخيار مهما فسلا ... فيما اشترى صرماً له قد حصلا
ان فكه البايع ممن اشترى ... فالصرم للشارى هنا بلا امترا
يقلعه أو يجعلن بقيمة ... على اتفاق صح فى القضية
الا إذا الصرم من المال حصل ... فهو له عندهم بلا جدل
ولا عنا له هنا نراه ... حيث له اذ ذاك ما جناه
والشارى بالخيار ليس يلزمه ... بناء مُا ينهدمن نعلمه
وما عليه قبل سقي النخل ... فى حال خصبه وحال المحل
وهل يجوز فك هذا البيع ... بغير دفع الثمن الوقيع
قيل له ذاك اذا ما قالا ... فككت للخيار يعنى المالا

ويجبرن يوما على دفع الثمن ... كذاك في قول لأرباب الفطن
وقيل بل كالرهن ذاك فاعلما ... يرفع بالدفع لِمَا قد لَزِما
والقائلون بالجواز فيه ... قد أخذوا ذلك بالتشبيه
قد شبّهوها هنا بنقض ما ... كان من المجهول عند العلما
فالنقض للمجهول حالا يقع ... والثمن المعروف فيه يدفع
والنقض ليس يتوقفنا ... يوما على احضار حق عنا
ان جاء ناقضاً له ينتقض ... لكنه بالدفع حالا ينهض
لا يأخذ المال وفيه الحق قد ... قام له من كان للحق نقد
وان من يشترط الخيارا ... ولم يعيّن أجلاً مختارا
يبطل شرطه بلا خلاف ... عن الهداة القادة الأسلاف
فلا خيارها هنا والقطع صح ... فيخرج المال على الوجه الأصح
والصك ان غاب فكيف العمل ... هذا يقول فيه تم الأجل
وذاك لا يوافقن واختلفا ... في ثمن هنا لهم قد عرفا
هذا يقول انه ألف كمل ... وذا يقول نصفه على جدل
فالقول في المدة قول البايع ... اذ أصلها هذا بلا منازع
ان صحت المدة كان المدعى ... من يدعى تمامها فلتسمع
والقول في الأثمان قول الشارى ... لانه الغارم في اعتبار
وانه قد أشبه المرتهنا ... والقول قوله اذا ما ارتهنا
وبايع للمال بالخيار ... ليس له يبيعه لشارى
قبل فكاكه وان يكن فَعَل ... فان بيعه نراه قد بطل
عن بيعتين قد نهى المختارُ ... في بيعة جاءت بها الأخبار
ان كان عقده الخيارَ ثبتا ... فباطل ما كان بعده أتى
او كان موقوفا على قول رُفِع ... فبيعه نمنعه قل لا تبع
يلزم ان يفكه من باعا ... كي لا يوقّعن هنا نزاعا
وقيل بل ببيعه الأخير صح ... ويحضر الأثمان قصداً للأصح
لانه بنفس بيعه فقد ... أدرك للأثمان دون ما فند
وان يبع باقي الخيار هل يصح ... ذاك على الأصل المكين المتضح

فقيل لا يصح حين باعا ... ما لم يكن تسليمه استطاعا
وإنما الباقى هنا باقى الأجل ... وذاك معنىً لايزال فى علل
كيف يصح بيع ما لم يَقدِر ... يوما له بالقبض ذاك المشترى
ولا الذى باعا له ولا خفا ... ذلك امر مشكل قد عرفا
قيل يصح حيث كان الباقى ... حق له أثبت فى أوراق
وأنما المدة حق البايع ... باق له حسب البيان الشايع
ذلك قول من أجاز فاعلما ... من الثقات الأولياء العلما
كبايع يوما طلاق الزوجة ... معنى هناك ظاهر العلية
ليس له الا الخيارُ فاعلما ... فهو الذى يبيعه فلتفهما
وقد مضى الخلاف هل يورث أو ... لا يورثن والكل فى الحق حكوا
والقول بالتوريث فرع الصحة ... يلزم ان يقال عن تثبت
ان نقض الشارى فان الغللا ... لبايع كما فهمت العللا
وقيل للشارى ولو قد نقضا ... فان هذا النقض أمر عرضا
بدا له النقض وكان البيع صح ... لذاك لا رد لغلة تصح
وقيل بل عليه رد الغلل ... فى منهج العدل الصحيح الأمثل
هذا هو الخيار فى البيوع ... عندهم فى الأثر المرفوع
والاصل فيه ما مضى وقد مشى ... عليه فينا العلماء وفشا
فالشارى بالأصول قد تعللا ... أراده تدرجا فاحتفلا
لم يستطع لأخذه فى الحال ... بالقطع فيه دون ما اعتلال
وما دعوه الآن بالاقاله ... فهو هنا قطعا بلا محاله
قد جعلوا الخيار للبايع لا ... للشارى كي يخففون العللا
وهو هو الذى عرفت لا سوى ... والحق قد فشا اتباعُ للهوى
هذا يبيع ماله خيارا ... ويأخذن أثمانه مختارا
يتجرن بها وقبل الزهو قد ... جاء بها للشارى اذ لها نقد
ذاك يرى الغلة فيه دانيه ... وذا أتى لفكه علانيه
من بعد ما قد راح بالأثمان ... شرقا وغربا دون ما نكران
يتجرن بمال زيد ورجع ... من بعد أخذ الربح أثمانا دفع

وذا عليه نصب العمودا ... ليستغل الثمر الموجودا
فهذه مفاسد تعتبر ... لا يرتضيها يا أخي النظر
لذا ونحوه نرى ابطالا ... بيع كهذا اذ حوى ضلالا
ووضعوا فيه أمورا مشكله ... تخالف القواعد المؤصله
يبيع بيته ويكتريه ... بحيلة ولايزال فيه
فلا يحوّزه الذى اشتراه ... وانما الحيلة فى شراه
يأخذ منه تلكم الأثمانا ... ويضربن بها له زمانا
وبعد ما استغلها أتاه ... خذ مالك الذى به شراه
وهكذا الأعمال فى البواطن ... شايعة بظاهر وباطن
قد يتسترون بالشراء ... والبيع لا غير هناك جائى
فهذه مفاضد الخيار ... يبعد عنها قادة الأخيار
فالزم طريق الحق رغم الدهر ... ولا تمل مع من لذاك يشرى

بيع المرابحة

من البيوع عندهم مرابحه ... فى عرفهم على السبيل الواضحه
يقول رب سلعة شريتها ... بمائة كاملة دفعتها
أريد ربحا فى دراهمى كذا ... صح على أصل صحيح أخذا
كذا اريد منك يا شاريها ... ان كنت راغبا بحال فيها
والخلف ان صحت بها زياده ... فى ثمن كان بها افاده
وهكذا النقص اذا ما وهما ... فالخلف فيه فى اعتبار العلما
ان بان فيها كان زاد الثمنا ... عن كذب كان هنا تبينا
هل ينقض البيع اذ بذاك الزايد ... أم يسقطن بقدره للناقد
وهكذا ان بان انه اقل ... هل تلزمن زيادة بذا العمل
كذاك ان زاد بها يوما عمل ... هل يحسبن فى ثمن كان حصل
مثل خياطة الثياب فاعلما ... وعمل الحبال فى الدلو افهما
والصبغ للثياب ايضا يعتبر ... زيادة كان لها صح قدر
تزيد فى الأثمان تلك يا فتى ... وحكمها فى الاعتبار ثبتا

لها نصيبها من الربح اعلما ... كذاك هذا عندهم قد رسما
لان ذا مؤثر في عين ... سلعته صح بغير مين
والخلف في حمل المتاع من بلد ... لبلد بمصرف هنا نقد
وهكذا كرى بيوت توضع ... فيها وما يلزم فيها أجمع
يحسب في الاثمان قالوا أجمع ... وماله ربح عليه أجمعوا
وهو وان كان هنا مؤثرا ... في عين سلعة لها كان اشترى
لكنه ليس له ربح علم ... كذاك عنهم يا أخي قد رسم
اما الذى يكون مثل السمسره ... والطي والنشر متى ما نشره
ليس له حظ من الاثمان ... لا يحسبن فيها بلا نكران
فضلا عن الربح الذى قد علما ... اكثرهم عليه فيما فهما
وبعضهم يقول ايضا يحمل ... كل عليه منه قسط يجعل
وبعضهم قد منع المرابحه ... الا على الأصل يراها صالحه
بالثمن الاصلي والكذب انتفى ... فيها على هذا يرى اهل الوفا
ومشترٍ لسلعة كان الشرا ... أي بالدنانير لها كان اشترى
والصرف اذ ذاك لهم معلوم ... وبعده تغير المفهوم
وبدراهم هناك باعها ... ولزيادة تراه ابتاعها
ليس عليه ذكر ما زاد اعلما ... لان ذاك كذب تحتما
قد اشتراها بثلاثين عدد ... باربعين قال قد صح الفند
أراد ما زاد من الصرف اعلما ... والاصل أخفاه هنا مكتتما
وهكذا العكس فعش مع الهدى ... وحاذرن ما عشت أسباب الردى
ومشترى السلعة بالعروض ... هل صح بيعها على المفروض
تقدر القيمة بالعدول ... عند ترابح على المعقول
أو أنها تدخل في المرابحه ... بذاتها بصفة المناصحه
يبيعها بما اشتراها قيلا ... أو تدخلن بثمن تمثيلا
ومشترٍ لسلعة مرابحه ... بثمن على السبيل الرابحه
وبان بعد ذاك ان الثمنا ... كان أقل كان رأي الفطنا
بعض يرى بطلان بيع وقعا ... فيها وبالخيار شاريها اسمعا

يأخذها بالثمن الذى ثبت ... أو يترك البيع لاحوال أتت
وقيل ان ألزمه اياها ... بايعها بما به ولاها
يلزمه قبولها بما ثبت ... لها هنا بما به قد قومت
وقيل بالخيار مطلقا فلا ... لزوم للبطل الذى قد حصلا
وقيل بل يلزم ذاك البيع فى ... سلعته من بعد حط فاعرف
أي حط ما زاد من الأثمان ... لبعضهم هذا بلا نكران
وهي أقاويل لاهل العلم فى ... آثارهم من خلف عن سلف
وللأصول ترجع الفروع فى ... مذهب أهل العلم طرا فاعرف
اما الذين يجهلون الأصلا ... لا يقدرون أن يبينوا فصلا
فهؤلاء لا يقال عُلَمَا ... لو حفظوا الاقوال عمن عَلِما
ويدرك الوجهَ رجال العَمَل ... من علماء الحق فينا فاعمل
وان اقوال الهداة الأتقيا ... تبنى على أصول قوم أوفيا
قد مارسوا الامور واستبانوا ... رشد الطريق فانجلى البرهان

العَرِيَّة

عَرِيَّةٌ أن يُعرِيَ المرء ثمر ... نخلٍ لزيد ثم يؤذيه الممر
يقول بعد ذاك لا سبيل لك ... عليّ فى الدخول فالزم منزلك
فتخرص النخل بتمر يجعل ... على مليك النخل منها تبذل
وذاك بعد زهوها يكون ... لا قبله أوجبه المسنون
والتمر من بعد الجذاذ يدفع ... لا قبله ذلك فيها يشرع
وهل يكون التمر من نوع عُلِم ... لنخلة المُعْرِي على حد رسم
وزاد مالك شروطا لم ترد ... فى وارد السنة حينا ورد
وتلك رخصة من المختار ... جاءت لرفق الناس فى الأخبار
حيث الورى على اختلاف الحال ... بعضهم يؤذى ولو بالقال
وبعضهم ليس يراعى الحُرما ... تراه فى وقت البروز هجما
كانت جميلا ثم صارت ضررا ... يؤذى الذى أعار ذاك الثمرا
فها هنا رخّص خير البشر ... للرفق بالناس لخرص الثمر

بالتمر يأتى بعد حين فاعلما ... والاصل فعلُ مثل هذا حَرُما
لانه مثل بمثلٍ يلزمُ ... يداً يكون بيد لتعلموا
والجهل فى الخرص جلي متضح ... والكل رفق بالورى وقد صلح
ان فات يوما ثمر العَرِيَّة ... لم يفت التمر بغير مرية
وزال محذور هناك أوجبا ... رفع الأذى عن مسلم اذ رغبا
وهل تكون هذه الرخصة فى ... أنظار أهل العلم للكل اعرف
قيل نعم لأن محذوراً رُفِع ... فلا أذىً بذاك وفق ما شرع
وذا عليه الشافعي العلَمُ ... ولا نراه وهو عندى يحرم
أما لِمالك النخيل لا على ... ما صح مع أهل الهدى من الملا
ذلك أنه أراد الفضلا ... لمن رآه فى المقام أهلا
لكن تأذّى بالمرور فاعلما ... يدخل جهراً حيث آذى الحُرُمَا
فضاق حال كان للخير دعا ... فكان بالرخصة فيه اتسعا
أما لغير صاحب النخل فلا ... لِمَا هناك من مرام حُظِلا
ألا ترى بيعا لجنسٍ وقعا ... بجنسه وذاك مما مُنِعا
مؤجلا والجهل فيه عُلِما ... اذ بالجزاف بيعُه قد حرما
أما اذا لم تخرفن ليس له ... خرص لها تبقى ويُعطىٰ كله
كانت عطية فليست تملك ... إلا لمعطاها لها قد يملك
وليس محذور هنا ولا خفا ... فانه بالرغم ها هنا انتفى
وان بيع رطب بالتمر ... ليس يجوز فى صحيح الأمر
ذلك للربا وفيه غرر ... وهو علينا فيه قطعا ضرر
وقيل دون خمسة الأوسق لا ... تباع رخصة برأي النبلا
والشافعى يشرط نقد التمر ... هنا ولا تأخير معه فادر
وقيل قبض بيعُهُم هنا فَسَد ... ذلك رأيُهُ كذا عنه ورد
وهل تخص ها هنا العريه ... بالنخل فى توضيح ذى القضيه
أما أنها وغيرها سواء ... تخالفت فى ذلك الآراءُ
بعض يرى فى النخل تلك والعنب ... وبعضهم عمومها معه وجب
وبعضهم فى النخل لا سواها ... لعلة كان لنا رواها

ودون خمسة من الأوساق ... تجوز عندهم بالاتفاق
والخلف فيما دون ذاك القدر ... أو فوقه مع أولياء الأمر

الإجارات

ان الاجارات إليها أرشدا ... إلهنا على الصحيح فى الهدى
يا أبت استأجره فى النص ورد ... وان يكن شرعا لغيرنا عهد
ما قصه الله لنا فى الذكر ... إلا لنأخذن بمعنى الأمر
والمصطفى استأجر جاء فى الأثر ... أشياء قد أوردها أهل السير
وأجرة الرضاع عند العلما ... معروفة كل بها قد حكما
وان يكن انكرها أناس ... عراهم فى امرها التباس
قالوا نرى المال لِعَيْن يُبذل ... أو عوضا بها وليس يشكل
فقد تكلفوا ووجه الحق قد ... ضاء كبدر فى الظلام متقد
ووقع الاجماع فى الاسلام ... على جوازها بلا ملام
لانها تدعو لها أحوال ... كذاك تضطر لها الرجال
وقولهم من بَيْع ما لم يُخْلَق ... وغير موجود بوجه مطلق
لا يوجبن ذلك بطل الأجرة ... وهي تكون لصلاح الأمة
أوجبها ضعف الورى ولا مرا ... ويقتضيها الحال مع من نظرا
يا أبت استأجره فى النص العلى ... لكي يعين الشيخ أي فى العمل
ويدفع المستأجر الأجرة مع ... تمام أعمال لنص متبع
أعطوا الأجير أجره من قبل أن ... يجف منه عرق وهو حسن
ذلك ينفى عنه وطأة النصب ... ويغسلن عن نفسه كل التعب
قد كان نافعا لمن يستأجره ... فيدفع الأجرةَ من يؤجره
فالنفع فى الحالين قد تحققا ... وهو نظام فى الهدى قد أشرقا
وجاز فى الأجرة ما يصح أن ... يباع فهو فى الاجارات الثمن
أما منافع عليها تقع ... تلك الاجارات فما لا يمنع
مثل نياحات عليها تَحْرُم ... لأن أصلها لنا محرَّم
وكلما لِعَينه قد حُرِّما ... فكلهم أجرته قد حرَّما

وهكذا أجر المغنيات ... مثل ضراب الفحل كيف يأتى
كذاك حلوان الكهانات حَرُم ... وتَحرُمُ الاجرة فى رأي عُلِم
كذاك ما يكون من دين الفتى ... قد حرموا ايجاره كيف أتى
مثل الصلاة والزكاة فاعلما ... والحج حيث فرض كل علما
والبعض للحج قد استثنى فلا ... منع عليه فى بيان نقلا
وأجرة الدور وما قد عُقِدا ... بالحيوان أجرة لم يفسدا
وأجرة الناس على الأعمال ... فتلك عندهم من الحلال
وأجرة الثياب والفرش وما ... ضارعها عندهم لم تحرما
والخلف فى اشياء معهم تذكر ... هل جاز فى أعمالها نؤجر
كأجرة المؤذن المعروف ... وأجرة المعلم الموصوف
كذلك الأجر على الأراضى ... لو كلهم كان بذاك راضى
ان كرى الأرضين فيه اختُلِفا ... أجازه قوم كما قد عُرِفا
وبعضهم بمنعه قد حكما ... بتا ولم يجزه فيما علما
وبعضهم أجاز بالدراهم ... لا غير فى نقل أتى لعالم
وبعضهم يقول بالطعام ... ليس يجوز صح عن أعلام
وبعضهم أجاز الا ما خرج ... منها ففيه عنده نوع حرج
وكل قول فله دلايل ... تفرعت عن اصلها المسائل
وكل قول فله أنصار ... جاءت لنا عنهم بها الاخبار
يطول تعداد الدليل فانظر ... وهكذا أيضا رجال الأثر
فبعضهم أثبت للدليل ... وبعضهم يجنح للتأويل
وكثر النزاع بين العلما ... فى ذلك المقام مع من حكما
وآخر الأمر الجواز والعمل ... عليه بين الناس فى رأي الأول
ولا أقول انه اجماع ... ولا اتفاق بل هو النزاع
وينصر القياس قولَ المنع ... لو أنها قد أكريت للزرع
فانما تجتاحه جوايح ... وربما يندر فيه الصالح
وربما أصابه يوما غَرَق ... او عاصف الريح وهكذا الحرق
بما يكون ذلك الكرى اعلما ... بذاك قد صرّح بعض العلما

فنترك السادة فى أنظارهم ... وما لهم قد صح فى أفكارهم
وهكذا ذكر الدليل الوارد ... عندهم فى مثل ذى المقاصد
لأن ذكره يطيل النظما ... وربما قد يهرن الفهما
وأجرة الحجام مما اختلفا ... فيه رجال العلم ممن سلفا
وانما الأجرة كالبيع تقع ... يبطلها ما يبطل البيع فدع
وكل جهل كان فيها يبطل ... صحتها عليه كلٌّ عولوا
والغبن ايضا مبطل للأجرة ... لان فيها غرراً لم يَثْبُت
وبعضهم على القراض قاسها ... وبالمساقات ابتنى أساسها
وقيل لا يقبل هذا فى النظر ... إذ ذاك مستثنى لنا من الأثر
فلا يقاس أبدا عليها ... اذ خرجا عن الأصول فافهما
وان تحديد الزمان يلزم ... فى أجرة عليه فيها يحكم
وبعضهم لأول الزمان قد ... حدد او لا قال ذاك قد فسد
ان لم يحدد أول الزمان ... فهي أحق معه بالبطلان
ان لم يقل عام كذا أو رجبا ... أو شهر شعبان فقل لم يجبا
وبعضهم يقول ليس يلزم ... وانني على اللزوم أقدم
لاسيما ان وقع الخصام ... بينها يسقط ذاك العام
لأنه داع إلى الشقاق ... بينهم والجهل فيه باقى
والخلف فى الأكثر والأقل ... من عهدها على صحيح النقل
منهم يقول مطلقا بغير حد ... والبعض قد حددها او لا ترد
معهم لها هناك اوصاف تقع ... فى صالح وفاسد وما نفع
يقول عامٌ واحدٌ للدار ... للشافعى يذكر فى الآثار
ومالك يجيزها أعواما ... ولا يرى فى ذلكم ملاما
فالمانعون قرروا فيها الضرر ... ان طال عهد لو بريح أو مطر
وبعضهم ليس يرى ذلك بل ... أجازها ان طال أي أو لم يطل
وبعضهم فصل فى الأحوال ... وبيَّن الوجوه للأقوال
والخلف أيضا صح فى أرض المطر ... وما سُقى بالعين أيضا يعتبر
فالعام عندهم لارض المطر ... وغيرها أربعة فى الأثر

وأرض بئر عندهم بالعَشَرَة ... أعوامها عندهم مقرره
وهكذا الأروض للأنهار ... عندهم تذكر فى الآثار
والخلف فى استئجارنا الأجيرا ... بقوته حين غدا فقيرا
وهكذا كسوته خلف رفع ... بعض أجاز مطلقا كذا سمع
وبعضهم للمنع فيها أطلقا ... وكل قول أي بأصل علقا
وهي على نوعين عند العلما ... أما منافع رضاها فهما
منافع مقصودة فى الذمة ... أو أنها محسوسة القرينة
منافع العين بشرط الرؤية ... والوصف ثابت لما فى الذمة
فأجرة المركوب معهم يوصف ... بجنسه له هناك نعرف
والحمل أيضا فيه رؤية تجب ... والوصف قد يُغنى بحال للنجب
فقوله جراب تمر قد وصف ... جنسا وبالوزن له وصف عرف
فأي ذين اتفقا عليه صح ... والجهل دون الوزن فيه متضح
اذ يصغر الجراب فى الثقل كما ... يخف حينا وهو أمر علما
أما الذى بالوزن فهو منضبط ... وليس فى قبوله أيضا شطط
وأجرة الرعي لأغنام تعد ... فالعد وصف ثابت ولا فند
والفرق بين ما غدا اجاره ... أو أنه جعالة مختاره
يعسر فى بعض من الأمور ... ويختفى فى المظهر المشهور
وهل ترى الخيار فى الاجاره ... قيل نعم عندهم مختاره

لأنها كالبيع ما فيه ثبت ... يثبت فيها عندهم ولا يبت
وقيل لا خيار فيها فاعلما ... إذ خالفت للبيع فيما فُهِما
والخلف فى الأجرة عندهم متى ... يلزم دفع ثمن لها أتى
فقيل بعد ما قضى ما وجبا ... عليه بالأجر عند النجبا
حسب الحديث ويرى بعض الورى ... لكل قسطه حقه تقررا
بقدر ما كان من الأعمال ... يدفع للأجير فى ذا الحال
هذا اذا لم يك شرط يُتَّبع ... او كان حسب الشرط فى نقل سمع
وبعضهم يرى وجوب الثمن ... بالعقد عنده لقصد حسن
يقول فى تأخيره دين وقع ... بالدين وهو فى الهدى مما منع

ومكترى الدار وقد أكراها ... سواه هل جاز له كراها
قيل نعم كالبيع فى الاحالة ... أحاله لغيره فى حالة
وقيل لا يجوز حتى يخبرا ... مليك أصلها بذاك الإكترا
وهل له إن جاز أن يكريها ... بزايد خلف حكوه فيها
أجازه بعض رجال العلم فى ... آثارهم ومنعه غير خفى
فالمانعون ربح ما لم يضمن ... ومنعه صح بنقل السنن
أما المجوزون كالبيع لهم ... معناه فى التحقيق صح عندهم
قلت واين البيع والأصل استقر ... لمالك وليس عنه من مفر
ماذا يبيع وهنا المنافع ... لم تنضبط والجهل فيها واقع
أنت قد استأجرت تلك المنفعه ... من صاحب الاصل ولم تكن معه
ماذا تبيع ولقد أحاطا ... جهل بها لم تدرك انضباطا
وهل اذا رضى الذى الأصل له ... صحت فاشكال بها نعقله
وبيع ما لم يقبض الانسان ... فى شرعنا يطرقه البطلان
وكيف يُكريها بزايد وقد ... عرفت فيها الأصل وهو المعتمد
فى ذاك أكل المال بالباطل صح ... ليس له ذلك فى القول الأصح
ومكترى الارض لزرع الحنطة ... هل يزرع الشعير فى ذى الصفة
او يزرع الحمص ويزرع الجزر ... أنكره بعض جهابذ الأثر
وقيل لا باس بذاك الحال ... اذ لم يكن ضرا بلا جدال
والكنس للمرحاض قيل يلزم ... مالك تلك الدور حين نحكم
ذلك للأصل يقال يتبع ... وقيل لا بل مكتريها فاسمعوا
والقول فى الفنادق المعدة ... لداخل وخارج بالأجرة
يلزم كنسها أهيل الأصل ... لا المكترى حكما بهذا الفصل
كذلك التخريب فى دور الكرى ... لا يلزمن من لها كان اكترى
لو أنه اليسير فى الآثار ... بل ربها فى مطلق الأنظار

علل الإجارات

وتعترى تلك الإجارات علل ... كالبيع عندهم اذا كان مُعَل

تنفسخ الاجرة بالإعلال ... حين رأينا علة الابطال
كالبيع حين دخلته يبطل ... نقول انه بها معلل
وهل نراه جائزاً أم واجبا ... والقول بالوجوب كان صائبا
يثبت والفسخ اذا صح قُبل ... عند وجود العيب اذ صار مُعل
ولا يصح فسخ هذا العقد ... إلا مع اتفاق اهل القصد
كما إذا صح احتراق أهلكا ... متاع دكان لمن قد ملكا
أو سرق صح عليه فاعلما ... وبعضهم أجاز فسخا رسما
والنص قد أوجب ان نوفى به ... فكان للوجوب فلتنتبه
لانه عقد على منافع ... مثل النكاح فى القياس الشايع
وانه عقد على معاوضه ... فصح أصله بلا مناقضه
أما أبو حنيفة قد شبّها ... موارد النفع وما أشبهها
ذهابها مثل ذهاب العين إن ... صح ذهابها فخذه يافطن
فكان اهلاك المتاع معتبر ... مثل هلاك العين فى أصل النظر
وان يك الكراء لم يُخصص ... هنا بعين ضمن ذا المخصص
أي غير مخصوص على استيفاء ... منفعة خصت بذا الكراء
فالخلف فى الصحة والفساد ... هناك فى رأي أولى الرشاد
أما اذا حلَّ على العين التى ... قد أخذت عندهم بالأجرة
فسادها يبطل ذاك العقدا ... كالهدم للدكان فادر القصدا
وهكذا الأغنام حين تهلك ... ليس له بعقده يستمسك
وهكذا القميص فى الخياطه ... وكلما قد علموا انضباطه
وقيل ان العقد لا ينفسخ ... بذاك بل باقٍ بِذاك يرسخ
عليه ان يأتى بأغنام أخر ... والثوب هكذا يرى أهل البصر
ذاك لاتمام الذى قد انعقد ... بينهما ولم يكن شرعا فسد
وقيل ما تقصد عينه إذا ... ضاع انفساخها به قد أخذا
كالظئر ان مات هنا الطفل فلا ... تبقى اجارة فراع الأكملا
وان ما لا تقصد العين فلا ... فسخ كرعي عندهم قد حصلا
وان تكن اعيانها مشترطه ... لا فسخ عندهم بهذا فاضبطه

وهكذا بيع طعام يعتبر ... اذ ذاك فى الحانوت قد كان استقر
وقيل فى أعيَان أغنام يجب ... هنا اشتراط خلفهم ولا عجب
وكل ما أوجب يوما غرا ... لم يثبتن معهم كذا تقررا
وموت من عاقد هل تنفسخ ... به فقيل الفسخ فيها أرسخ
وقيل لابد ذاك عقد لَزِما ... وهو من الموروث معهم فاعلما
وأصله البيع وهذ أوجه ... كما إليه أهل علم وجهوا
والقول بالفسخ لأن الموت صح ... نقل لأصل ها هنا قد اتضح
تفويت ذمة بحكم العدم ... فالعقد باطل لهذا فافهم
كل فريق عنده مستند ... عليه فى تأصيله يعتمد
وربما تنقَّل الملك هنا ... من مالك لمالك تعينا
حينئذ يضطر وارث عرف ... والعقد شاغل بحسب ما وصف
والاضطرار بالورى قد وقعا ... كيف نقول انه قد مُنِعا
يستأجر الدكان عشرين سنه ... فهل ترون مثلها مستحسنه
يمنع عن ملك إليه انتقلا ... بالشرع وهو قد غدا معتقلا
وللنكاح تشبه الإجاره ... فى كونها منافعا مختاره
وذاك بالموت تراه ينتهى ... فهي كمثله لها فانتبه
وكونها بقدر ما يقبض من ... منافع تلزم فى حد زكن
لو ثبتت من بعد موت العاقد ... كان استغل وارثا بفاسد
ليس له عقد هنا فيلزم ... وذاك واضح على ما نعلم
وتستحق أجرة فى المال ... وهو إلى الوارث فى ذا الحال
ليس على الميت دين فاعلما ... من بعد موته تراه العلما
بل دينه فى ماله ان كانا ... مال له فلتفهم البيانا
والقحط للأجرة معهم يبطل ... وقد مضى ذلك وهو الأمثل
وهكذا اذا استمر المطر ... حتى مضى الوقت لزرع يذكر
لا تلزم الأجرة فى قول ورد ... عن علماء الحق وهو المعتمد
ولا تحط الأجرة الجوايح ... وكلما للزرع معهم جايح
ثم الكرى ان كان قد تعلقا ... معهم بوقت للكرى تحققا

مثل كرى الرواحل المعدة ... لسفر الحج بتلك العهدة
وغاب عنها ذلك المكْرى اعلما ... في ذلك الوقت بفسخ علما
أما لغير الحج باق يا فتى ... اذ لم يكن بالقصد تخصيص أتى
لعله ارادها أي لعمل ... باق فلا نقول عقد قد بطل
ذلك في الأعيان حين تكترى ... مع بعضهم أمر لهم تقررا
أما الذى كان مناط الذمة ... وكان موصوفاً لقصد مثبت
لم يبطلن عندهم وهو الأصح ... أي بذهاب العين والبقا رجح
ذلك لاستيفاء تلك المنفعه ... ليس على عين هنا متبعه
لكن على ما في ذمة ولا خفا ... ذلك معهم واضح قد عرفا
وها هنا مباحث تعددت ... عند أولى العلم تراها ذكرت
وان تعدى المتعاقدان ... واختلفا في موجب الضمان
او كان للمصلحة المقصودة ... بذاتها في أرضها المعهودة
ففي التعدى يلزم الضمان ... وذا عليه أجمع الأعيان
كما اذا اكترى إلى سمائل ... وراح نزوى مثقل الحمايل
وهكذا الى صحار وذهب ... إلى البريمى فالضمان قد وجب
في الحمل او طول مسافة على ... تأصيلهم أجمع كل العقلا
له كرى ما زاد في المسافة ... أو زاد في الحمل على الزيادة
وقيل بل له الخيار فاعلما ... بين الذى زاد والا القِيمَا
اي قيمة الدواب هكذا ورد ... عن بعضهم في رأيه إذ اجتهد
أما ابو حنيفة لم يوجب ... أجرة ما زاد بهذا المطلب
وهو قصور منه في المقام ... لم يكف فيه القول بالآثام
ويضمن الدواب حين تتلف ... مع الكرى وفيه لا يختلف
لأنه جان عليها في النظر ... ان هلكت منه بها حل الضرر
ومن يشبهه بحال المغتصب ... فانه في ذاك حقا لم يصب
وان تكن تعرف بالعثار ... فر بها الضامن في الآثار
إلا اذا عبّر عنها فاعلما ... فانه من الضمان سلما
وهكذا رثاثة الحبال ... عليه في رأي أولى الاعمال

اختلاف الأجير والمستأجر

ان وقع الخلاف في الإجاره ... كما اقتضت اذ ذلك العباره
في صنعة قام بها الصانع في ... أعماله عمن له الصنع اعرف
واختلفا في الطول أو في القصر ... او كان في اللون اختلاف النظر
في اللون قول صاحب الصنعة صح ... صفتها كيت وكيت تتضح
وقيل ان القول قول الصانع ... في صفة تدعو الى التنازع
ودافع الصانع شيئا وقع ... فيه الخصام القول قول من دفع
ان ادعى الصانع رداً لم يصح ... الا بحجة على الوجه الأصح
حيث اعترافه بقبض ما دُفِع ... إليه فالاخراج منه لم يقع
ان على الصانع ان يُبيِّنا ... رداً لمدفوع هنا تعيَّنا
هم ضامنون للذى قد يقع ... في اليد منهم وعليه أجمعوا
ان اعترافهم بما قد وصلا ... إليهم خروجه ما حصلا
وان ترى الخلاف بينهم وقع ... في دفع أجرة فقول من صنع
لأن فيها الأصل لا دفع عُلِم ... والأصل باق هكذا مع من حكم
والمكتري ومثله المستأجر ... فالقول قوله ولا يستنكر
ذلك في الزمان حيث يَدَّعِي ... هذا بقاءه على الأصل اسمع
وذاك يدعى تمام المدة ... للشهر والعام بأصل مثبت
فالمكترى الغارم والمستأجر ... وذا هو الوجه ولا يستنكر
والخلف في قدر مسافة وقع ... أو في الكرا أو نوعه حيث يقع
تحالفٌ بينها قد لزما ... ثم تفاسخ مع هذا فاحكما
ان لم تقم بيِّنة تحقق ... وجه الهدى عليه كل اطبقوا
كالمتبايعين حين اختلفا ... في نوع اثمان بها صح الوفا
يقول هذا ذهب وذاكا ... يقول عسجد له هناكا
وقيل ان القول قول صاحب ... حوامل المتاع كالقوارب
وان يك الخلاف بينهم وقع ... قبل الركوب فتحالفٌ يسع
وهكذا بعد ركوب لم يطل ... أو طال فالقول لمن له الجمل
كذاك بعد ما ادعى الوصولا ... لموضع كان لهم موصولا

ومدع مسافة بعيده ... عليه حجة هنا أكيده
فالقول قول مدعى القريبة ... والبعد محتاج إلى بيِّنة
لأنه زيادة فى النظر ... لذاك قلنا قوله فاعتبر
وان هما يتفقان فى الثمن ... واختلفا فى القصد خلفا قد زكن
فالقول قول صاحب البعير ... والعكس فى العكس على الشهير
وان هما يختلفان فاسمعا ... فى الكل فالحلف وفسخٌ أُوقعا
وان يكن بعد ركوب طالا ... أو بعد ما قد يدعى اتصالا
أعنى ادعاها صاحب الحوامل ... قال هنا الغاية يا ابن الفاضل
وكان من سلَّم ذلك الكرى ... فالقول للحامل فيما قد نرى
والقول فى الاثمان قول المكترى ... وما يزيد فعليه فانظر
كخارج من مسقط وقد وصل ... سمائل الفيحاء والخلف حصل
قال إلى نزوى بعشرين كُمَل ... وذا إلى سمائل بها حمل
أو قال نصفها إلى سمائل ... وذا إلى عبرى بثلث حاصل
يغرم ما زاد إلى عبرى على ... هذا المثال عندهم قد حُمِلا
او ظهرت قرينة كان العمل ... على بيانها لها القول الأدل
والخلف فى الضمان حين اختلفا ... فى حادث بالصنع مهما عرفا
ان الأجير غير ضامن لِمَا ... ضاع لدى الصنعة عند العلما
إلا اذا صح تعديه اعلما ... فبالتعدى للضمان التزما
من غير حامل الطعام قيلا ... يضمن ما ضاع ولو قليلا
وهكذا الطحان معهم يضمن ... فى قول بعض العلما له افطنوا
وأورد الخلاف بعض العلما ... فيما يضيع عند ذى صنع نما
فقيل يضمنون والبعض أبى ... من ذاك اي لغيره قد ذهبا
وعامل بغير أجر لم يجب ... عليه أن يضمن فى قول النجب
ذلك ان مثل هذا محسن ... والقول بالتضمين ليس يحسن
والخلف فى مشتَرَك قد علما ... ضمنه بعض وبعض أحجما
كذاك فى الخاص يقال فاعرف ... أصول أقوال أتت للسلف
والخاص من لا يُعرفن بالعمل ... لم يضمنن مع بعض أهل العمل

وبعضهم يقول هذا ضامِن ... وهو الوجيه وهداه باين
ذلك من لا يعرفن بالعَمَلِ ... مخادع للناس مهما يفعل
وقيل كل صانع يُضَمَّن ... وعن علي ذاك معهم فافطنوا
وهكذا بعض يقول عن عمر ... أفضل من عنه حكى لنا الأثر
وحجة النافين للضمان ... شُبِّه بالمودع فى المعانى
وكالشريك والوكيل فاعلما ... وكالذى استأجر يرعى الغنما
وللمضمِّنين فى المقام ... سد ذريعة بذا المرام
لا يتذرعنَّ للفساد ... فيظلمن بذاك للعباد
وعامل بغير أجر محسن ... فى قصده فكيف هذا يضمن
وأشبَهَ المودَعَ حيث قبضا ... لصالح الصاحب نفعا عرضا
أما الذى بالأجر يعملنا ... فنفعه للكل يعرفنا
فغلَّبت مصلحة القابض فى ... هذا المقام مع رجال السلف
قالوا كمثل القرض عند الشافعى ... أو كالعوارى فى البيان الشايع
كذاك من لنفسه لم ينصب ... سد ذريعة هنا لم يجب
وليس فى تضمينه يعتبر ... سد ذريعة يراها الفِكَر
وشذ من ضمّن للصناع ... بلا تعدٍ أي بذى المساعى
وهل لهم ان قيلا لم يضمَّنوا ... أجرة صُنعهم وما المستحسن
فقيل تلزمن لهم ولا خفا ... وقيل لا أجرة ايضا فاعرفا
ان فسد المصنوع بعد ما كمل ... أو كمل البعض بذلك العمل
وكل قول فله وجه حسن ... عليه أقوالهم توجهن
فالقائلون بالوجوب نظروا ... مصيبة حلت بمن يستأجر
فلا يصح بطل أجر العامل ... بغير ما جرم بذى المعامل
والقائلون ضد هذا نظروا ... بطلانَ أعمال هناك تبصر
قد قصدوا أمراً بتلك الأجرة ... ولم تتم أمر تلك الصنعة
كيف يكلفون دفع الثمن ... لغير صحة فلم يستحسن
أشبه تفريط الأجير فاعلما ... لذاك لا أجرة قال العلما
وخلفهم قد صح فى أهل السفن ... وما يضيع عندهم خلف زكن

فقيل بالضمان مطلقا ورد ... وقيل لا ضمان فى هذا الصدد
إلا الذى رماه رب السفن ... لقصد انجاء النفوس فافطن
يشتركون فيه حيث المصلحه ... للكل وهو فى الهدى ما أوضحه
ومالك يضمن الصناعا ... جميع ما ضاع له قد راعى
ان كان كسراً هكذا أو حرقا ... ونحو ذاك يضمنن مطلقا
لو أن ربه هناك قد حضر ... الا الذى فيه عليهم ضرر
كالثقب للجوهر والنقش على ... تلك الفصوص كل ذاك أهملا
كذاك تقويم السيوف ان وقع ... كسر لها فلا ضمان فاستمع
كذا احتراق الخبز أي فى المخبز ... تضمينه بذاك لم يجوز
كذا الطبيب يهلك العليل ... لديه بالضمان لم يقولوا
إلا اذا صح التعدى يضمن ... فانه جناية لها افطنوا
كذا اذا أخطأ فيما فعلا ... لكن نقول للخطا لن نهملا
ولا نرى قول الذين قالوا ... مع الخطا قد أوجب الاهمال
ان الخطا فى الشرع مضمون فما ... وجه الذى قالوا نراه لزما
لكن على عاقلة الطبيب صح ... حكما بشرع الله فى الحق اتضح
ان بلغ الذى على العواقل ... أو دونه عليه للأوايل
او لم يكن فى ذاك رب معرفه ... فالخلف فيه كلهم قد عرفه
بعض عليه قال والعقاب ... يلزم جاهلا ولا ارتياب
اذا تعاطى فى الورى بالجهل ... وغرهم يوما بذاك الفعل
يضمن ما جنى ولابد على ... ما حقق الهداة أقطاب العلى

الجعالة

من الإجارات تقول العلما ... جعالة يدعى لدى من علما
نوع إجارة له الحال اقتضى ... بها اضطرار للورى قد عرضا
فهي اجارة بقدر يرسم ... لها من المال على ما يفهم
وهي لمظنون الحصول تقع ... أثبتها لضعفنا التشرع
كمثل اخراج لمال سقطا ... فى البحر أو فى البئر أيضا هبطا

أو مثل أجرة على برء المرض ... أو حذق تعليم به كان نهض
ونحو هذا العمل المقصود ... وناشد الضوال للوجود
ومالهم دل فتىً مجتهدا ... فالمنع والجواز معهم وردا
لا يضرب الآجال فى جعلها ... أجازها بعض بشرطين هما
فيها على الوجه الصحيح البين ... والثانى تقريرهم للثمن
وانها قد خالفت للأصل ... وبعضهم أنكرها للجهل
وهو دليلهم لهذا الحاله ... وقد أشار النص للجعاله
وهو جعالة لها فانتبه ... حمل بعير للذى جاء به
على الجواز عند أهل الاقتدا ... وأجمع الجمهور من أهل الهدى
كما له كل بهذا جقفا ... دل له أخذٌ على تلك الرقى
والحيوان هكذا اعلمنا ... وفى اباق العبد يجعلنا
فيه لظن فى المقام مستقر ... والمانعون لهم دل الغرر
عمله وهو بيان عما ... ويجب الأدا له ان تما
عند اختلافهم كذا عنهم نقل ... ليس له شيء على بعض العمل
ولا على اللزوم معهم يفرض ... ليس بعقد لازم لا ينقض
هل هو من ذا الباب عندهم زكن ... واختلفوا بذاك فى كرى السفن
وهو على هذا جعالةً جُعِل ... فقال لا كرى لها حتى تصل
بقدر ما قد قطعت لها افرضوا ... وقيل بل مثل الأجير يفرض
فذاك جعل عندهم قد خرجا ... وقول بعضهم اذا ما لججا
يعطى بقسطِ قطعهِ حين قصد ... او لم يلججن اجارة تعد
ولا أرى تفصيله قد لزما ... ولست أدرى الأصل فيه فاعلما
والقاضى والجابى كما فى الأثر ... والخلف فى أجرة هذا العسكر
لو لم يكن قد تم ذلك العمل ... فقيل جعل يستحق بالأجل
بأجل معهم على رأي السلف ... بالشهر والعام وهكذا عرف
ان علقوا ذلك بالأزمان ... لهم يطالبون بالأثمان
بالنوع والمحلّ هكذا نقل ... ولم تكن مخصَّصا فيه العمل
كما تفيد ذلك العباره ... أو خصصوه فهو الاجاره

أما تكون قائما بالعمل ... لغير مدة فجعل فاقبل
ومنه قيل الحفر للآبار ... حتى ظهور الماء فيها جارى
وهكذا الخدمة للأفلاج ... حتى الصلاح واضح المنهاج

القِرَاض

نوع من الأجرة فى اعتبار ... أهل النهى القراض فى الآثار
قد كان فى اعمال الجاهليه ... قضى له الاسلام بالحليه
اقره الشرع فى الاسلام ... اذ لم يكن داع إلى الحرام
وذاك ان يعطى الفتى المال رجل ... يتجرن فيه بجزء قد عُقِل
يأخذه من ربح ذاك المال ... كالربع والثلث بلا جدال
وهكذا بحسب الاتفاق ... بينهما صح بلا شقاق
ذلك للرفق بحال الأمة ... لضعفها أجيز دون مرية
فكان مستثنىً من الاجاره ... ان جُهِلت مخفية العباره
فهو اذا صوّرته جعاله ... فى ذاتها تظهر فى ذى الحاله
ولا ضمان يلحق الذى عَمِل ... ان تلف المال كذا قال الأول
إلا الذى كان تعدى العامل ... فبتعدِّيه الضمان حاصل
وجائز ذلك بالدراهم ... وبالدنانير فغير لازم
والخلف فى العروض والاكثر لا ... يصح عند العلماء الفضلا
لأن فيه غرراً تحققا ... وذاك فى الأثمان قول صدقا
لأنها تزيد فى حال كما ... تنقص فى حال لمعنىً لزما
يقبضها وهي تساوى ثمنا ... وبعده تنقص قدراً بيِّنا
أو أنها تزيد فى حال كما ... قد اقتضى السعر لها فلتفهما
فتقع الجهالة المظنونه ... فى راس مال حين يثمنونه
وهكذا الربح هنا قد يختفى ... فيقع الجهل هناك فاعرف
وحيث كان ثمن العروض صح ... هناك رأسَ المال فالمنع اتضح
يبيع ذاك العرض المعلوما ... فكان راس ماله مرسوما
يمنعه بعض رجال العلم لا ... يراه إلا غرراً قد نزلا

قارضه على الذى بيعت به ... سلعته وبَيعِها فانتبه
أعنى بما كان لها من ثمن ... ونفس بيعها لذاك فافطن
فهو قراض جر أيضا منفعه ... فى ثمن السلعة معهم فاسمعه
فبيعها ومالها من الثمن ... هو القراض نفع ذاك قد زكن
مع ان ما به تباع السِلَع ... اذ ذاك مجهول هناك فاسمعوا
فهو إذاً قارضه اذ ذاكا ... معهم بمجهول لهم هناكا
وان يكن أعطاه للعروض ... بثمن فى بيعها مفروض
فهو الى الجواز معهم أقرب ... وذا الذى بعض إليه يذهب
يدفعها بالثمن الذى اشترى ... لها به وذا أقل غررا
ومشترى الأغنام أعطاها رجل ... يبيعها والربح بينهم حصل
فكان أصل المال فى الأغنام ... قيمتها فى ذلك المرام
ومالك لا يقبل النقد هنا ... من ذهب أو فضة فلتفطنا
كذاك بعضهم روى فى الأثر ... وفى المصوغ منها جاز انظر
والشافعى كذاك عنه ذُكِرا ... وما بذمة كذاك أنكرا
أي لا يصح جعله قراضا ... من قبل قبض أوجب اعتراضا
كيف يكون الحق فى الذمة لا ... ينتقلن أمانة فاحتفلا
ان القراض فهو الأمانه ... عندهم لا يقبل الخيانه
أي كل ما غيره عن أصله ... فهو خيانة غدت فى فصله
وان يكن حق لزيد فى الذمم ... هل جاز أمر فيه أي أصلا يتم
يقبضه زيد ويجعلنه ... له قراضا منه نعرفنه
بعض يرى المنع لهذا الحال ... لأنه قد زاد فى الأعمال
منفعة زادت لرب المال ... على القراض دون ما جدال
وذلك استيفاؤه من عمر ... وجعله القراض عين المنكر
وبعضهم أجازه واعتبروا ... توكيله فى القبض لا يستنكر
وان يزد على القراض فى النظر ... شرط فذاك باطل كذا شهر
زاد على المعقود فى القراض ... فذاك معهم أحد الأمراض
والبيع والكراءُ معهم والسلف ... والعمل المعروف فى شرط وُصِف

يشرطه أي أحد الشخصين ... لنفسه يمنع دون مين
أو شرط العامل كل الربح له ... هل جاز بعض العلماء استشكله
ذلك لاقراض هذا يعتبر ... بل هو قرض عند أعلام النظر
وعله احسان رب المال ... فيغدون ذاك من الحلال
لان حكمهم اذا ما وقعا ... فى المال خسران عليه شرعا
فيسلم العامل فيه والغرر ... يلحق رب المال مع اهل النظر
بذاك قد فارق حكم القرض ... وهو مقال فى المقام مرضى
ليس لرب المال شيء فاعلما ... فهو من الأضرار عند العلما
او كان رب المال يوما شرطا ... ضمان عامل اذا صح خطا
أو وقعت خسارة فى المال ... فالشرط باطل بلا جدال
أما القراض فهو ثابت على ... تأصيلهم عند الهداة النبلا
وقيل لا يجوز هذا الشرط فى ... رأي أولى العلم هداة السلف
يرونه كالغرر المحقق ... فى ذلك القراض حسب المنطق
اما على الثبات مع ابطال ... شرطهم فى سالف المقال
دل له ما جاء فى بريرة ... من بطل شرط ينفين للحيرة
لأنه خالف للمشروع فى ... رأيهم جاء لبعض السلف
وهكذا اشتراط نوع فى السِلَع ... أو نوع بيع لا سواه يتبع
وهكذا تعيين موضع التجر ... أو صنف ناس فى البيوع يعتبر
يمنع عند غيرهم لا يتجر ... إلا لديهم خصوصا قد ظهر
هنا لهم موارد ليس لها ... مصادر يختار فيها الفقها
كل إلى وجه نراه قد نحا ... والحق فى أصوله قد وضحا
وفى اشتراط الجنس من تلك السلع ... يمنع ذاك فى الهدى فليمتنع
إلا اذا ما كان ذاك الجنس لا ... يختلفن وقتا من العام على
معناه لا يكون مختصا هنا ... معهم بفصل لا سواه فافطنا
يعنى يكون ذلك الجنس استمر ... طيلة عامهم كذاك قد شهر
وقيل بل يلزمه ما اشترطا ... عليه حيث معهم ضبطا
وذاك قول لأبى حنيفة ... وان يخالف يضمنن فاستثبت

وليس تضييق على المقارض ... في ظاهر الحال بحكم عارض
وهكذا لا يشترى بعض السلع ... شرطا عليه واجب ان يتبع
ومنعوا القراض حيث أجلا ... وذاك للجمهور كان حاصلا
وبعضهم أجازه ولا يرى ... في ذاك تضييقا هناك قد طرا
وبعضهم يرى عليه غررا ... بذلك الحال يسوق الضررا
اذ ربما بارت عليه سِلَع ... حل بها الكساد فهي توضع
يضطر عند الأجل المحدد ... لبيعها بما يرى من سبد
بذاك يدخلن عليه الغرر ... هذا الذى رأوه فيه فانظروا
كذا اشتراط صاحب المالِ على ... عامِلِه زكاةَ ربح حصلا
تكون في حصة ذاك العامل ... دون سواه صح عن أفاضل
ذلك ان الشرط معهم أسبق ... والحق في الشرط عليه أطبقوا
وقيل لا يجوز للجهل هنا ... قد عم أمر الكل معهم علنا
لايعرف الربح ولا الأصل ولا ... كم حصة العامل هذا أشكلا
حال وجوب للزكاة نجهل ... وهي من المال وفيه تحصل
ثم اشتراط لزكاة المال ... عليه لم يكن من الحلال
ان الزكاة فهي المال لا ... يصح نقلها بشرط بطلا
في ذاك تغيير لحكم الله لا ... يصح غير ما الإله أنزلا
كذاك لا يشترط العاملُ ما ... يُمنع رب المال منه فافهما
فقيل بالجواز كالعكس اعلما ... وذاك قد مر هنا منتظما
وعامل يشرط شرطا يلزم ... معناه رب المال أيضا فاعلموا
يشرط عونا كغلام يعمل ... معه على المالك ليس يقبل
فهو زيادة لهذا العامل ... بأجرة زادت على التعامل
يدخل ذاك ضرراً قد ظهرا ... يوما على المالك عند البصرا
وقيل بل يجوز وهو يعتبر ... قارض اثنين على هذا النظر
والجهل في الأعمال ليس يصلح ... وتركه على الصحيح أصلح
وها هنا مسائل كثيره ... في بابها عندهم شهيره
نعرض عنها خوف أن نطيلا ... يوما على القارى مدى طويلا

وزارة التراث القومي
المكتبة
الرقم العام : ٥٩٩
الرقم الخاص :

أحكام القراض

والخلف فى حكم القراض قد شهر ... عند رجال العلم أعلام الأثر
بعض يرى لزوم عقد وقعا ... فيه كسائر العقود فاسمعا
وبعضهم يراه غير لازم ... وفسخه صح لدى التخاصم
قبل شروع عامل القراض صح ... وبعده فيه الخلاف متضح
فبعضهم يراه عقداً يلزم ... بعد الشروع فيه ليس يهدم
وهو من الموروث فى الاحكام ... مع هؤلاء القادة الأعلام
ولهم ان يجلبوا أمينا ... يقوم عنهم اعنى الوارثينا
وعند بعضهم جواز الفسخ إن ... شاء فريق فى القراض قد زكن
وبعد نض المال ها هنا يجب ... حض مقارض على رأي النجب
ليس له مادام شيء باقى ... من ذلك المال على اتفاق
وان يكن أصيب فى اتّجاره ... وباء فى الخسران من بواره
وبعد ذاك حصلت فوائد ... تمم للحسران ذاك العائد
ليس له منها نصيب يعتبر ... لأن أصل المال بالخسر قصر
يلوم ان يوفينه أولا ... والربح بعده اذا ما حصلا
ورجل يدفع مالا لرجل ... مقارضا له به على عجل
فيهلكن من ذلك المال اعلما ... قسم قبيل العمل اللذ رسما
وبعد ذاك يعملن فيربح ... ورام جعل الأصل أصلا يصلح
أعنى به الباقى بعيد الذاهب ... وقام للأرباح كالمطالب
أعنى يريد حظه مما ربح ... هل ذاك فى الأحكام أمر قد صلح
فقيل لا يصلح بل يلزم أن ... يرد باقى المال بالرد الحسن
ثم يجددان للقراض ... فيسلمن من تلكم الأمراض
والخلف إن أخبره بما هلك ... من ماله بما اعتراه أي شك
وقال باقيه قراض عندكا ... فقيل لا يصلح هذا مسلكا
يلزم ان يفصله بالرد ... لربه على صحيح القصد
يأخذه بعد قراضا فاعلما ... كذاك قد صرّح بعض العلما
وبعضهم صحح ذاك الأمرا ... وقال لا أراه طبعا نُكرا

وعامل على القراض هل يحق ... له على القراض انفاق بحق
فيأخذن من القراض الواقع ... انفاقه على صحيح الواقع
ام ذاك بالشرط ودونه فلا ... أم لا يصح مطلقا بين الملا
فقال لا شيء له بعض على ... ماهم فى ذاك قد تأصلا
وان يكن صح له الاذن فلا ... مانع بالاذن له قد حللا
وبعضهم قال له واعتمدا ... على جبايات الزكاة فى الهدى
قال لهم أكلهم منها ولا ... حجة فى ذلك عند النبلا
فان سهم العاملين معتبر ... وقال بالصحة أرباب النظر
وقيل فى الاسفار قد صح له ... لا غير اذ ذلك قد أشغله
وبعضهم يقول فى الذهاب له ... وفى الإياب لا وهذى مشكله
وبعضهم قال يصح فى المرض ... أو حادث له هناك قد عرض
وقيل فى المصر اذا تغدى ... لا يتعشى فاعرفن القصدا
وكل قول فله تعلل ... به تراهم فى المقام عللوا
وأجمعوا لا يأخذ الربح على ... أعماله بنفسه فاحتفلا
بل يلزمن احضار رب المال ... مع اطلاعه على الأموال
وبعد ما يعرف ما تحصلا ... ربحا لذلك القراض مثلا
فان سوء الظن فى النفوس ... منطبع كالكاين المحسوس
وبعد الاطلاع بينفى الريب ... ويرفع الشقاق بالوجه الأحب
وعامل من بعد أخذ حصته ... طرا على المال ضياع جملته
ان كان رب المال يوما أذنا ... لعامل يأخذ منه فافطنا
فهو مصدق وليس يلزمه ... شيء من الضياع فيما نعلمه
وهكذا لو ضاع بعض المال ... ككله صح بلا جدال
وقيل بل يرد ما قد أخذا ... يوما لرأس المال فيه أنفذا
ويقسمان بعد ذاك ما بقي ... لانه الشريك فى التحقق
لا يأخذنّ حقه كمالا ... ومالك يخسر ذاك المالا
وان يكن هلاكه من بعد ما ... شرى به العلمل شيئا علما
وقبل نقد بايع للثمن ... أي قبل ان يعطيه ذاك فافطن

فقيل ان البيع لازم هنا ... لعامل اذ عقدُهُ تعينا
وان رب المال بالخيار ... ان شاء دفعَ قيمة للشارى
وهي تكون الأصل للقراض ... وتالِفٌ فذاك شيء ماضى
وان أبى من دفع تلك القيمة ... قيل له ذلك دون مرية
وقيل بل يلزم رب المال ... يدفع ما كان من الأموال
إذ صاحب القراض كالوكيل ... فيه انتبه لصادق التأصيل
فان ما شرى الوكيل يلزم ... موكلا على الصحيح فاعلموا
لكنه بالثمنين يعتبر ... قراضُه كما اقتضى ذاك النظر
يلزم ان يوفِّر الجميعا ... من ربحه ويعمل التوزيعا
من بعد ذاك الحال مهما شاءَ ... قسمة ربح للقراض جاءَ
وعامل باع لرب المال ... من سلع القراض فى ذا الحال
فبعضهم يمنعه ولا يرى ... فى ذلك المبيع صحة الشرا
وبعضهم أجازه ان كانا ... بسعره لا غبن فيه بانا
لان عامل القراض يخجل ... من صاحب المال بذاك عللوا
وان يُكارِى عامل على السلع ... من بلد لبلد كان انتجع
فذهبت أثمان تلك السلع ... فى ذلك الكرى بخسر البيِّع
وبقيت بقية من الكرى ... هنا على العامل باع أوشرى
فانها عليه ليست تلزم ... اذ ذاك رب المال فيما نعلم
الا اذا كانت بأمر صَدَرا ... من مالك المال على الأصل نرى
او أنها بالاتفاق الصادر ... من الجميع باشتراك ظاهر
فالاشتراك يقضى فى المقام ... على الجميع دون ما كلام
فان رب المال كان دفعا ... مالا له اي لا تجار وقعا
ما كان فى المال من الخساره ... عليه ما يضر بالتجاره
لذاك قالوا والأصول قُرّرت ... معهم بتحقيق تراها حُررت
ان وقع الشرط عليه العمل ... فالشرط فى الأعمال معهم أمثل
ويستدين عاملٌ أموالا ... مع القراض لاتّجار آلا
يتجرن بذلك المال فهل ... يجوز هذا الحال مع أهل العمل

أنكره بعض وبعض جوّزوا ... والربح بين الكل فابغ الأجوزا
وما به المانع قد تعلقا ... لم يك فى التحقيق حبلا أوثقا
وهل لعامل القراض فى النظر ... يبيع بالدين فبعض قد حجر
وبعضهم أجاز والمانع قد ... مال إلى الحوطة حينما اجتهد
من حيث ان الدين تعتريه ... مخاطر وربما تفنيه
من عدة الوجوه تأتى فانظر ... لذاك قلنا مثل هذا فاحجر
أما المجوزون قالوا نظرا ... لصالح فى الربح كان أوفرا
وهو أمين ناظر للأصلح ... وتابع فى ذلكم للأربح
ثم له تصرف المالك فى ... أملاكه حال القراض فاعرف
وعامل يخلط مالا كان له ... يوما بأموالِ قراضٍ حصَّله
بغير إذن رب ذاك المال ... هل ذلكم معهم من الحلال
فقيل انه تعدٍ وقعا ... من صاحب القراض شرعا فاسمعا
يضمن ما ضاع وأصله جلي ... وقيل لا وهو أمين العمل
وفى مقارض غدا يقارض ... سواه فالمنع عليه عارض
إلا باذن صاحب الاموال ... ويضمنن ما ضاع أي من مال
وان يكن ربح ففيه اختلفا ... فقيل حسب الشرط مع أهل الوفا
وقيل حكم الربح حكم الأصل ... عندهم فى وضع هذا الفصل
وأجرة المثل يرى بعض له ... ويرجعن للأصل ما حصله
والنظر الجلي فى المقام ... متبع فى مثل ذا المرام
وكل شيء فعلى أصل يقع ... بدون أصل للمعانى لم يسع

المساقاة وحكمها

ان المساقاة بأن يدفع ما ... يملك من مال له لو مغنما
لمن به يقوم من حرث ومن ... سقي بجزء غلة له افهمن
وأصلها فعل النبي الهادى ... فى خيبر صح عن الأمجاد
اقرهم فيها على جزء لهم ... من غلل النخل كذاك قد رسم
وقال فيها إننى أقركم ... على الذى رب السما أقركم

فالتمر بيننا يكون وردا ... عن علماء الحق أهل الاقتدا
فكان أصلا للمساقاة علم ... بُنى عليه الحكم عند من حكم
واشتهرت بذاك بين العلما ... من قادة الدين الهداة الكرما
ولم يزل يبعث من يخرصها ... بينهم بذاك قد خصصها
والخلف فيهم هل هم عبيد ... ام عتقهم صح وما السديد
في ذاك اقوال لاهل العلم ... حارت لها فينا فحول الفهم
ان هم عبيد فهم والمال ... مال له وما به جدال
ام هم على الصلح به أحرار ... أم اهل ذمة ولا انكار
في ذلك الخلاف بين العلما ... مازال في أفق الهدى مرتسما
وهل تخالف الاصولَ في النظر ... أم لا خلاف لهم ايضا شهر
نعم تخالف الاصولُ فاعلما ... من أوجه على الصحيح ارتسما
وهل تكون في النخيل لا سوى ... أم هي في الكل رواها من روى
أشهرها في كل ما يسقى اعلما ... في النخل والرمان بعض حكما
وبعضهم في كل نابت له ... أثماره وما لهم أغله
واصله ما كان في خير صح ... كل على ذاك تراه قد جنح
تكون في الاصول غير الثابته ... كالجح والبطيخ أعنى النابته
وفي البقول بعضهم قد منعا

أجازه في النقل في فتواه ... وللعموم ذاك منتهاه
والقائلون انها في النخل لا ... في غيره الرخصة فيه فاقبلا
والقائلون بالعموم قاسوا ... على النخيل وهو الأساس
وقد يقاس قيل اي على الرخص ... اذا دعا داع لمقصد يخص
والمانعون للقياس يا فتى ... لما لديهم من دليل ثبتا
والخرص في النخل وفي الكرم عرف ... وفي سواه القول معهم يختلف
ان زكاة الكرم بالزبيب ... عندهم تعرف في التقريب
وان تكن نخل وارض بيضا ... هل المساقاة هناك ترضى
خلف أتى للقادة الأعلام ... يمنع بعضهم لذا المرام
وبعضهم أجاز والجزء يقع ... على ثمار النخل فيما قد سمع

وقيل من ثمار تلك الأرض ... ووجهه مضى بأصل مرضي
والمانعون خصصوا بالنخل ... دون سواه عندهم في النقل
وفعل خير الخلق في خيبر صح ... على العموم في المرام المتضح
ان المساقاة بجزء في الأثر ... وحد ذاك الجزء ثلث معتبر
أو دون ثلث هكذا قد ذكرا ... عن الهداة العلماء البصرا
والخلف فيه هل على اللزوم ... أم لا على ما صح في المفهوم
والمانعون للمساقاة يدل ... لهم حديث وارد نصا نقل
ينهى عن الكراء للأرض اعلما ... بالجزء أو بغيره فلتفهما
ويلزم العامل سقي النخل ... ثم أباره بطلع الفحل
والخلف في الباقي من الاشغال ... وما هو اللازم في الأعمال
مثل الحظار إن دعا داع له ... وكالجذاذ للذي أغله
كذاك خم العين مع قطع لِمَا ... كان من الجريد قالوا لزما
وعله بالشرط هذا يلزم ... أما بغيره فلا يلزّم
وقيل لا لزوم فيما لا أثر ... له بحال في زيادة الثمر
والسقي والأبار أصل العمل ... في ذا المرام في السبيل الأمثل
والخلف في السماد أيضا يعتبر ... أقوى مؤثّر يقال في الثمر
والهبس أيضا في مقال بعض ... اذ بزيادة الثمار يقضى
والكل أنظار تراها تخرج ... بالفهم من أصل الدليل تعرج
هذا يجيز وسواه يمنع ... وذا يبيح وسواه يدفع
ذلك لاختلاف ما قد فهموا ... من الدليل وهو سر يعلم
وهل يصح ان يساقي بالثمر ... جميعه قيل يصح في النظر
وقيل لا يصح والجواز صح ... ذلك ماله على الرأي الأصح
يمنحه جميع ما أغَلّا ... فقيل ان ذاك معهم حلا
ومنعوا اشتراط ما قد زادا ... على منافع لها أرادا
كالاشتراط لدراهم عدد ... تزيد فوق قدر ما فيها وُجِد
وهو من الممنوع من كليها ... لا يرتضى زيادة فلتفهما
والقسم بالكيل يقال عندما ... يقتسمان ما أغل لهما

قبل بدوٍ لصلاح الثمر ... والخلف بعده أتى فى الأثر
فقيل لا تجوز إذ كان حضر ... صلاح غلة نأت عن الضرر

الشركة

والاشتراك فى الأمور وردا ... به لنا الجواز فى شرع الهدى
ذلك للضعف الذى بنا ألم ... والعجز من صفات سائر الأمم
وللإله مجمع الكمال ... وهكذا النعوت بالجلال
والاشتراك فى المساعى يوجب ... لها النجاح فلذاك تطلب
وهي على عدة أحوال تقع ... منها العنانية فى قول سمع
وشركة الأبدان فهي الثانيه ... وشركة التفويض أيضا آتيه
وشركة الوجوه أيضا فاعرفا ... فتلك أربع حكى عن سلفا
فشركة العنان بالتساوى ... تكون هذاك لذا مساوى
يشتركان فى الذى كان حصل ... من عمل كلّ له وجه عمل
يعمل هذا ثم ذاك يعمل ... والاشتراك لهما مؤصل
من نال منها منالا أوفرا ... فهو يساوى من يكون أقصرا
أما التى تعرف بالمفاوضه ... كل الشريكين أخوه فاوضه
فوّض هذا ذاك فيما كان له ... محله أحله أن تجهله
فوض كل واحد لصاحبه ... فى ماله ما شاء من مطالبه
وشركة الوجوه وهي الرابعه ... لكنها لغير أصل واقعه
وهي اشتراك لهما فى الذمم ... والجاه والمعنى وقصد المغنم
والخلف فى جوازها ولا خفا ... فحالها عندهم قد ضعفا
وها أنا أفرد كل وجه ... بمقصد يبين ما للوجه

العنانية

ان العنانية للتساوى ... تدعو لنا بالاشترك الحاوى
يدفع زيد مائة وخالد ... كذاك والجنس هناك واحد
ولا عنانية ان لم تتحد ... أجناسها عدّاً وحدّاً قد عهد

وهكذا التساوى فى الفوائد ... حسب الأصول قسمة العوايد
وهكذا ان وقعت خساره ... بينهم فى هذه التجاره
كل بقدر ماله خسارته ... والحق للكل حوت عبارته
وبالعروض قد أجيزت فاعلما ... مع التساوى هكذا بينهما
والوزن والكيل مع العد هما ... بالاتحاد قد يقال فيهما
أما اذا لم تستو الأجزاءُ ... تبطل ان بَايَنَهَا استواءُ
والخلف حين تستوى فيها القِيَم ... لتلكم الأجناس هل ذا الأمر تم
فقيل بالتمام حيث النظر ... لقيمة المال ولا يستنكر
وقيل لا تصح حيث اختلفا ... مصدرها مع بعض أرباب الوفا
والخلط للأعيان فى الأموال ... شرط هنا صح بلا جدال
بحيث لا يعرف مال خالد ... من مال عمرو أي كمالٍ واحد
فالاشترك يصدقن بذاكا ... فى هذه ونحوها كذاكا
ويلزم التصريح عند العقد ... انا اشتراكنا أي بهذا النقد
لانها كالبيع حين تعتبر ... فالعقد فى البيع أتى به الأثر
والبيع لا يكون بالضمائر ... لكنه صح بنطق شاهر
وان تخالفا أصولاً فاعلما ... واشترطا استواء ربح لهما
فقيل ثابت وقيل يبطل ... والكل بالأصل هنا مؤصل
فمن رأىٰ صحة شرط وقعا ... قضىٰ به حيث عليه فرعا
ومن رأى اصل اشتراكهم وقع ... على رؤوس مالهم لها تبع
والربح وفق الأصل حين يعتبر ... مقدم على الشروط فى النظر
اذ قيل فيه غرر ذلك لا ... يصح فى اعتبار كل النبلا
هذى هي الأصول فى العنان ... يجرىٰ عليها الحكم عن أعيان

شركة الأبدان

وشركة الأبدان فهي الثانيه ... بعد العنانية معهم جائيه
مختلف فيها فبعضهم منع ... وبعضهم معه الجواز قد وقع
فالمانعون لا يرون غير ما ... يكون فى الأموال خلطة النما

لا وجه للشركة في الأبدان ... وهي عبارة عن الانسان
اذ شركة الابدان توجب الغرر ... مع هؤلاء صح هذا في النظر
اذ ربما نال سعيد أكثرا ... مما يناله علي فانظرا
والقائلون بالجواز اعتبروا ... شركتهم في الغنم حين انتصروا
فكلهم في الغنم صاروا شركا ... ولا تساوى ها هنا للشركا
قد استحقوا الغنم أي بالعمل ... وهو على مراتب لم يجهل
ان ابن مسعود وسعد اشتركا ... في يوم بدر قد حكاه من حكى
لم ينكر النبي ذاك الأمرا ... فكان حجة تزيح النكرا
أصاب سعد فرسين فاعلما ... ولم يصب شريكه أي مغنما
وما به تنعقد المضاربه ... تنعقد الشركه وهي واجبه
والخصم لا يرضى بذاك الحال ... ولا قياس صح في مقال
وخرجت عندهم المفاوضه ... عن الأصول لأمور عارضه
ثم اتفاق الصنعتين معتبر ... مع بعضهم مثل المكان في النظر
وبعضهم أجازها لو تختلف ... هناك صنعتاهما عن السلف
يشترك القصار والدباغ في ... حال مع اختلاف صنع فاعرف
والمانعون حاذروا فيها الغرر ... عند اختلاف الصنعتين يعتبر
اذ ليس ما يحصل في الحالين ... متحدا صح بدون مين
وهل تخص عندهم باثنين ... قيل نعم تراش بالنصفين
وقيل بل يجوز ان يزيدا ... كانوا من الاحرار أو عبيدا
اذا انتفى الجهل هنا عن العمل ... بل صح كل عمل ومن عَمِل
كمثل نجار وحداد هما ... مع صايغ ودابغ قد علما
وقد غدا رضاهما في ذاكا ... مسوغا لما جنوا هناكا
والواضح الجواز دون ما علل ... والغرر المذكور ها هنا بطل
لأنهم يدرون أصل العمل ... لكل واحد وما قد يعمل

شركة التفويض

أما التي تعرف بالمفاوضه ... بينهم أشبه بالمعاوضه

زيد يفوضن فيما ملكا ... عمراً وَعَمرو هكذا فاشتركا
هذا لهذا أعلن التفويضا ... وخلطا الطويل والعريضا
يكون فى حضوره وغيبته ... مفوضا فيه بحكم شركته
يشمل ذاك كل ما قد ملكا ... حين بِذاك يا أخيّ اشتركا
وبعضهم يمنعها كالشافعى ... لما لديه من دليل مانع
وهو انطلاق الاسم فى اشتراك ... أموالهم بدون ما ارتباك
فالربح فرع والفروع تتبع ... أصولها على الصحيح فاسمعوا
ذلك يقضى ان كل أصل ... قاض على الفرع بحكم العدل
أما بأن يشرط ربح ماله ... لذلك الشريك فى أعماله
فذاك لا يجوز عند العلما ... فان فيه غرراً تحتما
لو أن كل واحد كذاكا ... لابد فيه غررا هناكا
ذلك أن تلكم الأموالا ... تختلفن عندهم أحوالا
فبعضها يزيد فى حال كما ... ينقص فى حال لمعنى عُلما
وبعضهم يرى بان الشركا ... باعوا لها كل بما تملكا
وجعلوا الكل لهذا وُكِلا ... لحفظ الاشترك حين حصلا
يقوم كل واحد مقاما ... صاحبه فعمموا الأحكاما
فينظرون صالح الجميع فى ... شركتهم على السواء فاعرف
ولا يرى بذاك أي غرر ... وصالح الكل على ذا فانظر
وابن أبى عبد العزيز يمنع ... فى غير أموال فليست تشرع
لكنها فى المال مهما كانا ... جائزة لا تعرف البطلانا
فما على الغائب الا ما على ... حاضرهم للاشتراك حصلا
وتستمر شركة المفاوضه ... حتى يرى له المنايا عارضه
وتنتهى بالموت عند الكل ... ولحقوقها هناك خلّ
من يوم موته أراها تنقطع ... والأمر للوارث فيها قد سمع
واللفظ فيها بوقوع الشركة ... قيل له اللزوم دون مرية
ودونه ليست تصح فى النظر ... لأن لفظ العقد فيها ما ظهر
والله بالوفاء بالعقود قد ... أورد أمره جليا معتمد

ولم تكن شروط تخصيص تقع ... فيها على الرأي الجلي المتبع
لأنه لم يك تفويضا على ... وجود تخصيص بوجه عقلا
كأن يقول لى كذا فى الفائده ... ولأخي كذا هناك عايده
فلا ترى التفويض فيها يقع ... بل الشروط فى المقام توضع
وبعضهم أقرها مفاوضه ... لو كانت الشروط فيها عارضه
يرون كل واحد قد باعا ... جزءاً من الاموال فليراعىٰ
اي كل واحد بجزء الآخر ... باع لاجل الاشتراك الظاهر
وكل فرقة من الهداة ... تراعين مقاصد الشركات
والاصطلاح فى المواضيع علم ... بمقتضاه الحكم عند من حكم
والحق للكل على قياد ... شركتهم فى نظر الأمجاد
وما به أثيب بعض الشركا ... يرجع للكل متى ما اشتركا
كما اذا أهدى لأي أحد ... هدية عنها أثيبَ المجتدى
لو حزمة من حطب على الأقل ... ثوابها للكل عندما حصل
كذا اذا أعطى الشريك أحدا ... لمقصد به هنا قد قصدا
فانه على الجميع يعتبر ... ليس على المعطى فقط يقتصر
ذلك للشركة بين الكل ... فانها قرت هنا بأصل
وكل ما يجلب للمصالح ... أويدفع الفاسد مثل الطالح
فهو من الاصل يقول العلما ... كما إليه يرجعن الإنما
فيخرج الصداق للنساء ... اذ عن تخصص تراه جائى
كذا الديات ان جنى يوما ديه ... من ماله عندهم مؤديه
اذ مثل هذا لم يعد فى النظر ... لشركة بينهم فاعتبر
وليس من صالحها ولا جرم ... لذاك قلنا لم يكن فيها لزم
وكلما أشبهه يعتبر ... اذ ليس للشركة فيه أثر
كذاك أرش الجرح حيث وقعا ... قبل تفاوض يقال فاسمعا
وما سوى ذلك قيل يلزم ... حكم اشتراكهم عليه فاعلموا

قعود الشركة بين الشركا

وشركة ما بين قوم تعرف ... كانوا عليها وبها قد عرفوا

كانوا أقاربا من الأنساب ... كشركة الميراث فى ذا الباب
وشركة الأعمال عند الوالد ... او بعد موته على تساند
لم يقسموا ميراثهم من بعد ... والدهم بقوا على ذا العهد
وهم جميع أكلهم وشربهم ... على اشتراك الحال فيما بينهم
وبعضهم قد اشترى أصولا ... ثم ادعى تخصه محصولا
وانكر الإخوة ذاك الحالا ... فالاشتراك عنه لن يزالا
أو ادعى عطية من ملك ... او من أمير فهي فى المشترك
أو ادعى بأنه عانى سفر ... أو كان فى الغربة يعمل التجر
ويرسل النقود للشراء ... فهو وهم فيها على سواء
لأن حكم الاشتراك قرا ... ولم يجد من ذلكم مفرا
أو ادعى بأنه له عمل ... عن عمل الإخوة قد كان أغل
أو أي شيء خصّه لنفسه ... حيث جنى الربح به فى أمسه
فالقول قول الشركاء فى الأثر ... والاشتراك بينهم فيه استقر
وهكذا أجانب تشترك ... فانها هذا السبيل تسلك
حتى اذا انفصالهم تحققا ... والاشتراك بينهم تمزقا
فكل واحد له ما عملا ... حيث اشتراكهم تراه انفصلا
وان يقل شريته للزوجة ... من مالها فليأت بالبينة
ان جاء بالبيان يقبلنا ... أو لا ففيه الاشتراك عنا
أو قال قد شريته لتاجر ... من البعيد صاحب المتاجر
او هذه دراهم لأحمد ... أرسلها إلي عمُّ الوالد
وهكذا فى كل هذا مدعي ... حتى يبين للذى قد يدعى
وان يكن فى الاشتراك يشتغل ... بعضهم أكثر من بعض عَمِل
وطلب الأجرة والعنا على ... ذلك لم يكن له فاحتفلا
فالناس أصناف مع الأعمال ... وليس فى ذلك من جدال
ومذهب الربيع فهو الأعدل ... وهو الذى عليه قد نعوّل
وان يكن أنكره من انكرا ... فاننا صواب ذاك قد نرى
ومن بضده يقول فالنظر ... لا تقطع العذر مظنات الأثر

وأطيب الأحوال بل أصفاها ... فى شركة لقاصد معناها
يدفع للشريك ما عليه من ... شركته العروض أو نقداً زكن
وهكذا الثانى لهذا يدفع ... وبعد ذاك فالجميع يجمع
ويخلطن خلطا بحيث يصبح ... ذلك كالفرد وهذا صححوا
ينقطع النزاع ما بينهم ... وهو أحل فى اشتراك لهم
وزوجة قد فوضت للزوج فى ... غلة أموال لها فلتعرف
وبعد ذاك اختصما فى الغلة ... فهي لزوجها بغير مرية
أما اذا قالت هلم نشترك ... فى غلل المال لها من غير شك
ان قبل الزوج اشتراك الزوجة ... وعقدا بينها للشركة
يخلط ماله بمالها اعلما ... ويستغلان الجميع فافهما
فهم على شروطهم فى الأثر ... يلزم ذاك الشرط عند المبصر
والشركا ان دخلت عليهم ... أموال ارث أو ديات تعلم
أو عن جراح حسبما تقدما ... أو عن صداق الخود قال العلما
فكل هذا يفسخ العقد اعلما ... أو يعقدان مرة فلتفهما
هذا الذى عليه أهل العلم فى ... آثارهم من قول أهل السلف

شركة الوجوه

وشركة الوجوه بعض أبطلا ... وبعضهم جوّزها وحللا
وهذه الشركة شركة الذمم ... لا شركة الصنعة أمرها علم
ولم تكن شركة مال فاعرفا ... لذاك قد أبطلها من عرفا
أبطلها من قومنا أكابر ... كالشافعي وهو الفقيه الماهر
ومالك أبطلها ولا خفا ... لم ير وجهاً ثابتا لها اعرفا
أما أبو حنيفة أجازها ... ولم يكن فى الحكم يوما ما زها
والمانعون مطلقا قد قرروا ... أصول الاشترك فيما حرروا
يرون الاشتراك فى الاموال ... أو عمل من ساير الأعمال
وها هنا ذلك معدوم فما ... معنى اشتراكهم تراه العلما
والاشتراك ان يكن فى الذمم ... أوجب طبعا غررا فلتفهم

لأن كل واحد قد جاء ... معارضا شريكه الأتاء
يكسبه وليس محدودا فهل ... صح التساوى فى المقام فاحتفل
ليست صناعة له يعتمد ... يوما عليها فى اشتراك يعقد
ولم يكن يوما له أيضا عمل ... يكون للشركة أصلا مستقل
أما المجوزون طبعا نظروا ... يوما لقصد الاشتراك قرروا
قالوا بأن نفس قصده عمل ... لو لم يكن باليد شغل قد حصل
فالعمل الصحيح قصد القلب ... وعمدة الناس عليه تنبى
ما قصد القلب على الجوارح ... ماض باجماع جلي واضح
لكنها قليلة الجدوى أرى ... لذاك منها بعضهم قد نفرا
ولم ير بعض لها وجها جلي ... فهي لديه من قبيل المشكل
ومن أراد الانفصال ينفصل ... بغير مانع بوجه قد عقل
من أي شركة أراد يخرج ... كان له فى الحق صح المخرج
والخلف فى عقودها هل تورث ... ومرّ ذاك البحث مع من يبحث
والنفقات مثل كسوة تجب ... من شركة كان لها عقد وجب
اذا تساوى الشركا عيالا ... واتحدوا فى عيشهم منالا
من غير اجحاف بحق الشركة ... اذ كلهم فيها بحكم الوحدة
وجاز للشريك ان يقارضا ... اذا دعا داع ولن يعارضا
وهكذا جاز له ان يُبضعا ... وجائز أيضا له ان يودعا
اذا دعا داعٍ لذى الاحوال ... فانه معهم من الحلال
ولم يجز أن يهب الاموالا ... أو يفعلن فيضمن المالا
ومالـه تصرف يختص به ... وان يكن اجرم للمعنى انتبه
أما تصرف لتلك الشركه ... جاز وحلت قيل كل حركه
من شانها مصالح الشركة لا ... غير فهذا القيد فيها حصلا
ومالـه يدفع مالا دون ما ... قيد بصك ثابت قد رسما
يحفظ ذاك المال ان يضيعا ... ان ضاع يضمن فكن سميعا
كان بانكار أو الموت معا ... ضياعه ضمانه قد وقعا
لأن ذاك منه تقصير علم ... لذاك قالوا بالضمان فافتهم

وجاز ان يقيل فى الشراء ... جنسا معيبا دون ما امتراء
لانه لم يتعد حقا ... فى ذاك لا يفعل إلا حقا
وهكذا اقالة وتوليه ... ان وجبت صحت بحكم التوفيه
وما يضيع من تجارة لهم ... بغير أسباب أتت من بعضهم
لا يضمننه أحد فى الحكم ... الا اذا الاسباب قامت تنمى
كان يراها ثم لا يهتم ... بها فهذا يلزمنه الغرم
لأنه اضاع ما قد وجبا ... عليه للشركة عند النجبا
ثم شريك وهو المفاوض ... ليس له من شركة يقارض
إلا باذن الشركاء فاعلما ... لان حكم الاشترك عما
فان كل واحد هنا نزل ... منزلة الآخر فى رأي الأول
فيما له وما عليه فاعرفا ... حكم اشتراكهم لدى اهل الوفا
فى مال شركة بحكم التجر ... عندهم فى الواضح المشتهر

أحكام الشفعة

بعد انتها المقال باختصار ... فى واجب الشركة للتجار
وما لهم من الحقوق تجب ... حال اشتراكهم إلى أن ذهبوا
يلزم أن نقول فى الشفعة ما ... يرشد للحق ويكشف للعمى
لانها حق له الشرع حكم ... نصا عن الهادى بمنطوق الكلم
وهي لجار عندما تعتبر ... حسا ومعنى ظاهر لا ينكر
فانه جار لدى الأروض فى ... حقوقهم لدى الجوار فاعرف
وهو من المعنى أراه جارا ... لانه نال بها استقرارا
مقاسما أو كان لم يقاسم ... أو أنه الجار بحكم لازم
وصحت الشفعة بالاجماع ... بين أولى العلم بلا نزاع
انكارها ليس له محصول ... لم ينكروها من لهم عقول
فهي من الحقوق للجار تجب ... لتدفع الشقاق فى قول النجب
أو ترفع الضر الذى قد ظنا ... والشرع راعى ما سنا
من فضل ذى الجلال عنا رفعا ... ما يجلب الضر وسوءاً قطعا

لمقصد الألفة ذاك قطعا ... ولاتحادنا الشقاق رفعا
أربعة اركانها وقد وقع ... ذلك فى الآثار نصا قد سمع
وقد ذكرنا الكل فى العينية ... اذ عُرِفت إسما (بحسن الصنعة)
كذاك فى « الارشاد » باستكمال ... ما كان للسادة من مقال
وها هنا نذكر منها طرفا ... يكون تحفة لأرباب الوفا
أركان هذى الشفعة المقصودة ... أربعة منع علماء الأمة
أولها الشافع وهو الطالب ... لها ومشفوع عليه الناصب
والثالث المشفوع وهو المبتغى ... بها وأخذها تقول البلغا
تكون للشريك فاعلما ... ما لم يكونا للمشاع اقتسما
ليدفع الضرر الذى قد يقع ... بها اذا ما تُرك التشفع
فقيل للشريك لا سواه ... ما لم يقاسمن هنا أخاه
فان يقاسمه فلا شفعة له ... مع هؤلاء العلماء الكمله
وذا يقال عُلما المدينة ... قالوا به وهم أهيل طيبة
وقيل بل ذلكم أولى بها ... فقط ثم غيره يدعى لها
وهو شريك قاسم الشريكا ... كان لأسباب لها مليكا
كالطرق والمجارى للمياه ... وكالميازيب بلا اشتباه
والجار وهو من يلاصقنّا ... لجاره أولى بها اعلمنا
وكل قول فله دلايل ... قامت بها عندهم المسائل
لا شفعة للجار جاء فى خبر ... ولا مقاسم روى اهل الأثر
به رجال طيبة تعلقوا ... وعن سواه غربوا وشرقوا
ان وقعت حدودهم لم يذكروا ... هناك شفعة كذاك قرروا
وقد قضى بالشفعة المختار ... ما يكن قسم كذا الآثار
والقائلون بوجوب الشفعة ... للجار فى نص جلي الحجة
عن أحمد رووه فى اسناد ... محقق المقصد والمراد
الجار قد قال أحق بالصقب ... وذلك القرب يرى ذاك النجب
معنى أحق ان تكون شفعته ... لصاحب القرب فهذى حجته
وقال جار الدار سيد الورى ... أحق بالدار وهذا شهرا

معناه يشفعها الجار كما ... صرح لفظه لدى من فهما
والمدنيون على ما سبقا ... مذهبهم بذاك جهرا نطقا
قالوا القياس نزع ملك من أحد ... بغير حق لا يصح فى أحد
وكل ذى ملك بملكه أحق ... لا يخرجن منه على القول الأحق
إلا اذا دل الدليل المتضح ... يوما بتخصيص فتى على الأصح
وقد تعارضت هنا الآثار ... واشتبهت حين اختفى المنار
فوجب الأخذ بما الأصل اقتضى ... وهو وجيه لو به صح الرضى
لكنه ما ارتضت الاعلام ... له وخالفت هنا الافهام
والعمل الجارى مع الهداة ... خلاف ما قالوا عن الثقاة
والحق ما جاءت به الأعلام ... واتضحت بحقه الأحكام
وشهدت له الاصول الواضحه ... وبيّنت عنه الفصول الراجحه

بيان ما تكون فيه الشفعة

وتقع الشفعة فى أشياء ... عديدة تذكر فى الأنباء
فى الدور والعقار والأراضى ... وفى سواها الحكم فيها ماضى
كالبئر والنهر وما تفرعا ... عليها قد أوجبوا التشفعا
مثل مجارى السيل والأنهار ... وهكذا محاصد الثمار
مثل المصاطيح وما قد عرفا ... باسم الجنانير لدى أهل الوفا
وشركة الطريق والسواقى ... مثل الميازيب على اتفاق
وهكذا مرافق المنازل ... وعرصة الدور بحكم فاصل
والخلف فى الثمار حين تشترك ... فيها أناس بعضها بعضٌ ملك
كذا كراء الأرض للزرع اعلما ... جميع ذاك حققته العلما
والخلف فى الحمام والرحى ورد ... عن علماء الحق اقطاب الرشد
والحيوان والسلاح فاعلما ... وسائر العروض كل رسما
وقيل بل فى كل شيء تقع ... إلا المكيل ليس فيه تسمع
كذلك الموزون ليس تقبل ... فيه على ما فى الهدى قد أصلوا
وشفعة فى كل ما لم يقسم ... أو وقع القسم بردها احكم

إذا الحدود وقعت والطرق قد ... تصرفت بطلانها به ورد
فيه دليل للخطاب يعرف ... ذلك أعلام الهدى اذ يوصف
قالوا الذى يمكن فيه القسم ... والطرق فيه نص فيه الحكم
أما دليل للعموم قد ورد ... فيما البحر الامام المعتمد
قد وصف الشريك بالشفيع ... وكل شيء جاء بالتشفيع
كذا رواه الترمذى وهو جلى ... وعم بالشفعة نقل الأول
وهي لصرف الضر دون ريب ... لتدفع السوء وظغن القلب
لكي يكون الناس فى اطمئنان ... بينهم والأهل والجيران
ذلك من مكارم الاسلام ... ومن رعاية الولي للسلام
وبعضهم فى البئر قد روى خبر ... يقول لا شفعة فيها تعتبر
أما المجوزون هذا حملوا ... معهم على بئر بصحرى تجعل
وخرجوا الآبار فى البلدان ... تكون بين الدور للجيران
فى أرض ملك فهي كالأملاك ... شفعتها صحت من الملاك
ان باعها المالك يوما من أحد ... قام لها الجار بتشفيع عهد
حيث عليه فيها ان ملك ... لها سواه حين فى الأمر اشترك
فالاشترك يوجب الشقاقا ... بينها ويعمل افتراقا
فيقع الخصام بين الشركا ... من حيث فى اسبات تلك اشتركا
فى هذه الأحوال تشفيع يجب ... ان قام للشفيع فى ذاك سبب

المشفوع عليه

وهو الذى لها اشترى من مالك ... صارت إليه بعد بيع المالك
قام لها الشريك بالنزع على ... رغم الذى لها اشترى من الملا
أرغمه الشارع حينما اشترى ... ما للشريك فيه حق فى الورى
كان مقاسما ولو لم يكن ... فانه أقوى وأحرى فافطن
وإن يك انتقالها بلا شرا ... فالخلف بين العلماء البصرا
بعض يرى الشفعة حين تنتقل ... بعوض لا غير فى القول الأدل
كالبيع والصلح ومهر المرأة ... والأرش ان كان ومثل الدية

أما على غير الذى قد ذكرا ... فلا يرى الشفعة بعض فانظرا
وبعضهم فى كل ما ينتقل ... ولو بغير عوض يحول
كهبة بلا ثواب فانظرا ... فى قول أقطاب الهداة البصرا
والحنفيون لها قد قصروا ... على المبيعات لنص ذكروا
قالوا نرى الشارع بالبيع نطق ... فى النص فالبيع هو الأصل الأحق
وما سوى البيع ففيه لم يرد ... نص علث فحواه يوما يعتمد
والآخرون نظروا ما انتقلا ... بعوض فيه يشفع الملا
لانه كالبيع معهم يعتبر ... وهو جلي عند أرباب النظر
ذلك ان نقله عن عوض ... بيع متى بذاك عنه قد رضى
لو أن لفظ البيع فيه لم يرد ... لكن معناه هو البيع يعد
لا يخرج الانسان ملكه بلا ... فائدة وهو الصحيح المجتلى
فان يكن بعوض فالبيع صح ... وهو من الفحوى تراه متضح
وهبة الثواب بعض أبطلا ... لذاك لا شفعة فيها تجتلى
ومثبتوها لهم أن يحكموا ... بصحة الشفعة فيها فاعلموا
وما يباع بالخيار ان يكن ... لبايع ذاك الخيار يافطن
لا تثبت الشفعة فيه فاعلما ... لأن حبل بيعه ما انصرما
كيف يقال فيه شفعة وقد ... علقه على الخيار المسترد
فالبيع لم يتم والشفعة لا ... تصح الا بالتمام فاقبلا
والحق ما يباع بالاقالة ... لا شفعة فيه بتلك الحالة
لأنه بيع غدا معلولا ... مخالف فى وضعه الأصولا
مادامت المدة فيه باقيه ... فكاكه له من واقيه
كيف يقال فيه شفعة تصح ... والحق لا تصح فى الوجه الأصح
أما الذى يباع بالخيار ... علته أكبر فى اعتبار
والعرف أجراه بمجرى البيع ... والحق لا بيع بحق مرعى
هذى هي الأغلب من أحوال ... شفعتهم فى هذه الأموال
وانما نذكر ما كان مهم ... حيث مضى لنا مقال مستتم
فى عدة من المؤلفات ... حررتها فى أثر الهداة

من رامها فليطلب المراما ... منها يجده بارزا تماما
أسئل خلاق الورى أن ينفعا ... بها فتى كان لها قد أزمعا
ولم يكن ممن لها استخفا ... من استخف لا ينال عرفا
وفى المساقاة اختلاف هل تجب ... فى تلك شفعة وما القول الأحب
بعض يرى الشفعة فيها تقع ... وبعضهم من ذاك أيضا يمنع
والمنع أولى لأصول تشعر ... بذاك فى المقام معهم تذكر
نتركها لمن يريد يصل ... يوما إليها للأصول يرحل
يرى مقال العلما محققا ... يعرب عن أصولها وينطقا
ونحن فى هذا المقام نذكر ... ما كان أصلا أو بأصل يظهر
نرفع عن معنى النصوص المتضح ... ونعرضن عن غيره ان لم يصح
بحسب ما يظهر فى المقام ... من الدليل الواضح الأحكام
حيث الدليل مصدر الاحكام ... عليه تمضى علما الاسلام

صفة نزع الشفعة من الشارى

والأخذ للشفعة نزع قهري ... ممن لها فى الناس أضحى يشرى
يذهب باغيها إلى شاريها ... يخبره بأنه باغيها
بما اشترى ذاك المبيع فاعلما ... وكيفما اشتراه فهو التزما
بالنقد والعروض أو بالأجل ... أو انه بالثمن المعجل
حسب الشرا يكون نزع الشفعة ... فانه فرع لتلك البيعة
وبعضهم يقول فى المؤجل ... يأخذه بالثمن المعجل
نزعت منك شفعتى بما لها ... من ثمن كما يراه الفقها
ان كان عالما بذاك الثمن ... يدفعه حالا لكيما يغنمن
وقيل بل مخير فى ذاكا ... ما شاءه نقضى به هناكا
بعض يرى بالثمن المؤجل ... ان كان فى الحال أخا مال ملى
او يحضر الضامن عنه فاعلما ... كي لا يضيع الحق هذا فافهما
وبعضهم يقول مهما عجلا ... تعجلت شفعته أولا فلا
والشافعى يراه وجها يصلح ... أو أنه لديه شرعا أصلح

وعلما العراق فيها قالوا ... أشضا بذاك فانجلى الاشكال
فرع على البيع فما فيه يقع ... فى لازم الشفعة ان يوما شفع
وقيل بالنقد فقط وردا ... عن بعضهم وماله من أيدا
حجته ان ضمان الشارى ... بها احاط دون ما انكار
اخرجها منه بدون ذاكا ... ليس يصح عنده هناكا
وقيل تبقى فى أيادى البايع ... أو يتناهى موجب النزايع
فهي أمانة تكون فى يده ... حتى انتهى للبيع سامى أمده
يأخذها الشفيع من يديه ... ولم يكن تعويلنا عليه
وقيمة العدول فيها تلزم ... ان لم يصح ثمن تُقوَّم
او قُوِّم الشقصُ الذى كان عوض ... عنها وبالأثمان فيها قد نهض
قيمته قيمتها على الذى ... قرره الهداة بالحق خذ
ويشفع الصفقة حين يشفع ... ولو تعددت هناك القطع
لان ذاك العقد للكل شمل ... لا يتجزى عند أرباب العمل
وقيل بل يشفع ما قام السبب ... بشفعة فيه على الوجه الأحب
ذلك أن شفعة البيع أتت ... دفعا لأضرار هنا قد حذرت
وأخذه الكل خلاف ما قصد ... شرع الهدى للناس حينا ورد
والشفعا اذا هم تعددوا ... فهي بحسب الاشتراك تجب
والخلف فى الحجب فبعضهم حجب ... بعضا لما لديه كان له من سبب
وقيل بل تأتى على قدر الحصص ... وذاك بالموروث عندهم يخص
فوارث الثلث أو النصف على ... قدر الذى كان هنا قد حصلا
وعدد الرؤوس بعضهم يرى ... فهي على السواء قسمها جرى
ذاك بحسب الوارثين فاعلما ... اذ كان ذاك طلبا مقتسما
ذو السبب الصحيح يعطىٰ قسطا ... بحسب سهمه ولا يخطىٰ
وقيل ذو الحظ الكبير يعتبر ... مثل الصغير عند قسمها استقر
والمدنيون يقولون نرى ... حقا قد استفيد عن أصل جرى
وجوبها معهم بما تقدما ... من ملكه فهي على أصل سما
والأصل فيها الاكريات تعتبر ... وهكذا المستأجرات فى النظر

فى حال الاشتراك هكذا نقل ... فى أثر عنهم روى أهل العمل
وربح الاشتراك فى الاموال ... أصل لها فى قسمها بحال
وهي تكون لازالة الضرر ... عندهم مشروعة كذا ظهر
والضر داخل على الجميع ... كل بقدر حقه الوقيع
فكان الاستحقاق للشفعة صح ... بذلك الأصل الذى هنا اتضح
وغيرهم ليس يرى هذا ولا ... يعد هذا حجة فاحتفلا
ان بنفس الملك الاستحقاقا ... عندهم ما قيّدوا الاطلاقا
حين غدوا أصحاب ملك فاعلما ... كل لها حسب الرؤوس قسما
لأن أصل الاستحقاق حصلا ... فكان للرؤوس حقا يجتلى
كالعبد حين يعتق البعض يجب ... تقوم بعضه على أصل وجب
فحظ من لم يعتقن يقوّم ... عليه والعتق لكل يُعلم
كذاك قالوا وهو عندى لم يصح ... يوما على الاصل الصحيح المتضح
فالعبد ان قوّم حسب الأنصبا ... تقويمه عند الهداة النجبا
فلا أرى فى ذاك حجة لهم ... والمشكل الخفي هذا فافتهم
وهكذا ذوو السهام تعتبر ... والعصبات حسب ما للكل قر
وقدم السهمي مهما باعا ... ذو السهم كيما تقطع النزاعا
والعاصبون ها هنا لم يدخلوا ... إلا اذا العاصب باع أدخلوا
وهكذا قاعدة مطرده ... عندهم شروطها مقيده
وبعضهم أدخل ذا سهم على ... من كان عاصبا يراه دخلا
لقوة السهم يراه يدخل ... والعكس لا يدخل وهو الأمثل
حيث له الفاضل بعد السهم ... أو لا فلا صح لأهل العلم
كرجل مات له بنتان ... كذاك أبنا عمه اثنان
واحدة من البنات فاعلما ... باعت نصيبها لشار أسهما
شفعتها لأختها أو تتركا ... يقوم للشفعة باقى الشركا
وقيل ذو السهم وذو التعصيب ... هما سوا فى المقصد المصيب
ما فصّل المختار بين الشركا ... حين قضى وعاصبا ما تركا
فكان ذاك حجة تعم من ... كانوا بهذا الحال فى الرأي الحسن

والكل آراء هنا تعتبر ... في الحق قد أورد تلك الأثر
واثنان باعا شقصهم لرجل ... وقام ذو الشفعة في تعجل
أراد أن يشفع سهم واحد ... قيل له ذاك بنص شاهد
وقيل لا بل يأخذ الجميعا ... أو يتركن ان يكن سميعا
وها هنا لهم أقاويل عدد ... يطول نظمها فنقصر الأمد
ونقصد الأهم والاصل المهم ... فانه العمدة عند من فهم
وانما الفروع ترجعنا ... إلى أصول في الهدى اعلمنا
والشفعاء بعضهم ان غابا ... والبعض حاضر بها قد طابا
يأخذ كلها اذا ما شاءَ ... او قسطه منها ولا امتراءَ
من قال بالكل رآه أولى ... بها عن الغائب حيث ولى
ومن يقول قسطه له فقط ... فالأصل ذاك وسواه قد يحط
وليس للغائب في القول الأحق ... بسبب الغيبة قد يسقط حق
مع ان بعض العلماء لا يرى ... لغايب حق اشتفاع في الورى
بشرط ان تكون شركة هنا ... تقدمت على البيوع فافطنا
لأنما الشفعة فرع صحة ... ملكٍ وبيع صح دون مرية
بدون ذاك لا تصح فاعلما ... وذا الذى عليه جل العلما
ومن يك استحق شقصا قبل أن ... يحقق البيع فهل يشفعن
قيل له الشفعة حيث ثبتا ... له نصيب كيفما كان أتى
لانه صار شريكا فاعلما ... وللشريك حق شفعة نما
وقيل لا شفعة قبل ان يلى ... نصيبه الذى استحق فاقبل
أما الذى ما البيع صح واستحق ... من بعده الشقص فلا وذاك حق
لان ذاك البيع صح وهو لا ... حق له تشفيعه قد بطلا
بأي شيء يستحقها فلا ... حق له عند الهداة الفضلا
وعالم ببيع ما قد يشفع ... ولم يقم فانه مضيع
الا اذا ما كان رب غيبة ... شفعته له بغير مرية
يقال بالاجماع فيها ينتظر ... حتى يئوب راجعا من السفر
ما لم يصله العلم حال غيبته ... والخلف مع علم ببيع شفعته

قيل له باقية لو علما ... مادام في الغيبة لم تنهدما
اما اذا درى بها وقاما ... لها فقد ادركها تماما
وقيل لا شفعة للغائب في ... آثار بعض العلماء فاعرف
وهي على الفور تكون فاعلما ... أي عندما ببيعها قد عَلِما
فان تراخى بطلت ولا خفا ... فانه يعد تركا فاعرفا
وتركها يبطلها فلا تصح ... من بعد ابطال لها على الأصح
وذا عليه اكثر الأصحاب ... منا وكل عالم أواب
الا اذا لم يمكن الطلب ... بعدم الامكان ليست تذهب
وقيل ان اشهد بعد ما عَلِم ... بأخذها لم تبطلن كذا رقم
وقيل لا تبطل لو طال المدى ... وبعضهم لذاك كان قيّدا
فقال فيه سنة مكمله ... او سنتان في مقال أرسله
وخمسة الأعوام بعض قالا ... نهاية لها فع المقالا
وقيل ما لم يحدث الذى اشترى ... حوادثا بيّنة في ذا الشرا
مثل البنا والطرق كان غيّرا ... والجدر ان كان عليها جدّرا
والزرع والحرث على اختلاف ... أنواعه جاء عن الاسلاف
بمحضر من ذلك الشفيع ... وعلمه داعٍ إلى التضييع
ومثل حل للعقال في خبر ... يقضى بتعجيل لها هذا الأثر
فانه كناية عن سرعةِ ... فواتها مع علمه بهاتة
وبعضهم ثلاثة الأيام ... فيها يرى وجاء عن أعلام
وشدَّد البعض إلى ان قالا ... ان لم يبادر أبطلت ابطالا
ان علم البيع وكان قد دخل ... صلاته بعد السلام يرتحل
ليس له يصلين نفلا ... أو لا فقد أصابَ فيها بطلا
وذاك رأي من يشدِّدنا ... فيها وذا قول له أبَنَّا
بأن في الترك لها اضاعه ... وشاع هذا في هدى الجماعه
وضربوا بالشافع الأمثالا ... حيث له يستعجل استعجالا
حتى عن السلام قالوا يسكت ... وعن مسلم عليه اسكتوا
وذاك لا يبطلها في الحق ... لأنه من دين أهل الصدق

والدين لا يبطل للحقوق ... والحق لا يدعو الى الفسوق
وليس للمشددين فى الهدى ... اذا اعتبرنا نصَّهم مُستَنَدا
الا الذى شُبِّه بالعقال ... فى حله عن عُمُد الأعمال

تتمة أحكام الشفعة

للعلما تعددت أحكام ... فى شفعة أثبتها الاسلام
من ذاك هل يورث حق الشفعة ... أم لا خلاف علماء الأمة
فقيل لا يورث عندهم كما ... ليس يباع عند بعض العلما
ان مات قبل الحكم بالشفعة لا ... يناالها الوارث قول عُقِلا
لأنه قد اختفى الحال هنا ... وقد عرته من حوادث الفنا
واحتمل الحال هنا أشياءَ ... لذاك ابطلت ولا امتراء
وقيل بل موروثة كالمال ... لأنها حق بلا جدال
والحق لا يفوت بالموت ولا ... يبطل والوارث حي فى الملا
وأجمعوا لا تبطل الاقاله ... لشفعة ثابتة بحاله
ان وقعت شفعته من قبل أن ... يُقيله فى بيعه وفى الثمن
أما اذا جاء الشفيع بعد ما ... أقاله فى بيعه واحتكما
فهي على الحالين ليست تبطل ... ان جاء قبل أن يقال فاقبلوا
ان كان فسخا او تكون بَيْعا ... أقالةِ النادم حكما شَرعا
وان يك الشارى هناك أحدثا ... فيما اشترى على العموم حَدَثا
مثل بناءٍ او يكون قد غرس ... نخلا واشجاراً بها كان أُنِس
وجاءه الشفيع بعد ذاكا ... قيمة ذاك أوجبوا هناكا
وقيل لاشيء له فى الحكم ... حيث اعتدى بذاك دون علم
أعنى رأوه متعديا على ... ذى شفعة وذاك لم يحللا
درى بأن عامراً شفيعا ... كيف غدا لغرسها سريعا
ما انتظر الشفيعَ هل يشفع ما ... شراه بعد ماله قد علما
فان يشا أعطاه قيمة لِمَا ... كان من الغرس أو البنا اعلما
قيمته يعطيه مقلوعا وان ... شاء بنقضه عليه يحكمن

بنقضه من أرضه ان شاءَ ... له الخيار قيل أيضا جاء
لان بعضهم يرى ما فَعَلا ... كغاصب فى غرسه فاحتفلا
وبعضهم كمشترٍ كان طرا ... عليه الاستحقاق فيما قررا
بنى على الارض وفيها غرسا ... بين المثالين فكان أقيسا
فمن بشبه الاستحقاق قاسا ... لم ير فى قيمته قياسا
قد استحق ذا عليه فاعلما ... فما له شيء بهذا لزما
ومن رأى شبه التعدى وقعا ... يقول بالنقض لما قد زرعا
يحمل ما كان له ويذهب ... به الى حيث يشا ويرغب
وان هما فى ثمن تخالفا ... هنا عليه فى الهدى تحالفا
ان لم تكن بَيِّنة تحقق ... ذلك او تبين او تصدق
وقيل قول المشترى يقدم ... حيث الشفيع مدعٍ فلتعلموا
والمدعى عليه فالمشفوع ... عليه قوله هنا مسموع
وبعضهم قول الشفيع قدما ... لانه الغارم عند العلما
قالوا أقر المشترى بالشفعة ... ثن ادعى الاثمان دون حجة
وعندما الحجة يوما تستوى ... بمثلها سقوط هاتين روى
ويرجع الحكم الى الأصل اعلما ... للمشترى القول تراه العلما
والكل من أنظارهم فرع على ... أصل تراه فى الهدى تأصَّلا
كل يرى وجها له يعتمد ... اذ كلهم فى حكمه مجتهد
والاجتهاد هو مفهوم عُلِم ... من الدليل يظهرن لمن فهم

قسمة الأموال

وقسمة الاموال فرز الأنصبا ... من بعضها بعضا كما قد وجبا
لها أشار الذكر كالدليل ... على وجوب القسم فى التنزيل
قال اذا ما حضر القسمة من ... له قرابة بميت زكن
يقول فارزقوهم تعالى ... ثم اليتامى هكذا قد قالا
ذلك للعطف لهم وجبر ما ... أصابهم على القريب فاعلما
اما اليتامى فلضعف الحال ... فيهم وهم من اقربا الرجال

وجاء فى القسمة عن خير الورى ... فى اي دار قسمت كذا جرى
فهي على القسم الذى تقدما ... فى جاهلية بهذا حكما
وأي دار لم يصبها القسم ... فهي الى الاسلام فيها الحكم
تقسم حسب نظر الاسلام ... فيها كذاك جاء للأعلام
وصح بالاجماع حكم القسم ... بين الورى على صحيح الحكم
وهي على نوعين فى الاسلام ... تكون فى الرقاب باهتمام
أعنى رقاب المال قسمها يجب ... لأنها الأصل هنا ولا عجب
وبعضها فالقسم للمنافع ... بحسب ما جاء بلا منازع
وقسم ما ليس يكال فاعلما ... ولا وزان خصه اذ قسما
تقسم بالتقويم والتعديل ... وبعد بالقرعة عن تأصيل
لكي يزول حرج عن الورى ... ولا يرون فى اقتسام غررا
وبعد تقويم وتعديل تقع ... هنا المراضاة على حال يسع
يرضىٰ بذاك الشركا فتنتهى ... على الرضى منهم لها فانتبه
وهكذا بغير تقويم ولا ... تعديل أي ليس لها من عدّلا
فيقع الرضى بذاك الحال ... وينتهى قسما بلا جدال
أما الرقاب والأصول والذى ... لا ينقلن فالفصل فى الكل خذ
فالحيوان والعروض فاعلما ... يصح قسمها بأن لا تسهما
ان وقع الرضى فما من حَرَج ... فقد مضى على صحيح المخرج
أو بالسهام صح ذاك والقِيَم ... كذاك فى التقويم معنى مستتم
وان تك الاموال فى أماكن ... عديدة كالنخل والمساكن
تقسم كلها بتثمين علم ... ان لم يكن امكن أي ان تقتسم
وهكذا يدخل كل جنس ... فى مثله من جامد ونفس (ا)
ما قل منه هكذا أو كثرا ... نصا عن البارى أتى محررا
أي يقسم الكثير والقليل ... بحسب وضعه ولا تبديل
ما كان ممكنا فحسب الممكن ... لو كان بالشبر لذاك فافطن
وينتهى القسم لحد المنفعه ... حيث تكون بينهم موزعه

(١)قوله : من جامد ونفس .أى الأموال ذات الأرواح وغيرها أهـ

ما لم تصل الى الذى لا تنفع ... ان وصلت لذاك منه تمنع
ثم الذى يضر بالشريك لا ... يقبل فالضر فساد فى الملا
وكلما بالذات ليس ينقسم ... فانه يثمن فى الرأي الأتم
وبعد ذاك تقسمن القيم ... ولا مناص منه فيما نعلم
فان يكن فى صالح البعض يصح ... فى صالح الآخر شرعا ما صلح
يصلح زيد بفساد عمرو ... فان هذا الحال عين النكر
وان رأى ذلك بعض العلما ... لسنا نراه بل نقول انهدما
ذلك رأي منه كان لم يصح ... فى صالح الشريك بطله وضح
يلزم ان يكون كل الناس ... فى صالح الحال بلا التباس
لا ضرر ولا ضرار فى الهدى ... نعرفه عن الرسول أحمدا
فهو من الحكمة فى الاسلام ... جاءت به الدعوة للأنام
من مرشد إرشاده قد بهرا ... أهل العقول النيرات فى الورى
وجاء لا تعضية فى السنة ... عن سيد الخلق إمام الملة
يريد لا تفرقة فى قسم ... ميراثهم فى ذاته والاسم
إلا الذى يحمله القسم اعلما ... أي أمكن القسم لذاك فافهما
وان تعددت رباع الارث هل ... تقسم بالتقويم والقول الأدل
تقسيم بالأثمان للكل اعلما ... حتى يكون الكل نال أسهما
بحيث لا يفوت شخصا منهم ... من الرباع بل تعم الأسهم
وها هنا السهمة بعضهم يرى ... والبعض للاثمان للكل انبرى
كل عقار يقسمن على حده ... كي لا يفوتنّ شريكا سبده
أو تثمن الارباع ثم تنظر ... أثمانها وعندها تقدر
هذا لِزيد ثم هذا لعمر ... بالثمن المعلوم صح فى النظر
وينظر الأرفق بين الشركا ... جميعهم أو من بذاك اشتركا
وعندما تختلف الأنواع ... تثمن أو تضاف أو تُبَاع
كالدور مع حوايط حدايق ... والارض والأشجار والبواسق
تقسم بالاثمان ان لم تتفق ... على التجزى وهو بالرفق أحق
وان تك الاثمار فيها داركه ... تقسم بالأثمار للمشاكله

وقيل لا تقسم بالأثمار ... اذ ذاك لا يصح فى اعتبار
لأنه بيع طعام يعتبر ... بمثله وهو الأصح فى النظر
لأن أمر القسم بيع فى النظر ... عن علماء الدين أقطاب الأثر
فانه يعرف بالمزابنه ... وهي حرام تشبه المغابنه
ذلك فيها غررا تحققا ... والشرع لا يرضاه قولا صدقا
وبعضهم قبل الإبار جوّزا ... وبعده للنص لم يجوزا
والقسم بالقرعة فى الأخبار ... صح رواه علما الآثار
من بعد تعديل السهام كانا ... وبعد تقويم لها استبانا
فان فى ذلك تقديرا علم ... وارتفع الحيف هنا ولا جرم
وفيه ايضا حكموا الاقدارا ... زيادة تبين الاختيارا
بها تطيب أنفس الرجال ... فى قسمهم لتلكم الاموال
والقُرعة التى ذكرناها هنا ... جاء بها النص جليا فافطنا
ساهم ثم كان ذاك مُدحَضا ... بالاستهام حظه قد رفضا
والمصطفى قضى بها فى الأعبد ... إذ أعتق السيد كل الأعبد
هم كل ماله لذاك أنكرا ... عليه عتقهم على ما شهرا
بالاقتراع فيهم قد حكما ... فاعتق الثلث إمام العلما
فكان حجة تفيد حُكما ... فى مثل هذا الحال أمراً تما
أما التراضى كيف كان يثبت ... عليهم ما بالتراضى أثبتوا
ليس لهم انكار ما تراضوا ... به ويمضى ما به تقاضوا
وهي من البيوع حين تعتبر ... وحكمها كحكمه معهم شهر
ينقضها ما ينقض البيع فقط ... ويثبتن ما هناك يشترط
مما أجاز الشرع فى البيوع ... جاز هنا فى المنهج المشروع
والصلح أيضا ان يكن قد وقعا ... يلزم كلا ماله فيما سعى
وذاك واقع على قواعد ... من الهدى بيّنة المقاصد
وقد مضى ان الذى لا ينقسم ... يقسم بالأثمان قسما مستتم
يباع لو لم يرض بعض الشركا ... يجبر هكذا متى ما اشتركا
وبعضهم يقول بالأجزاء ... يبقى بها بدون ما امتراء

ثم يبيع من يشا البيع على ... رغبته بغير اجبار ولا
ويقسم النفع على الأجزاء ... بينهم كمطلق الأشياء
وهو وجيه عندهم لاسيما ... اذا تراضوا بالبقاء فاعلما

الكلام على قسمة العروض

أما العروض قسما لا يمكن ... إذ ذاك للفساد فيها فافطنوا
كبندق وخنجر وصارم ... ونحوها في قول كل عالم
والحيوان هكذا كالجمل ... والفرس الكريم أو كالحمل
اذا تخاصم الشريكان فما ... رأي الهداة الأولياء العلما
لم يرضيا بالانتفاع المشترك ... بينهما كل غدا بما ملك (١)
اذا أراد أحد الخصمين أن ... يبيع شقصه بموفور الثمن
هل يجبر الشريك ان يبيعا ... مع الشريك الأنصبا جميعا
فقيل بل يجبر إما يشترى ... بالثمن الحاصل من ذا المشترى
أو يرض بالبيع مع الشريك لا ... يكون للجنس هنا معرقلا
لانه من الفساد والضرر ... على الشريك هكذا بعض نظر
وان أصر لا يبيع أبدا ... يعد في امتناعه تمردا
وقيل لا يجبر أن يبيع ما ... يملك دون موجب قد علما
لا يخرج الملك من المالك في ... شرع الهدى بغير داع فاعرف
دون دليل من كتاب الله ... او سنة الهادى النبى الأواه
او كان من اجماع ارباب التقى ... بغير ذاك منعه تحققا
والظاهريون به تعلقوا ... وهو دليل في المقام يصدق
فالاولون نظروا رأيا حسن ... وهؤلاء لهم دليل ينطقن
كذاك قال العلماء في الأثر ... فانظر الى الأرجح والحق اعتبر
ولا تجوز في المكيل ان قسم ... وليس في الموزون قرعة تتم
أما التراضى جائز بلا مرا ... ولو به تفاضل قد شهرا
وصبرة بصبرة قد جوّزوا ... والكيل والوزن يقال أجوز

(١) قوله كل غدا بما ملك أي ذهب أ هـ

وهل تجوز قرعة في قسم ... منافع لهم بأصل الحكم
وهي على الازمان والأعيان ... ليست تفارقن للأزمان
كالعبد يخدمن سعيداً شهرا ... وخالداً كذاك حكما قرا
وأصله بالاشتراك الأصلى ... فهو لكل الشركا فى الأصل
هذا اذا الحقوق فيه تستوى ... أولا ترى الاشقاص فيه تلتوى
كالربع والسدس وثلث صحا ... بحسبها القسم متى أصحا
فسدس الشهر وربع الشهر ... وهكذا على قياس يجرى
وهكذا ان كان بالساعات ... بينهم فى النفي والاثبات
وهكذا طعامه وكسوته ... عليهم كل عليه حصته
ذلك معهم فى الذى ينقل ... من جهة لجهة يحول
أما الذى على خلاف ذاكا ... فقسمه عندهم كذاكا
لكن تجوز المدة البعيده ... فيه لداع لم يروا تفنيده
خلاف ما ينقل قالوا لا يصح ... بمدة بعيدة على الأصح
فى الاغتلال مثل الانتفاع ... به على مستوضح المساعي
كالزرع للأرض وكالسكون ... والتجر المعروف
وبينوا للمدة اليسيره ... باليوم فى المباحث الشهيره
وقيل بل لخمسة الأيام ... غايتها فى نظر الاعلام
وقيل بالشهر أتى يستخدم ... عبد وفوقه فريق يذكر
أما السكون مثل زرع الأرض صح ... على المهايات مقال متضح
يسكن دارا ثم يزرعنا ... أرضا يصح هكذا اعلمنا
أما الكرا وغلة الأراضى ... بعضهم بذاك غير راضى
الا اذا كان يسير الزمن ... كذاك قال بعض أهل الفطن
وبعضهم أجاز ذاك مطلقا ... طال الزمان أو غدا مضيقا
تلك الخلافات يراها العلما ... لأوجه كان هداها ابتسما

أحكام القسمة

والحكم فى القسمة عند العلما ... وجوبها وذاك أمر لزما

ولا يجوز نقضها على الأصح ... لانها عقد على الواجب صح
إلا إذا طرت هنا طوارى ... على اقتسام واضح المنار
كالغبن ان صح وكالعيوب ... ان ظهرت لهم بدون ريب
كذاك الاستحقاق أيضا طارى ... أوجب نقضها بلا انكار
فالغبن فيه غرر ان ثبتا ... على الشريك نقضها به أتى
وبعضهم ان لم يكن بقرعة ... لا نقض فى الغبن لهذى الوجهة
ونحن بالنقض نقول فاعلما ... ان صح غبن فالبناء انهدما
وحده بالثلث حين يعتبر ... فمثل هذا ردها به ظهر
وذاك ان يظهر من قريب ... لا بعد عهد بان فى نصيب
والعيب مهما بان هل يعتبر ... فى كل جزء يقتضيه النظر
أو يكفى على الأقل كيف كانا ... حيث هو العيب فع البيانا
فقيل مهما بان عيبا يعتبر ... صح به الرد لها ولا مفر
لأن حكم العيب فى البيوع ... يبطلها فى المنهج المشروع
وكل ما البيوع يوما أبطلا ... أبطل للقسمة عند النبلا
فان يكن حظ الشريك فاتا ... إذ باعه أو كان يوما ماتا
فان فى تركته قد أدركه ... بنظر العدول ضمن الشركه
يقدرون العيب باجتهاد ... اذ حقه ذاك بذا المراد
وقيل ان مات تموت حجته ... بالانتقال حيث فاتت تركته
أو كان باقيا فكان أسهلا ... أدركه الشريك قولا أصلا
ان كان باقيا فقسمها بطل ... وترجع الشركة للأصل الأجل
والعيب ان كان قليلا يرجع ... بذلك القليل فيما يسمع
لأصل تلك الشركة المعينه ... بقدره وذاته المبينه
ويرجع الشريك للشركة فى ... نصيبه بقدره فلتعرف
والحق ان صح بعيد القسم ... تراجعوا فيه بحكم العلم
ووجب الاداء لكل ما وجب ... أو يبطل القسم به ولا عجب
لا يقسم الوارث إلا الباقى ... من الحقوق صح باتفاق
يقول من بعد وصية كما ... من بعد دين كان أيضاً لزما

ذلك نص فى الكتاب قد ورد ... فكان حجة المرام المعتمد
خلاصة المقام ان ما نقض ... للبيع ينقضن لها إذا عرض
فانها كالبيع حين تنفرز ... وبطلها فى الحق شرعاً لم يجز

الرهن

وحيث ان الرهن قهر المال ... فى المال قد صح بلا جدال
قال لنا الله رهان تقبض ... فالقبض للرهان مما يفرض
وثيقة فى الحق كان ذاكا ... عليه أجمعوا معا هناكا
ان لم نجد لكاتب يحرر ... صكوكنا بها الحقوق تقهر
اما اذا ما وُجد الكاتب لا ... يلزم رهن عند أحرار الملا
لأن بالكتاب تحفظنا ... خوفا على الحقوق تجهلنا
اذ يعرض النسيان للأنام ... والبعد بالاسفار فى أعوام
ان الرهان يحفظ الأموالا ... بحفظها أرشدنا تعالى
وترهن العين وليس الدين ... بجائز لكن تجوز العين
يقبضه مرتهن فى حقه ... وثيقة تبدى لنا عن صدقه
ولا يجوز قيل رهن المصحف ... وقد أجاز ذاك بعض السلف
لكنه يمنع من قراءته ... والامتناع صح عن براءته
لأن الاستعمال للرهن امتنع ... وذاك بالاجماع وفق ما شرع
وذلك مبني على جواز ... بيع له لقصد الاحتراز
وشرطوا فى الرهن أن يكونا ... مما يباع او غدا مثمونا
وهل يصح رهن زرع أدركا ... وهكذا ما لا يكون مدركا
فقيل ما أدرك جاز فاعلما ... وغيره ليس يجوز فافهما
وهكذا يقال فى كل ثمر ... صلاحه لم يبدُ مع أهل النظر
وهل يجوز رهن ما لا يملك ... فقيل رهن مثل ذا لا يسلك
لأنه تصرف فى غير ما ... يملكه الانسان بل قل حرما
كما اذا استعار بندقا فهل ... يحل رهنه بحق لأجل
لا وجه للجواز عندنا على ... أصولنا وذاك لن يحللا

ومالك أجاز رهن ذاكا ... ووجهه لم يظهرن هناكا
وقيل ان الشافعي تبعا ... لمالك كذاك عنه رفعا
والخلف في رهن المشاع وردا ... بعض أجاز رهنه مستندا
على نصيب راهن ولا جرم ... رهن المشاع عندنا ليس يتم
اذ شرطه عند تمام الأجل ... يصح بيعه ولم يستشكل
ولا يصح في المشاع ذاكا ... لشركة قد ثبتت هناكا
يرهن ما يملكه ولا خفا ... فلا نرى له هنا تصرفا
والرهن في كل الحقوق يعتبر ... لا في خصوص ذاك مع أهل النظر
لكنه في الصرف ذاك يمتنع ... ورأس مالِ سلمٍ كذا سُمع
لأن شرط الصرف في الحكم يَدا ... أي بيد يلزم مع أهل الأدا
وبعضهم أجاز ذاك في السلم ... اذ وردت آيته ولا جرم
وانه في الدين كان وردا ... نص به في الدين مع أهل الأدا
وان منه السلم المقررا ... والرهن فيه قد أتى محررا
وانه عن الكتابة ارتضِى ... ان عدم الكاتب بالحال الرضى
والحكم بالعموم من لفظ ورد ... لا بخصوص سبب لهم عهد
نقول في كل الحقوق يقع ... ولا خصوص في المقام يرفع
في سلم والقرض والغصب اعلما ... والمتلفات كلها قد رسما
وفي الأروش والجنايات معا ... في المال مقبول اذا ما وقعا
وفي جراح العمل والديات ... ان وجبت في نظر الهداة
كذاك في قتل الخطا إذ يرجع ... لدية وتلك مال فاسمعوا
يؤخذ من عاقلة الجاني اعلما ... حيث على عواقل تلك الدما
كذاك في عارية مضمونة ... ذلك بالاجماع دون مرية
وفي الاجارات أجيز في الأثر ... والخلف في الجعل اذا كان استقر
يجوز فيه أي عقيب العمل ... حيث استحقه على الأصل الجلى
وجاز في المهر عن الهداة ... لأنه من حق ذى الفتاة
وكل مالا تقبل الكفاله ... فيه فلا يصح في ذى الحاله
مثل الحدود والقصاص فاعلما ... وليس في كتابة إذ ترسما

وفيه أقوال لبعض العلما ... تخصصت نمسك عنها القلما
وحسبما مضى نرى القبض يجب ... وليس رهنا دونه ولا عجب
والقبض شرط صحة فى النظر ... وعند بعض فكمال فانظر
والرهن فى الاسفار مثل الحضر ... فلا اختصاص أبدا بالسفر
فالمصطفى يرهن وهو فى الحضر ... لكنه فى غالب الأمر السفر
لأنه مظنة ألّا يجد ... هناك كاتبا ليحفظ السبد
والبيع ان كان مؤجلا شرط ... فى ذاك رهنا يلزمن كما اشترط
فهو يكون فى الحقوق اذ تقع ... مؤجلات ها هنا ذاك شرع
فى كل ما أجل لويوما فقط ... يتخذ الرهن على هذا النمط
وهل على الوجوب ذاك فى الهدى ... ام كان ارشاداً خلاف وردا
بعض يرى الوجوب فيما أجّلا ... بغير كاتب وشاع فى الملا
وبعضهم يقول للارشاد ... حذار موت صح فى العباد
بالموت تذهب الحقوق فى الورى ... ان لم يك الكاتب ذاك حررا
ويقع الشقاق بين الورثه ... بما به الجهل هناك أحدثه
والمال لا يضاع فى الاسلام ... والشح غالب على الأنام
والله حفظ المال أيضا أوجبا ... على الورى فى النص هذا كتبا
وبعضهم قال اذا اطمأن لا ... يلزم ان يكتب عند النبلا
لكن اذا خاف هناك يلزم ... فانه قرينة فلتعلموا
يمسكه مرتهن حتى الأدا ... لحقه أو لا يباع بالندا
وان يك الراهن رب غيبة ... يبيعه الشرع لتم المدة
ويحفظ الفاضل من أثمانه ... لمالك قد غاب عن أوطانه
أو وكل الراهن ذاك المرتهن ... يبيعه بما له من الثمن
وبعضهم كرهه حذار أن ... يعد فيه من وساوس وظن
وان يؤدى راهن مما وجب ... عليه يبقى رهنه ولا عجب
وقيل بل يبقى القليل قدرما ... عليه من حق تراه العلما
وتحبس التركة حتى يدفعا ... وارثها الدين الذى قد وقعا
وفى نماء الرهن خلف العلما ... فى يد قابض له قد علما

بعض يقول راجع للمالك ... والبعض قد أبان للمسالك
ما عاش وحده إلى الأصل رجع ... أي مالك الرهن له كان تبع
وغيره يتبع اصل الرهن ... يبقى على الرهن بغير وهن

مصير الرهن

الرهن ان فُك بما كان ارتُهِن ... به فللأصل يعود يا فطن
أو لم يُفك مع حلول الأجل ... فالأمر للشرع بلا تعلل
وحاكم الشرع يبيع الرهنا ... مع عجز راهن لذاك المعنى
أما الذى يلزم فيه فاعلما ... وما به فى حال رهن من نَمَا
وماله من الصفات فى الهدى ... مع علماء الشرع اهل الاقتدا
ما كان من أثماره منفصلا ... ومستقلا فى اعتبار العقلا
كثمر فى شجر قد رُهنِا ... وولد المرهون عند الفطنا
فقيل ما كان من الرهن انفصل ... فانه فى الرهن ما كان دخل
وقيل بل يدخل حسبما سبق ... فى نظمنا كما به الشرع نطق
والرهن محلوب ومركوب ورد ... والكل للمفهوم منه مستعد
بعض يرى بحلبه الذى رهن ... وبعضهم قال أراه المرتهن
وقام فى ذاك نقاش ذُكِرا ... فيما عن القادة معهم أثرا
يقول بعض تتبع الفروع ... أصولها كما هو المشروع
من ذاك ان الحكم معهم فى الولد ... يتبع فى الحكم لمن له ولد
ألا ترى ذبيحة الأم تقع ... ذبيحة للابن فيما قد شُرِع
ويتبع الابن لأمه متى ... ما دبرت كذاك عنهم ثبتا
كذاك مهما كوتبت ولا خفا ... ذلك فى الآثار معهم عُرفا
والمانعون ذكروا لهن أثر ... عن سيد الرسل بنقل معتبر
الرهن للراهن غنمه ورد ... وغرمه عليه جاء فى سند
فهو الى الراهن كل ما نَما ... وما به من واجب قد لزما
لا نفع للرهن لهذا المرتهن ... بل قبضه إليه فى النص زكن
وبعضهم فى الحيوان قالا ... ينتفعن بما هناك آلا

يحلبه ويركبن كما سبق ... بقدر ما انفقه قولا صدق
وذا عليه جملة فى الأثر ... ووجهه الظاهر للمعتبر
ويهلك الرهن بأيدى المرتهن ... فمن له كان بحق قد ضمن
والقول فيه صح قول المرتهن ... ان ادعى الراهن تقصيراً زكن
يحلف ما قصّر فيه فاعلما ... وما جنى عليه أو ما ظلما
والشافعى عليه فى الآثار ... وأحمد أيضا فلا تمار
وقيل جمهور رجال العلم من ... أهل الهدى يذكر عنهم يا فطن
وبعضهم علقه بالمرتهن ... خيرا وشرا هكذا وهو حسن
والرهن مضمون أتى بقيمته ... أو بالأقل قد أتى فى صفته
وقيل بل بقيمة الدين الذى ... علق بالرهن بذا له خذ
والرهن ان يذهب بما فيه ذهب ... فى أثر صح لذى كل النجب
والرهن لا يغلق جاء فى خبر ... وهو أمانة بيانها اشتهر
وها هنا لهم نقاش طالا ... فكان شرعا أشبه الجدالا
وغرمه وغنمه تنازعوا ... فى القصد منه والمجال واسع
فالغرم نقص عن وفاء الحق ... والغنم ان يزيد للمحق
بذاك بعضهم يقول فانظر ... خلافهم على الضياء الأزهر
وباختلاف الفهم فى المعانى ... يتسع المجال للأعيان
وغرمه بالنفقات يعرف ... عليه وهو ما عليه السلف
وغنمه نماؤه على الأصح ... وذاك فى التحقيق معنى متضح
كذاك مركوب ومحلوب عرف ... على الصحيح من أقاويل السلف
ركوبه لربه إن شاءَ ... أركب ظهره ولا امتراء
وغرمه عليه اذ لم يخرج ... عن ملكه على صحيح المنهج
وانما يكون عند المرتهن ... أمانة فى حقه ويرجعن
وليس للراهن أخذ الرهن من ... قابضه بغير حق فاعلمن
حتى اذا أدى الذى قد وجبا ... فرهنه له تراه النجبا
ولا يبيع راهن ما رهنا ... ولا يغيِّرن منه عندنا
او ذهب الرهن بما فيه ذهب ... من حق الارتهان دون ما عجب

ليس له يطالبن من رهنا والعكس هكذا لهم قد زكنّا

العارية

عارية اعطاءُ ما ينتفع به ويستعاد أيضا فاسمعوا
تعيره إياه وقتا فاعلما فالحيوان جاز أن يستخدما
أو غيره تستعملنه عهدا كان سلاحا أو يكون عبدا
وهكذا يجوز كل ذاكا في الدين ان جاء به هناكا
وهو من التعاون المعتبر في الدين أصله ولم يستنكر
وقال ذو الجلال يمنعونا ما عونهم لا تمنعوا الماعونا
ذلك ان العجز في هذا البشر يدعوهم لمثل هذا في النظر
ذلك في الجملة كلنا افتقر لمثل هذا عم سائر البشر
وهو من الحقوق في الاسلام بينهم بدون ما الزام
لكنه مما هناك ينبغي وكلنا لمثل ذاك يبتغي
اذ قل من يستغني عن أخيه في حياته الدنيا أخيّ فاعرف
لو كان من أهل الغنى فربما يضطر للشيء الحقير فافهما
لم يُلق باله إليه فاعلما تدعوله الحاجة لمّا تُعلَما
وفسروا الماعون بالفأس وما أشبهه في قول بعض العلما
والدلو والحبل وهكذا يرى ذلك بعض الناس مما احتقرا
لكنه يدعو له داعٍ وما يُدرك بالشراء إذ قد عُدِما
لكنه يوجد مع بعض الورى كان له للاحتياج ادّخرا
تدعو إليه حاجة في حال فتستعيره من الرجال
والله قد وبّخ من ذاك منع في سورة الماعون توبيخا سُمِع
مفهومه الثنا على من أعطى اعارة الماعون كان الاعطا
يقضي به حاجته ورده لمالك كان هنا استرده
لأنه لم يعطه الذات اعلما لو كان ذاك رَدُّها لم يلزما
وها هنا اللزوم قد تحتما بعد قضا الحاجة عند العلما
ان متاع البيت حسب العادة عندهم أي لقضاء الحاجة

لا يتمانعون ذاك الحالا ... كان دلاءً أو غدا حبالا
ومثله القفيزُ والثوبُ اعلما ... وهكذا المسحاة مهما خدما
والهيب والمنجل منه يعتبر ... والحيوان هكذا جاء الأثر
عارية قال مؤداة خبر ... عن أحمد المختار من سر مضر
وليس فى ذلك عار يعرف ... وليس نقصا فعلته السلف
والمصطفى استعار للأدراع ... فى خبر شاع بلا نزاع
فدل ذاك للجواز فاعلما ... وهل اذا ضاعت ضمان لزما
كما اذا أصابها حكم التلف ... يضمنها من استعارها عرف
وهل ترى الشرط هنا قد لزما ... ودون شرط لا لزوم فاعلما
بعض يرى الضمان لو لم يشرط ... والبعض بالشرط فان شئت اشرط
ووجهه فى الحالتين قد ظهر ... والحق نوره على الأفق ازدهر
ولا يُعيرها من استعارا ... سواه هذا الحكم فيها صارا
وعقدها من العقود اللازمة ... مع بعضهم فهي تكون لازمه
والدور والأرضين فيها تدخل ... وكل معروف بعين تُعقَلُ
ذلك فى مباح الاستعمال ... عندهم صح بلا جدال
ولا تجوز فى الجوارى فاعلما ... إلا على شرط بأن تستخدما
أما اعارة الفروج تحرم ... عندهم كل بهذا حكموا
وان تكن أي ذات محرم تصح ... اعارة لها على الوجه الأصح
وهل له استردادها متى يشا ... قد قيل هذا بعضهم به مشى
وقيل قبل الانتفاع لا ترد ... ولا يجوز قبل ذاك تسترد
وشارط لمدة معيَّنه ... تلزم تلك فى السبيل البينه
ودون شرط فبحسب ما عُرِف ... فى عادة الناس له الرد وصف
مضمونة فى قول بعض حسبا ... مر لنا فى نظمنا مقدما
ومع أبي حنيفة لا تضمن ... كذاك فى الآثار عنه يزكن
ذلك ان النص تارة ورَد ... بانها مضمونة ولا فند
وتارة صرّح بالضمان ... فكان هذا نيِّر البرهان
وقيل لاضمان جاء فى خبر ... فاختلفت احكام أعلام الأثر

كل على ما صح معه اعتمدا ... لذاك الاختلاف عنهم وردا
أما اذا استأجرها قيل فلا ... ضمان فيها هكذا قد نقلا
وان يكن شرط هنا فتخرج ... عن أصلها كذاك فيها أخرجوا
بالشرط فى حكم الاجارات ترى ... كذاك قد حقق بعض البصرا
أعنى لدى شرط الضمان فاعلما ... بذاك قد صرح بعض العلما
وقيل ان الشرط باطل على ... تأصيلهم فيها بهذا أُصِّلا
ذلك انها غدت اجاره ... ان شرط الضمان فى العباره
لكنها اجارة قد فسدت ... اذ لم تكن على أصول عُرِفت
أبى بأن يعيرها بدون ما ... ضمانة أراد منها مغنما
فذاك فيها عوض مجهول ... رُد لمعلوم لهم نقول
وان يكن فيما استعار غرسا ... وهكذا البنا هناك اُسّسا
بعد تمام المدة المقرره ... فمالك الارض الجميع خيّره
اما بقلع ما بنى أو بالثمن ... يدفعه عن الغراس فاعلمن
يقدرن هناك مقلوعا وما ... صح له المالك هذا سلما
ان كان مما بعد قلعه تقع ... لذاك قيمة بها هنا انتفع
بعد تمام مدة قد عرفت ... بالشرط أو بعادة قد علمت
والشافعى يقول ان لم يَشترط ... عليه قلعه ففى الارض يحط
يبقيه والاجر عليه جارى ... يدفعه بدون ما انكار
أو يتصالحان فيه فاعلما ... والصلح خير عند كل العلما
أو يجعلن أرش لذاك العمل ... بنظر العدول عند الكمل
ويقع الخيار للمعير لا ... للمستعير هكذا قد نقلا
وان أبى كلف ان يُزيلا ... ذلك كله فع التأصيلا
ومن يكن من جاره استعارا ... أرضا ليغرزن بها حظارا
أو يضع الأخشاب فى جداره ... ونحوها فى حالة اضطراره
وان يكن انقصها استعماله ... هل الضمان ها هنا حلاله
ان كان يستعملها بحيث لا ... تستعملن ضمانها قد حللا
لأن كل حالة خصت بشئ ... ليس على الاطلاق فافهم ياأخيّ

فالسيف للقتال لا للقطع ... لخشب ولم يكن للقلع
والخيل للركوب لا للحرث ... وهكذا استعمالها في العبث
وهكذا وضع السجال ان دعا ... داع له وجوبه قد شرعا
ما لا يضر منعه لا يرتضى ... وقد جرى عندهم به القضا
وفي قضية ابن قيس مع عمر ... ما أوجب الأمر كما به أمر
أراد أن يمر بالماء على ... أرض محمد وهذا حَظَلا
فزاوَل الامامُ هذا الأمرا ... بينها بالإذن فيه دهرا
وبعد ذاك أمر الامامُ ... به وصحت تلكم الأحكام
أرغمه الامام في الآثار ... يذكر عن ائمة أبرار
والله لو شاء على بطنك مر ... آخرُ ما قد جاء فيه عن عمر
وهكذا عن الهمام الزهري ... سليل عوف مثل هذا الأمر
أراد أن يحولن ساقيه ... في ارض غيره تكون جاريه
لم يرض رب الارض هذا الحالا ... ولم يزل يقول فيه لا لا
فارغم الامامُ ذاك المازني ... على القبول رغبة التعاون
وهكذا أوامر الاسلام ... فيما عرفناه عن الأعلام
لكن هنا لنا يلوح نظر ... في الصدد المعروف حين ينظر
يُحذر من هذا ادِّعاءُ الملك ... بعد زمان صح دون شك
يقول مُلكي وهنا الخصَامُ ... بينهم بذلكم يقام
فانت ان فعلت خيراً تجد ... شراً جزاءه بلا تفند
فان اهل ذا الزمان النكد ... خلاف ذلك الزمان الأسعد
أما أولئك الكرام الأولياءُ ... لا يتعدون حدود الأتقيا
تراهم حيث وضعتهم ولا ... ترى الضلال منهم قد حصلا
وأهل هذا الوقت حسب الوقت ... وانت تدرى ما به قد نفتى
نود إصلاحهم كالأوّل ... لكن هواهم باعث للمشكل
يخاصمون دون ما خصام ... ويركبون مركب اللئام
ولا يبالون بما يكون ... لذاك فيهم ساءت الظنون
نعم مع التحرير بالصكوك صح ... ذلك والحق هناك يتضح

حيث الورى تبدلت أحوالهم ... تغيّرت بينهم أعمالهم
فيصبح الفاعل فيهم خيرا ... يلوم نفسه ويرضى الغيرا
يود لو لم يفعلن ذلك فى ... أي فريق منهم فلتعرف
مع أنه ليس يحل فى الخبر ... مال بغير الإذن صح فى الأثر
قام فريق من أهيل العلم فى ... هذا المقام امرهم غير خفي
قلنا لهم لسنا هنا نحلل ... مال الورى والحال لسنا نجهل
لكن نقول ثبت التعاون ... نصا على البر عليه عَاوِنُوا
والمانع قول مالك مثل أبي ... حنيفة كبعض أهل المذهب
والشافعى يرى الجواز فاعلما ... كما يرى ذلك فينا العلما
وقيل ان الندب للجواز صح ... والندب قولنا هنا على الأصح
وما قضاء عمر بواجب ... على الصحيح جاء فى المذاهب
وما روى الربيع ايضا لم يجب ... لكنه لذاك جهراً قد نُدِب
وأولوا قول أبى هريرة ... إلى وجوه ها هنا عديدة
والعام نبنيه على الخصوص أن ... لم يمكن الجمع لذاك يا فطن
والندب ها هنا أدل فى النظر ... فسر مع الندب لدى أهل الأثر
وعالج الأمر طبعا بالتي ... أحسن والحق أخيّ أثبت
والعلماء لهم فينا النظر ... لأنهم أدرى بمفهوم الأثر
ونحن لا ندرك ما قد أدركوا ... بل يلزمنْ نسلك ما قد سلكوا
وذاك غاية الضعيف فاعلما ... لا يقدحن فى فتاوى العلما
وفى العوارى كرم النفوس صح ... بين رجال العرب نهجه اتضح
كانوا على أسما صفات الكرم ... خصوا بها بين بقايا الأمم
لو سُئل الانسانُ ابنه فلا ... يشح فى وجه الذى قد سألا
بل يبذل الغالى لمن قد سألا ... ولا يبالى كرما تغلغلا
جاءت به اشعارهم ولا خفا ... كان روى ذلك من قد سلفا
للعرب مطلق السماح عرفا ... فيهم قديما وكذا فيهم وفا
ان سُئلوا شيئا ولو عظيما ... لا يرجعن سائلهم محروما
تلك خصال فيهم تغلغلت ... قام بناؤهم عليها وثبت

خصوا بها عن كل باقى الأمم ... وعرفوا بها كذاك فافهم
وقد تنافسوا بها جهارا ... وحرروا فى ذلك الاشعارا
وتلك من مكارم الاخلاق ... عندهم صحت على اتفاق
يَعرِف ذاك العلما ولا خفا ... حَرَّر فيها القول من قد سلفا

الغصب

الغصب أخذ الشيء بالقهر على ... سبيل ظلم كان ممن فعلا
يقهره مغتصبا بالمال ... منه وما كان له بحال
وهو على عدة أوجه أتى ... فى حد ذاته لديهم ثبتا
غصب لأموال وغصب الأنفس ... والفض للأبكار كالمفترس
يقهرها قهراً ولا يبالى ... لا يخشى رادعا بذى الأعمال
يقصد منها ما يشا لا يسئل ... هل ذلك الفعل له يحلل
من باشر الفعل له يضمن فى ... دين الإلٰه فى مقال السلف
ومن أعان هكذا ولا خفا ... لانه الشريك فيه فاعرفا
فى الأخذ والاتلاف عند العلما ... لا فرق فى ذلك معهم علما
وهكذا من كان يوما سببا ... فى ذلك الأمر عليه وجب
كفاتح للزرب ثم خرجت ... أغنامه وبالخروج تلفت
كان أهاجها إلى الخروج أو ... لم يك فاعلا خلاف قد حكوا
والأشهر الضمان لو لم يهج ... لها متى يفتح باب المخرج
وقيل لا ضمان ها هنا اعلما ... إذ لم يكن اخرجها من الحمى
وقيل ان أهاجها الضمان لا ... ان لم يهجها البعض فيها فصّلا
وحافر البئر بحيث يمنع ... من حفرها الضمان فيمن يقع
أما اذا كانت بحيث صح له ... حفر لها لم تك يوما مشكله
ان كان فى ملك له قد حفرا ... لها فلا ضمان قولا شهرا
والخلف فى المباح عند العلما ... والبعض أوجب الضمان فاعلما
والعمد والخطا على حد سوا ... فى مثل هذا قد رواه من روى
فالمال مضمون بأي حال ... ان لم يكن عذر بذى الاحوال

وهكذا بالاختيار يقع ... والخلف فى الاكراه أيضا فاسمعوا
قيل على المكرِه لا على الذى ... أُكْرِه فى الغصب بمعناه خذ
ممن له الاكراه فى العرف اعلما ... لا من سواه نص ذاك العلما
اذ يتقى بالمال شر الأنفس ... لا تهلكن فى المنهج المؤسس
وقيل بل عليه ما جنى ... شرعا ولو أكره كُلاً ضَمِنَا
كان له الفعل بذاك الحال ... وبعد ذاك يضمن للمال
فالمال للأنفس قد كان فِدا ... كما على ذلك اهل الاقتدا
ويضمن الذى هنا قد تلفا ... مُغتصِبٌ بأي حال عُرِفا
كان من السماء جاءه التلف ... فى يده بالغصب هكذا عرف
او كان منه فهما معهم سوَا ... لأنه الغاصب فعله هوى
او كان غاصب له هنا اغتصب ... ممن له كان هناك قد غصب
اذ كان فيه الأصل عند العلما ... لا عذر فيه اذ هناك أجرما
وذاك فى المنقول معهم عُرِفا ... بالاتفاق من أئمة الوفا
أما العقار عندما ينهدم ... يضمنه الغاصب فيما نعلم
وقبل هدمه فما كان نقص ... يضمنه الغاصب أي على الأخص
أما أبو حنيفة ليس يرى ... هنا ضمانا عندهم مقررا
ولا دليل لأبى حنيفة ... نعرفه فى قول أهل الملة
ورد عين ما هناك اغتُصِبَا ... يلزم ان كانت فخذها مذهبا
ان لم يصبها أثر التغيّر ... او كان فالمالكَ فيها خيِّر
يريدها أو لا يريد الثمنا ... يعطى الذى أراد عند الفطنا
والمثل عنها قد كفى ولا خفا ... كيلاً ووزنا عندهم قد عرفا
وفى العروض بالعروض فاعلما ... لا الحيوان هكذا قد رسما
وهل له الخيار بين القيمة ... والمثل قول عند أهل الملة
وقيل لا قيمة حيث أمكنا ... مِثلٌ لها فى قول جل الفطنا
والنص فى العبد اذا ما أعتَقَا(١) ... شِقصاً له قوِّم قول حُقِّقا
فاعتَبَر القيمة لم يعتبر ... مِثلاً لها منطوق ذاك الخبر

(١) قوله والنص فى العبد اذا ما اعتقا بالبناء للفاعل أي اذا أعتقه مالكه : أهـ

والآخرون نظروا المثل كما ... في آية الجزا بيانا محكما
قال جزاء مثل ما قد قَتَلا ... فاعتَبَر المثل هنا فاحتفلا
وفي حديث القصعة المكسورة ... أوجب للمثل بغير مرية
مثل انائها يقول الهادى ... وهكذا الطعام عن أمجاد
يقول غارت أمكم اذ كسرت ... وللطعام في التراب عفرت
فأوجب المثل ولم ير الثمن ... كذاك هذا صح في نقل السنن
أو طرأت يوما على ما غَصَبا ... ايضا طوارى صار منها كالهبا
ان هي من رب السما لا تُضمن ... إذ للإله الامر وهو حسن
يأخذها ولا ضمان فاعلما ... لِنا قصٍ بها لذاك فافهما
وان يرد قيمتها تقوَّم ... بيوم غَصبها بذاك نحكم
وقيل بل يأخذها وما نقص ... يضمنه الغاصبُ مهما ينتقص
أما اذا النقص بها قد وقعا ... بسبب الغاصب فالكل ادفعا
يأخذها مالكها وما نَقَص ... يأخذه معها على حكم القَصَص (١)
قد كان ذاك منه في حال عُلِم ... اذ كان بالغصب لها قد اجترم
ومن يحرّك ساكنا كان السبب ... في ذاك ان كان بذاك قد عطب
بعض يرى المغصوبَ مضمونا عُلِم ... بيوم غصبه بهذا قد حَكَم
فان يزد في ذلك شيء او نقص ... من ثمن فهو بغاصب يخص
كأنه على مليكه ورد ... هذا عليه البعض مما يُعتمد
ما زاد فيه فله وما نقص ... ليس عليه هكذا البعض ينص
كان من الله عليه وقعا ... أو الورى ذلك عنهم سُمِعا
وبعضهم يرى الضمان يتبع ... حكم الزمان كل آن فاسمعوا
ما زاد للاصل وما قد نقصا ... عليه هكذا المقال لُخِّصَا
كان من الله أو الانسان ... عليه حكم الزيد والنقصان
والشافعي من قومنا عليه في ... نص رواه عنه بعض السلف
ومالك فصّل في المقام ... بين الذى كان من الأنام
وبين ما يكون عن رب البشر ... كذاك عنه ذكروه في الأثر

(١) قوله على حكم القصص اى الاقتصاص أى أخذ الحق كما يجب : أهـ

يرى الذى يكون مما غصبا ... جناية ثانية قد ركبا
لذاك قال ما أصابه ضَمِن ... وغيره لا هكذا عنه زكن
كأنما جنى عليه فاعلما ... مع مالك له بهذا حَكَما
أما اذا جنى عليه جانى ... مع غاصب فهو ظلوم ثانى
كان الخيار ها هنا تحققا ... لصاحب الملك يرى اهل التقى
يُضمِّن الغاصبَ ذاك بالقِيَم ... فى يوم غصبه وما صح لزم
ويتبع الغاصب ذاك الجانى ... كذا أتى فى واضح البيان
او يتبع الجانى بما كان جنى ... كذاك قال العلماء الفطنا
أما جناية على العين ولا ... غصبَ لها كانت يسيراً عقلا
قالوا هنا يضمن ما قد نقصا ... منها فقط يوم ذاك خصصا
يقوّمن هنا صحيحا فاعلما ... ثم يقوّمن كما قد سقما
ما بين القيمتين يعطى المالك ... عن الجنايات ـ يقول مالك
اما اذا كانت لذاك تبطل ... كان الخيار وهو أمر يعقل
يدفع تلك العين للجانى اعلما ... ويأخذن ما هناك قوّما
أو يأخذ العين وما صح لها ... من ثمن فى رأي بعض الفقها
وقيل بل له الذى تقوّما ... من ثمن فى بعض قول العلما
وعله الأوجه فى الأنظار ... كما له أُشِيرَ فى الآثار
أما انما ان كان من رب السما ... فان للمغصوب ذلك انما
أو كان من غاصبه وكانا ... عَيناً به ظاهرة عيانا
كالصبغ فى الثوب ونقش فى البنا ... ونحو ذاك فى اعتبار الفطنا
أو كان كالبقعة فيها قد بنى ... زوال ذاك ها هنا قد أمكنا
يزيله ويترك المكانا ... خال من البنا كما قد كانا
او يعطى قيمة البنا كما يرى ... ذاك العدول العارفون الخبرا
أما الذى كالصبغ لا شيء له ... فيه اذ استحال أن يفصله
حيث عليه رده لصاحبه ... مبَّرءاً اذ ذاك من معاطبه
وقيل بل له الخيار ان يشا ... قيمة ثوبه بلا صبغ فشا
او قيمة الصبغ لأنه اصطلح ... به وعل ذاك مع بعض أصح

أما الذى لُتَّ بسمن مَثَلا ... من الطعام لا خيار يجتلىٰ
فالمثل لازم هنا أو القِيَم ... خوف الربا عند الخيار يحتكم
والقولُ فى الشيء اليسير يقع ... من غاصب للذات ليس يُدفع
لا ينقل الشيء عن الاصل اعلما ... مثل خياطة الثياب فافهما
لا حق للغاصب فيه يعرف ... يأخذه صاحبه بل يصرف
أما الذى ينقل للأشياء ... عن أصلها فالغرم فيها جائى
ذلك كالأخشاب يعملنها ... اذ ذاك أبوابا فيضمننها
عليه ردُّ قيمة الأخشاب ... ليس عليه الرد للأبواب
أو رد مثلها كذاك يقبل ... وهو صحيح وعليه العمل
وبعضهم يقول للمغصوب ... جميع ذاك الشيء دون ريب
ذلك ان الأصل مغصوب فلا ... محيص عن رد له فاحتفلا
لا حق للغاصب مهما عملا ... ما يستحيل أخذه اذ حصلا
كالصبغ للثوب وكالدباغ ... للجلد والطحن بفعل الباغى
والنسج للغزل ونحو ذاكا ... وما أتى من نوعها هناكا
ليس لعرقٍ ظالم حق ورد ... عن سيد الكون مصحح السند
وقيل بل عليه رد الثمن ... أو رد مثل جاءنا فى السنن
والأصل فى القيمة حيث تذكر ... قيمة يوم الغصب معهم قرروا
لا بعد ذاك اذ هنا طوارى ... طرت على الاشيا بلا انكار
بعض يزيد ثم بعض يُنقص ... وهكذا لذاك أيضا خصصوا
مع بعضهم هنا شريكان اعلما ... ثوب وصبغ فى المقام التزما
يقوّم الثوب بدون صبغ ... وهكذا من بعده بالصبغ
لأن غصبَ غاصب ليس يصح ... وهو وجيه وهداه متضح
وبعضهم كلّف غاصبا صبغ ... للثوب ان يزيله مهما بلغ
وان يكن انقصَ للثوب غَرَم ... للنقص اذ كان على الأصل اجترم
وغلة المغصوب خلف العلما ... فيها أتى على أصول فافهما
بعض يراها تتبع المغصوبا ... جميعَها الصحيحَ والمَعِيبَا
لانها انتاج ماله فلا ... يمنع منه كيف كان حصلا

وان تـفـت يـضـمنها مـن غَـصَـبـا ... بـأوفـر الأثـمـان عـنـد الـنـجـبـا
وقـيـل بـل يـوم بـهـا تـصـرّفـا ... زيـداً ونـقـصـا هـكـذا قـد عُـرِفـا
وان تـكـن قـد تـلـفـت عـلـى يـد ... غـاصبـهـا خـلـف بـهذا المـقـصـد
قـد قـيـل لا شيء على من غَصَبَا ... كـأنـهـا كـانـت عـلـى الـكـل هـبـا
ولا يـصـدقـن بـدون حـجـة ... لـكـن مـع الحـجـة دون مـريـة
ونـسـل مـغـصـوب إلى الأصل رجع ... بـلا خـلاف فـى المـقـام يـتـبـع
لـو أنـه مـن غـاصـب كـذا نُـقِـل ... والـفـرع عـنـدهـم على الأصل حمل
والأم ان مـاتـت لـه عنها القِيَـم ... والابـن للـغـاصـب مع بـعض عُـلِم
وقـيـل بـل لـه الجـمـيـع فـاعـلما ... وهـو الـوجـيـه فـى اعـتـبـار الـعـلما
والخـلـف فـي الثمار من هذا الشجر ... فـقـيـل للـغـاصـب جـاء فـى أثـر
وقـيـل لـلأصـل وقـد مـر لـنـا ... ذلـك فـى نـظـامـنـا مـبـيَّـنـا
ان كـان بـاقـيـا وإلا الثـمـنـا ... يـرده مـع أصـلـه مـعـيـنـا
والخـلـف قـد صح عـلـى المـنـافـع ... هـل ثـبـت الـرد بحكم الشارع
أوجـب بـعـض ردهـا ولا جـرم ... والـبـعـض للـرد نـفـى حين حكم
وبـعـضـهـم فـصّـل حـيـث قـالا ... أن أكـــرى رد أو فـــلا فـــلالا
وقـيـل ان أكـرى كما ان انـتـفـع ... رُدَّ وان عـطّـل لا رد يـقـع
وبـعـضـهـم فـرّق فـى المـقـام ... مـلاحـظـا نـوعـا مـن الإلـزام
يـرد مـا كـان مـن الأصـول ... مـنـافـعـا مـن جـمـلـة المحصول
أمـا الـذى مـن حـيـوان حَـصَـلا ... لا رد فـيـه عـن بـعـض الـفـضـلا
والـفـرق حـيـث الحـيـوان ذو عـنـا ... فـبـالـعـنـا يـسـقـط ذاك فـافـطـنـا
هـذا الـذى هـنـا يـراه بـعـضـهـم ... فـأُسـقِـطَ الـعـنـا لـذاك عـنـدهـم
أمـا الـذى يـكـون ربـح الـتـجـر ... غـلـة نـقـد غـصـبـه مـن مـتـجـر
أو كـان مـن يـد عـلـيـه قـاهـره ... يـغـصـب أمـوالا بـأيـد جـائـره
يـتـجـرن بـذلـك الـنـقـد اعـلـما ... فـيـربـحـن فـيـه خـلاف الـعـلما
بـعـض يـقـول الـفـرع لـلأصـل تـبـع ... وعـرق ظـالم لـه الـشـرع قـطـع
والـبـعـض قـد قـال لـه ذلـك إذ ... كـان الحـصـول بـالـعـنـا فـيـهـا أخذ
عـلـيـه رد الاصـل عـنـد الـفـقـهـا ... أو كـان رد المـثـل عـنـد الـنـبـهـا

بردِ نفسِ الذاتِ أو مثل لها ... يبر عند العلماء الفقها
وغاصب البعير يوما والفرس ... يركبها أو يحملن بالمفترس
ليس عليه قيل من كراء ... هنا بل العين بلا امتراء
لأنه الضامن للعين اعلما ... كذاك قد صرّح بعض العلما
وعلهم يرون ها هنا عنا ... للحيوان فلذا ما ضُمِّنا
ان الخراج بالضمان وردا ... عن سيد الرسل امام الاهتدا
فبعضهم عممه اذ حكما ... وبعضهم لذاك لم يسلما
ليس لعرقٍ ظالمٍ حق عُلِم ... يؤيد الأول مع من قد فهم
عموم ذاك ثابت بهذا ... ولم يجد من حكمه ملاذا
والعام ان أخرجه يوما سبب ... هل يقصرن عليه مع بعض النجب
وقيل بل ان عموم اللفظ لا ... خصوص أسباب لها الحكم جلا
وهو الشهير عند جل العلما ... من ها هنا الخلاف كان ارتسما
أقول والفرق هنا غير خفى ... بين الدليلين لذاك فاعرف
ان الخراج بالضمان ان دخل ... بوجه حق وبذاك قد نزل
قد اشترى الغلامَ بالحق اعلما ... ولم يكن لذاك يوما ظلما
رأى به العيب فرده على ... بايعه والحال فيه احتملا
يعلم او لا يعلمنْ من باعا ... ذلك حيث سوّغ النزاعا
وما لعرقٍ ظالم حق ورد ... يعرب عن ظلم على الغصب اعتمد
والغصب ظلم دون مَا خفاءِ ... لذاك قيل الرد للماءِ
فالأصل منع أخذِ مالِ أحدِ ... بغير إذنه أتى للأبد
فما اغله له معاً ولا ... ينال غاصب له ما أملا
كأنه عن اصله لم ينتقل ... أين يكون فلأصله الغلل
هذا الذى يظهر فى المقام ... للعلماء القادة الأعلام
كيف يقارنون للأدلة ... وبينها بُون وخلف العلة
أما المسوّغون للغلال ... لغاصب الرقاب للأموال
قالوا عليه رد تلك العين ... أو مثلها صح بغير مين
أو تلفت عليه رد الثمن ... كيوم غصبها كذا فى السنن

وما هناك كان قد تولدا ... شيء سواها عند أهل الاقتدا
قلنا هي الأصل لها ويلزم ... رد إلى الأصل الفروع فاعلموا
وغارس في أرض الاغتصاب ... نخلا أو الاشجار بانتداب
او نحوها يؤمر ان يقتلعا ... ذلك وفق مالنا قد شرعا
ويترك الأرض خلاء بيضا ... كيوم غصبها يراها أرضا
ففي حديث عروة قد وردا ... ذلك نصا في الصحيح مسندا
فان من أحيا لأرض فهي له ... وما لعرقٍ ظالمٍ اذ أرسله
وفسَّرُوا ذاك بعرس الشجر ... في أرض غصبٍ حسب نص الخبر
قضى لرب الأرض بالأرض اعلما ... وأمر الغارسَ أن يزيل مَا
روى أبو داؤد ذاك الخبرا ... فانظره تعرف في المقام الأثرا
وبعضهم فرق بين الزرع في ... رأيٍ له والنخل أيضا فاعرف
يقول في الزرع لرب الأرض ... كراءُ أرضه بهذا يقضى
وعله يراه في الحال أخف ... طبعا من النخل ونحوها عرف
وقيل بل ان له ما أنفقا ... والزرع للأرض مقالا حققا
رووا حديثا فيه عن خير البشر ... والحكم بالنص إذا صح الخبر
عن رافع نجل خديج وردا ... في سنة الهادى النبي أحمدا
والخلف فيما أفسد المواشِي ... هنا لأهل العلم خلف فاشي
فقيل مهما أرسلت لا تُفسد ... يضمنها المالك قول يورد
وقيل لا ضمان أيضا ضد ما ... مضى باطلاق هنا قد علما
وقيل بالليل الضمان وجبا ... أما مع النهار قد صار هبا
وقيل بالضمان غير المرسل ... عند انطلاقه أتى عن كمل
فلا ضمان ان يكن قد صينا ... في غيره قد قرروا التضمينا
والاتفاق بين أهل العلم صح ... ما أفسدت بالليل تضمين رجح
ذلك ان الليل وقت النوم في ... واضح أمر الناس طراً فاعرف
اما النهار حفظ أموال الورى ... عليهم فيه كذا تقررا
وذاك في آية داؤد النبي ... نعرفه وهو صحيح المذهب
فالنفش رعيُ الليل عند العرب ... ليس لهم ذلك عند النجب

ان فعلوا فالضر قد أرادوا ... وذاك منهم ها هنا فساد
وذا على قول الذين قالوا ... شرعهم صح به المقال
أما الذين لم يروا ذاك لنا ... شرعا رأوا رأيا لهم قد زكنا
ذلك ان الليل كالنهار لا ... فرق على تحقيق بعض النبلا
وعندنا الأول طبعا رجحا ... حيث به الحكم هنا ترجحا
ان النبي المصطفى قد حكما ... به وحكمه لنا قد لزما
فى ناقة البَرَا سليل عازب ... صح هنا عن النبي الغالبى
وطال خطب العلم هنا كما ... حكوه فى الآثار مما علما
ان ارسلت محفوظة فافسدت ... عند أبى حنيفة قد أهدرت
او أرسلت بغير حفظ يضمن ... مالكها كذاك عنه بينوا
وانت تدري ان ارسال النعم ... حول الحمى يوقعها هناك ثم
والراعى فى قرب الحمى فى الخبر ... يوشك ان يخرب كل الشجر
والواضح المنع وما جنى غرم ... من ابل ونحو ذاك كالغنم
لاسيما ان صدر الأمر وجب ... من حاكم الشرع القبول فاستتب
والمالكيون بأرض السَرَح ... ان ترعى فالضمان لم يتضح
أو لم يكن هناك مسرح علم ... كان الضمان كيف كان منحتم
يضمن بالليل وبالنهار ... كذاك عنهم جاء فى الآثار
أما التى من الرباط تنفلت ... لا تملكن فهدر ما جنت ثبت
والقول بالتضمين مطلقا ورد ... عندهم هذا تعدٍ فى البلد
ويلزم الضمان فى التعدى ... وذاك عندهم دليل القصد
والجرح للعجما جبار فى الخبر ... قد خالف الأصول مع أهل النظر
وهل على الجرح فقط يحمل ... فيخرج الزرع على ما فصلوا
ولو حكمنا بعمومه بطل ... حكم الضمان كيفما كان حصل
وها هنا الأنظار فى اضطراب ... لِمَا مِنَ المشكل فى ذا الباب
وان جنى على الدواب جانى ... فانه يؤخذ بالضمان
والعين فيها ربع الأثمان ... للحيوان جاء فى بيان
رووه عن فاروقنا الإمامِ ... ومن هو العمدة للأنام

والأموي عمر به قضى ... واهل كوفة به كان القضا
وغير هؤلاء نقص الثمن ... عندهم معتبر فلتفطن
اصلان في المقام عند العلما ... كل بما بان له قد حكما
والجمل الصئول حين يهجم ... على فتىً فما السبيل الأقوم
فقيل لا غرم عليه ان ظهر ... منه طراد هكذا جاء الأثر
يصدقن فيه وعندى يحلف ... بأنه كان عليه يزحف
مع اليمين صدقه قد يقرب ... ولا ضمان فيه معهم يجب
وقيل بل يغرمه في الأثر ... لانه مال أتى في نظر
والمال مضمون على هذا نرى ... سد ذريعة ولن يستنكرا
حيث الورى لهم حزازات ترى ... يوشك ان تثير فيهم شررا
اني أرى اليمين والغرم تبع ... لها ولا يترك فيما قد صنع
يقوم هذا لِبعير ذاكا ... يقتله والبغى فيه حاكا (١)
قد استدل بالقياس من منع ... فيه الضمان بفتىً له تبع
حاول قتله وكان قد دفع ... عن نفسه هنا الضمان يرتفع
ذلك في النفس وفي المال أحق ... بهدره فلا ضمان يستحق
وهكذا الصيد الذى في الحَرَم ... يهجم بالقتل فاهدار الدم
ومن رأى الضمان قال مال ... غير مكلف ولا جدال
في قتله الضمان للأموال ... فانها مضمونة بحال
واصله اضطرار عبده كانا ... أدركه الجوع فع البيانا
أنجى بنفسه بمال الغير مع ... ضمانه للمال في قول سمع
والاضطرار غير الاختيار ... ان الضمان جاء في الضرار
والحيوان ان عدى على الورى ... وقهره اذ ذاك قد تعذرا
يغزو الحروث ثم بعد يهرب ... فقتله قد أوردته النجب
يؤمر ربه بأن يصونه ... أو لا فبعد ذاك يقتلونه
وصرف ذى الضر على الأموال ... صح لنا عن قادة الرجال
ولا ضمان أبدا له هنا ... وانما أزيل ضره لنا

(١) قوله والبغى فيه حاكا : ومعناه نسج أي ربما كان باغيا بذلك وتستر بما ذكر : أ هـ

وهكذا مكرهة على الزنا ... فهل مع الحد صداق زكنا
فقيل حد وصداق علما ... وقال لا صداق بعض العلما
حقان لله وللعباد حق ... لا يسقط الحق متى ما يستحق
كسارق يلزمه رد السَّرَق ... والرد ثابت بنص مطلق
ها ذاك لا يبطل هذا فاعلما ... وهكذا يقول جل العلما
وبعضهم يبطل حق الآدمي ... مع اجتماعه بحق الحاكم (١)
فان حق الله قد يقدم ... على سواه وبهذا حكموا
ان يجتمع حقان حق الادمى ... يبطل مع حق المليك العالم
لم يجتمع حق وغرم فاعلما ... فى حالة ذاك لهذا هَدَما
وذاك قول للعراقيينا ... نعرفه فى قول المسلمينا
والكل لا يقطع عذر الآخر ... اذ ساغ فى الآرا بلا تناكر
وانما الصداق لما يكن ... مقابل البضع لهذا فافطن
وانما الصداق للتعبد ... فيجب الصداق فى ذا المقصد
فالحد حق الله والصداق ... ارش جناية هنا يساق
وقيل لا صداق ها هنا يقع ... اذ لم يكن عقد على ما قد شرع
عبادة حيث النكاح يقع ... على نكاح الشرع للحق اتبعوا
جاءتكم الاقوال فى تحقيقها ... فقاوموا الأشياء فى تنسيقها
فكل قول وجهه تبلجا ... فجاء فى سما العقول أبلجا
أطلت بحثا بالمقام اذ نرى ... هذا الزمان فى الورى تعثرا
قد كثر الجهل بهذا العهد ... وقل داع لسبيل الرشد
وواجب الانسان حسبما اقتضى ... زمانه يكون فى الدين القضا
والعلما حرب لجهل الجاهل ... وفعل كل من دعا لباطل
نسئلك اللهم رشدا يهجم ... بنا إلى الحق وعد لا نفهم

الاستحقاق

والمال حين يُستحق من أحد ... بحجة تُثبت ذلك السَّبَد

(١) قوله الحاكم المراد به الله عز وجل أي اذا اجتمع حق الخالق مع حق المخلوق قدِّم حَق الخالق كما فى السرقة : أهـ

فالحكم بالحجة حين تثبت ... يلزم والحجة لا تفوّت
كما اذا اشترى لمال أحد ... أو ادعى الارث بأي مقصد
وجاء مدعيه بالبيان ... بأنه له بلا نكران
فالحكم يقضى بالدليل الصادق ... ان قام معربا عن الحقائق
ان استحق كله أو جله ... أو بعضه معناه أو أقله
يعطىٰ الذى استحقه ولا جرم ... والشارى للبايع قام بالقِيَم
ان كان ذلك الشرا بالثمن ... او كان بالمثمون أيضا فافطن
يُرد ما صح الشرا به هنا ... على أصول قررتها الفطنا
والخلف فى نقض الجميع وردا ... او نقض ما استحق مع أهل الهدى
أو الشرا كان بمثمون عُلِم ... أصابه تغَيُّرٌ به انعدم
يقوَّم المعدومُ يوم وقعا ... به الشرى وللغريم دُفِعا
والمستحق ان يكن بيع على ... فتىً ففى ذاك الخيار عقلا
ان شاء أن يُتم ذاك البيعا ... كان له ولا يرى التضييعا
أو شاء نقضه فانه انتقض ... بنفس الاستحقاق نقضه نهض
والمستحق ان يكن قد زادا ... فيه بناءٌ أو غراس عادا
فالمستحق بالخيار فاعلما ... ما بين أصله وما كان نمىٰ
يأخذه بقيمة العدول ... أعنى الذى زاد بلا تبديل
وان يشا قيمة ما استحقا ... كان له مع الهداة حقا
ذلك ان الأصل كان قد دخل ... فيه بوجه جائز بلا جدل
ظاهره بوجه حق واعترض ... مَن استحق ذاك اذ له نهض
وان أحب الاشتراك كان له ... كل بما كان هناك حصله
ذلك بالبناء والغرس اعلما ... وهذا بالاصل الذى قد علما
وذا يقال لإمامنا عمر ... ثانى الخليفتين جاء فى الأثر
ومشترٍ لأمة فتستحق ... من بعد ما أولدها وقد صدق
يأخذها والخلف فى أولادها ... هل يأخذ القيمة فى تعدادها
ويخرجون ها هنا أحرارا ... خلف به قد حرروا الآثارا
وقيمة الأم هنا بعض يرى ... ليس له الأم لما كان طرا

وقيل بل يأخذها والولدا ... لانهم غلتها فاستفدا
وهكذا من كان قد تزوجا ... لأمة كان بها قد ولجا
حال الزواج تلك حرة تعد ... والملك صح بعد ما النسل وجد
فالحكم فيها قيمة الأولاد ... له بحال دون ما ترداد
ويخرجون ها هنا أحرارا ... للاصل فافهم هذه الآثارا
ويرجع الزوج على من دلسا ... عليه بالصداق اذ كان أسا
اما رجوعه بقيمة الولد ... فلا كذا يقول أعلام الرشد
حيث الغرور لم يكن تعلقا ... يوما بأولاد يرى اهل التقى
لانهم اذ ذاك لما يوجدوا ... بل بعد ذاك يا أخي قد وجدوا
وغلة في المستحق تقع ... متى يُرى استحقاقُها فتتبع
فقيل يوم الحكم باستحقاقِهِ ... تثبت اذ تصبح في وثاقه
وقيل بل يوم ثبوت الحق ... وقيل مذ توقيف المستحق
وان اتى الوقت الذى تقررا ... لها وقد أدرك ما قد أثمرا
ولم يكن قطافه قد وقعا ... أو الجذاذ بعدُ لما يقعا
وقيل بل لذاك ما لم تقطف ... وقيل ما لم تيبسن فاعرف
للمستحق هي في ذا الحال ... كذاك في الآثار حكم المال
ان كان أصلا ها هنا أغَلا ... حسب أصولهم تراه عدلا
وقيل بل ما لم يطب ويرجع ... عليه بالسقي هناك فاسمعوا
لانه ليس عليه سقيُها ... من بعد ما استحق يوما أصلها
ان كان قد شرى الأصول قبل أن ... تؤبِّرنْ أو أبرت لم تدركن
والأرض مهما تستحق فالكرا ... للمستحق هكذا قد ذكرا
في موسم الزرع واما ان خرج ... فذاك للشارى كذا معهم خرج
وهادم الدار وباع الهدما ... وبعدُ الاستحقاق فيها تما
يأخذ عما باع من ذاك الثمن ... والرد لا يصح مع هدم زكن
خلاصة الأمور في ذا الباب ... تجرى على ثلاثة أسباب
ردٌّ لعين تُستحق فاعلما ... ان وُجدت أو مثلها قد علما
والثالث الأثمان هكذا ورد ... في أثر الهداة قادة الرشد

وكل فرع فلأصله تبع ... والأصل بالاجماع فرعه رجع
ما لم يكن هناك أمر يمنع ... او يستحيل فى المقام المرجع
وما لعرقٍ ظالمٍ حق ورد ... أو الخطا صح كذاك قد عهد
وهذه قواعد لا تنكر ... موردها فى الحق لا يستنكر
والدين يسر والهدى توضحا ... وطالب الرشد لذلك انتحىٰ
والحق لا يزال طول الدهر ... حقا وإن عُودِى باي هجر

الهبات

ان الهبات فهي قسمان هما ... قسم إلى الثواب قد كان انتمىٰ
والثانى للأجر وهذا أفضل ... وفعله بين الأنام أكمل
وهي تصح من فتى قد عَقَلا ... يملك موهوبا له بين الملا
والخلف فى الهبات فى حال المرض ... وجلهم كان على ذاك اعترض
وألحقوا بذاك حال السَّفَه ... وحالة الأفلاس للمنتبه
وبعضهم يقول فى حال المرض ... تكون فى الثلث وليست ترتفض
والظاهريون لها قد أثبتوا ... من رأس ماله رأوها تثبت
هذا اذا مات وأما إن يعش ... أثبتها الكل لذا العقل يهش
حديث عمران على الثلث يدل ... فى ستة الأعبد معهم قد نقل
أعتقهم فرد ذاك المصطفى ... للثلث هكذا يرى أهل الوفا
والظاهريون بحكم الأصل ... فى قولهم مُستصحَباً بالعدل
قد اطلقوا ذلك عند قيد ... بمرض مهما أتى شديد
ما كان حل عندهم قبل المَرَض ... فذاك صارٍ ما عليه معترض
وحملوا حديث عمران على ... وصية كان لها قد أصّلا
وخصصوا المخوف من ذاك المرض ... لا مطلق الأمراض مهما تعترض
والكون ما بين صفوف الحرب ... أوصى بحال طعنهم والضرب
وحامل كانت أصابها الطلق ... هذا الذى يقال فى الرد صدق
وراكب البحر وكان اضطربا ... وقام موجه هنا معبعبا
والسفها والمفلسون فاعلما ... عند الذى يقول حجر لزما
فالحجر للهبات كان قد شمل ... ولا خلاف ها هنا معهم قبل

اما الذين لا يرون الحجرا ... فالاختلاف بهم استقرا
وجاز للانسان مها وهبا ... لو كل ماله حباه أجنبا
لأنه مسلط فى الحكم ... على الذى له بملك سُمِّى
لا مانع يمنعه بحق ... فى ظاهر الحال احتكم بالصدق
والخلف فى التفضيل للأولاد ... بعض يراه جائز المراد
ان كان ذا علم وفضل وهدى ... على الذى عاش خبيثا مفسدا
وقيل بالتكريه فى المقام ... وقيل بل ذاك من الآثام
ليس له ذلك فى الحق الجلى ... لو سيد الأولاد لا تفضل
وأوردوا ما جاء عن بشير ... محررا فى الوارد الشهير
وفرعوا عليه ما قد فهموا ... فخصصوا منطوقه وعمموا
وأوردوا أحكامهم عليه فى ... شهير منقول لهم فلتعرف
اذ جاء فى ألفاظه اختلاف ... بيّن فحواه لنا الأسلاف
وباختلافها اختلاف الحكم ... جرى لدى أذواق أهل العلم
فى بعضها ارتَجِعْهُ وهو رد ... لفعل بعض به يعتد
وبعضها يقول جور فاعلما ... والبطل عنه فى المقام نحما
وبعضها يقول اشهد « غيرى » ... وهكذا فى نقله الشهير
وبعضها يقول لست أشهد ... وكل ذاك فى المقام أوردوا
وعن أبى بكر يقال نَحَلا ... عائشة فكان حقا أصّلا
لو لم يجز ذلك ما كان فَعَل ... له أبو بكر إمامنا البطل
لكنها ما قبضته فرجع ... ذلك للوارث هكذا رُفِع
وعندما كان الجوازُ وردا ... فى هبة المال بحال الاجتدا
هل جاز فى المشاع ذاك اختلفا ... فيه مصابيحُ الهدى أهل الوفا
اثبتها بعض رجال العلم فى ... تحقيقهم وذاك غير مختفى
يرونها حقا هنا تقرَّرا ... لابد ان ينال ذلك الورى
يقاسم الشريك فى تلك الهبه ... فيدركن بقسمهم ما استوهبه
ولا تصح عند بعض العلما ... للجهل بالموهوب أشبه العمى
فهو هنا قد وَهَبَ المجهولا ... فليس يدرى عرضه والطولا

وذاك فى البيوع ليس يثبت ... فها هنا كذاك لا يثبّت
وكل ما ليس يصح فى الهدى ... بَيْعٌ له فَوَهبُهُ قد فسدا
وما يجوز بيعه كذا الهبه ... فيه تجوز وردت مهذبه
فيها القبول وكذا الايجاب قد ... صحا بحكم فى البيان المعتمد
كذلك الموهوب فيه يلزم ... ممن قبوله يصح فاعلموا
أما الصبي فوليُّه يصح ... قبوله او الوكيل حيث صح
والقبض فى الهبات شرط صحة ... بدونه فاقدة للصحة
وذا عليه قادة الأئمة ... كما أتى محررا فى السنة
ومالك يقول أيضا تنعقد ... ويجبرن على القبول فاستفد
ووجهه خافٍ على أهل النهىٰ ... ولا دليل عند كل النبها
قاس علىٰ البيع وما تم له ... قياسه وما به عللله
حتى اذا الموهوبُ قد تأنى ... عن قبضها ولم يكن قد ثنى
فافلس الواهب قالوا تبطل ... قلت الصحيح بطلها مؤصل
قال أبو بكر به بين الملا ... لأم المؤمنين فيما نقلا
فكان حجة المقام فاعلما ... ما حققته فى هداها العلما
وعند مالك يرى القبض لها ... شرط كمال قال عنه الفقها
وخرجت فروعه بحسبما ... قد اقتضى الأصل لذاك فاعلما
وقولنا كما مضى ولا خفا ... أيده الدليل مع أهل الوفا
وأحمد والثورى لم يشترطا ... لصحة ولا كمال ضبطا
بل انها ثابتة بنفس ما ... أدلى به الواهب فيما رسما
قد لاحظا بانها اختيار ... لم يدخلن فى ضمنها إجبار
لاسيما ما لم تكن قدقُصِدَا ... بها ثوابٌ ظاهر به الهدى
والبيع فيه عوض قد يُجبر ... عليه وهو واضح لا ينكر
وقيل فى المكيل والموزون صح ... عن أحمد قبضٌ به معه اتضح
ولست أدرى ذلك التخصيصا ... هنا ولا ندرى له خِصِّيصا
وقولنا هو الصحيح فاعلما ... كما على ذاك اعتماد العلما
وبعضهم حكى به اجماعا ... فكان فيه قطع النزاعا

أمـا أبٌ يـنـحـل إبـنـا مـالا ... ولم يـكـن قـد حـاز ذاك المـالا
يـقـول يـكـفـى فـيـه اعـلان الأب ... بـوهـبـه لـه حُـكِـى فـى الـكـتـب
وذكـروا ذلـك عـن عـثـمـانـا ... ولم يـكـن هـداه يـومـا بـانـا
ومـرعـن صـدِّيـقـنـا واحـتـمـلا ... لم يـعـلـن الـوهـبَ عـلـى مـا أصلا
والـواضـح الاعـلان فـيـه وردا ... بحسب ما يـفـهـمـه اهـل الهدى
ومـالـك يـقـول فـى المـلـبـوس ... حـيـازة تـلـزم فـى الـتـأسـيس
كـذاك فـى المـسـكـون أيـضـا قـالا ... ولا دلـيـل خـصَّ ذى الأحـوالا
لـكـنـه تـعـسـف كما تـرى ... والله يـهـدى مـن يـشـا مـن الورى
ان سـكـن الـواهـبُ ذاك المـنـزلا ... او لـبـس الـثـوب فـهـذا بـطـلا
بـل يـلـزمـن ان يـتـخـلـى فـاعـلما ... كـذاك قـد قـال رجـال عـلما
والأم مـثـل الأب عـنـد الأكثر ... وذاك فـى المـعـقـول لم يـسـتـنـكـر
والجـد مـثـل الأب أيـضـا فـانـظـر ... فـالجـد قـد كـان أبـاً فـى الـنـظـر
كـذلـك الجـدة مـثـل الأم فـى ... هـذا المـقـام فـى الـبـيـان الأشـرف
فـالأب يحـتـاز لابـنـه اعـلما ... وهـكـذا الام تـراهـا الـعـلما
والاصـل للـفـرع مـنـاط يـعـرف ... ولـيـس فـى هـذا لهـم مختلف
والحـق أيـا كـان فـلـيـقـدم ... عـلـى سـواه فـى قـضـايـا الأمـم

أنـواع الهـبـات

ان الهـبـات هـي أنـواع تـعـد ... فـى نظر الشرع الشريف المعتمد
هـبـة عين بـعـدهـا المـنـافـع ... وللـثـواب بـعـض هـذى واقـع
وبـعـضـهـا لـلاجـر قـصـد الواهب ... كما تـرى تـعـدد المـطـالـب
فـبـعـضـهـم يـقـصـد وجـه الله ... وبـعـضـهـم للـمـال أو للـجـاه
فـهـبـة الاجـر بـاجـمـاع تصـح ... وغـيـرهـا فـيـه الخـلاف المـتـضح
فـمـالـك أجـازهـا مـثـل أبـى ... حـنـيـفـة اذ كـان كـالمـكـتـسـب
يـطـلـب بـالمـال لـه أمـوالا ... فـكـان ذاك عـنـدهـم حـلالا
والـشـافـعـى يـمـنـع غير الأجـر ... مـثـل أبـى ثـور الـفـقـيـه فـادر
كـذا أبـو داؤد أيـضـا فـاعـلما ... اذ كـان هـذا فـى عـداد الـعـلما

بعض يراها فى المقام بَيعا ... أثمانه مجهولة فى المسعى
لم تقع الأثمان فيه فاعلما ... فالجهل فيها غرراً قد ألزما
تدخلها أحكام بيع الغرر ... عندهم كذا أتى فى الأثر
تلك أصولهم هنا ولا خفا ... ذلك كل العلما قد عرفا
والعرف كالشرط يقال فيها ... ثواب مثلها هنا يكفيها
وواهب ان كان لا يرض بما ... كان من الثواب قيل انهدما
ان لم يكن أقل من أثمانها ... عليه ان يرد من أعيانها
او كان للاثمان يوما دفعا ... لازمةٍ ويتركن المدعىٰ
ليس على الموهوب معهم أكثر ... من قيمة لها هناك تذكر
وقيل بل دون رضى مَن وَهَبا ... لا تلزمن فى رأي بعض النجبا
وذكروا هذا عن الفاروق فى ... ما قد روى عنه رجال السلف
يردها لربها فى الأثر ... دون الرضىٰ كذاك عند الاكثر
كالبيع ان لم يعطه فيه الثَمَن ... لا يلزم البيع لدى أهل الفطن
وكل ذى مال بماله أحق ... عندهم وماله كان استحق
وهكذا الهبات للمنافع ... قد ذكروها فى نصوص الشارع
وهي بأنواع تكون فاعلما ... كما حكاها الفقهاء العلما
منها مؤجل كمثل العاريه ... وقد مضت على الشروط الوافيه
كذلك المنحة نوع منها ... تقوم فى المقام أيضا عنها
وهكذا العمرى واصلها علم ... عن شارع الدين وفيها قد حكم
يهبه سكنى ديار تعرف ... ما عاش وهو القيد فيها فاعرفوا
بعض يقول هبة مثبُوته ... والقيد فيها لا يرى ثبوته
واعتمدت هذا المقال فى الأثر ... فحول علم أدركت منه الوطر
وقيل ان القيد فيها ثبتا ... فلنتبع تقييده حيث أتى
ما بالنا نقضى عليه فوق ما ... قال وللاحسان قصده رمى
ان مات عادت للذى قد أعمَرَا ... أو وارِثٍ له وهذا شُهِرا
أما إذا ما قال هذى لك يا ... سعد وللأعقاب أو تنتهيا
فهي لمن أعمرها وللعقب ... وهو الذى قد صححوه فى الكتب

تكون ملكا للذى قد أعمرا ... وعقب له هنا تقررا
لا تقسمن فى إرثه بل توقف ... على ذراريه إلى ان يصرفوا
والخلف مهما انقرضوا هل ترجع ... لصاحب الاصل على ما فرعوا
والقول بالرجوع ليس يبعد ... ان ذهبت أعقابه او فُقِدوا
والواضح الرجوع فيها لم يكن ... يوما على أصل مكين قد زكن
ذلك لم يستثن حين أعمرا ... كما ترى اللفظ جليا ظهرا
أما اذا لم يذكر الأعقابا ... فانه ما كان سد فيها البابا
والنص فيها جاء عن خير الورى ... كالبدر فى أفق السماء أزهرا
بين ما صح بيانا متضح ... فاعتمد الصحيح واتبع الأصح
فى بعضها يقول ليست ترجع ... لأصلها مع عقب تنقطع
تدخل فى الميراث حسب النص ... ولم أكن لِنصها مستقصى
وجاء فى نص به الانصارا ... نادى النبي المصطفى جهارا
يقول من أعمر شيئا أحدا ... حياته يحوز ذاك أبدا
وقد أشار للمقام فى الأثر ... حديث قيء الكلب مع أهل النظر
وصح هذا النقل عن خير الورى ... عند الهداة العلماء البصرا
ويلزم المسلم ان يمتثلا ... ما جاء عن هادى الورى مؤصلا
يتبعه فى حلوه والمر ... وكله حلو بغير نكر
أشهى الى النفوس ذوق الحق ... ان جاء مقرونا بغيث الصدق
وان يقل اسكنتك الدار فلا ... عمرى هنا عند الهداة النبلا
لو أنه جاء بلفظ العقب ... قد نقلوا هذا ولم يستغرب
قال به الجمهور من أهل الهدى ... فسر مع الجمهور لا تنفردا
وهكذا اخدمتك الدار اعلما ... والمنح أيضا أمره قد علما
وقيل ان جاء بلفظ العقب ... تكون عمرى عند بعض النجب
ذلك ان القصد فى المقام ... دل على هذا بلا ملام
لان ما دل على معنى لزم ... قبوله فيه على الوجه الأتم
وان معنى الشرع فليقدم ... على سواه فى المقال الأقوم
والعقب المذكور فيه ثبتا ... قرينة اذا به فيه أتى

والفضل فى العمرى عظيم وردا ... عن أحمد المختار نبراس الهدى
وهو تعاون وفضل يعرف ... بينهم وقدره لا يوصف
والله يحصى للعباد الفضلا ... بينهم اذ كان فينا عدلا
يضاعف الاجر إلى ان يعظما ... فندركن به منال العظما
ولن يضيع عند ذى الجلال ... مثقال ذرة من الأعمال
يربى ذو الجلال للأعمال ... حتى توازنن للجبال
ان كان لله ووجهه قصد ... أدرك عند الله ضعفا ومدد
فان ربنا كريم وعدا ... من فعل الخير المرام الاسعدا
فانه حض على ذاك وما ... حض على شيء سدى لتعلما
ومجمل المقام جاء مطلقا ... دعا الإلٰه الخلق طراً للتقى
لو فهم الناس الذى له دعا ... وعملوا وفاقَ ما قد شرعا
كانوا ملوك الكون فى هذا الملا ... لكنهم لم يفهموا القصد ولا

الرجوع فى الهبة

والخلف فى الرجوع بين العلما ... أجازه بعض لما قد فهما
للأب مهما وهب الإبنَ اعلما ... صح الرجوعُ ها هنا عن علما
ذلك مال الابن مال الوالد ... لذا رجوعه بذى المقاصد
وبعضهم فى الابن ما لم ينكح ... أو لم يكن جاء بِدَين مفدح
ان كان ذا دين إلى الدين صُرِف ... او كان ذا تزوج به عُرِف
والأم مثل الأب فى هذا لها ... ما لأب عند الهداة الفقها
وهو الذى يسمى الاعتصارا ... بينهم اذ حرّروا الآثارا
تعتصر الأم الذى قد وَهَبَت ... لابنها والأبُ حى قد ثبت
فالأب بالابن يقوم فاعلما ... لذاك للأم اعتصارٌ عُلِما
واكثر الهداة ليس يصلح ... ذلك عندهم وهذا أصلح
لا يصلح الرجوع فى العطايا ... ونحوها من سائر القضايا
ما كان لله فهذا ماضى ... اذ كان حين الوهب معهم راضى
ما رضى المرءُ به لا يرجع ... فيه فليس فيه طبعا مرجع

أما ابو حنيفة أجاز أن ... يرجع فى الوهب كذا عنه زكن
إلا لأرحام يكون فاعلما ... محرمات هكذا قد رسما (١)
وذا من الاشكال فى مكان ... يعرفه منوّر الأذهان
ذلك فى الهبات للثواب ... عندهم بدون ما ارتياب
أما الذى لوجه ذى الجلال ... فهو من الطاعات فى الأعمال
ولا رجوع فيه بالاجماع ... فخذه كي تقطع للنزاع
لو جاز أن يرجع فى الطاعات ... ينهدمن بناءُ الصالحات
أما حديث الكلب ذى القيء شمل ... للكل عند العلما ولا جدل
وفى حديث الوالدين ما يدل ... على جواز فى المقام قد نقل
يقول لا رجوع نص الخبر ... إلا لوالد كذا فى الأثر
والأم مثل الأب فى هذا الصدد ... وحالها الأخص معهم للأبد
وفى حديث عمر للرحم ... أو ذى تصدق بنص محكم
لا يرجعن فى ذاك هكذا ورد ... وكان بعضهم على هذا اعتمد
أما الذى بها الثوابُ قُصِدا ... له الرجوع هكذا قد وردا
ومن على الابن بها تصدقا ... فحازها الابن احتيازا حققا
ومات فالوالد ذاك يرث ... لا منع فى هذا أتى فيبحث
وهكذا العكس على هذا ورد ... فى أثر للعلماء مستند
فيها يقول المصطفى أُجِرتا ... وخذ بميراث لها وَفُزْتَا
وهكذا ذلك فى الوليدة ... نصا رواه علماءُ السنة
والظاهريون تراهم منعوا ... حجتهم نص هناك يُرفع
يقول فيها المصطفى لا تشتر ... لفرس عن الامام عمر
كان الامام المرتضى تصدقا ... به فبيع هكذا قد حققا.
أراد أن يشريه حين وجدا ... ذاك يباع هكذا قد وردا
وفيه كالكلب بقيء فاعلما ... وبالشرا أراده فَاُحرِما
فجعل الشرا رجوعا ونهى ... عنه أفاد ذاك جل الفقها
لا تشره أمراً له تحققا ... وفيه بالحديث جهراً نطقا

(١) قوله محرمات أي محارم أي ذوات محارم وهن محرمات كالأخت والعمة والخالة ونحوها

وللمجوِّزين في المقام ... أدلة توضح للمرام
واحتملوا لِذا الحديث مُحتمل ... يليق في أصولهم ولم يعل
وليس من مكارم الأخلاق ... رجوعهم في الكل باتفاق
والخلق الاعلا الذى ترفعا ... عن رد هذا لو غدا موسعا
بل يبذل الحر لأموال تعد ... يشرى بها الحمد مع البر الأحد
فان ما ضاع مع الانام ... يبقى مع المهيمن السلام
وتمموا مكارم الاخلاق ... تتميمها المرضي للخلاق
جاء محمد لكي يتمما ... فتمموا ما المصطفى قد تمما
اذ لكم الأسوة بالمختار ... محمد صلى عليه الباري
فتمموا مكارم الأخلاق ... وراقبوا الإلٰه في البواقي

الوصايا

من الهبات عندنا الوصايا ... تتبعها في اكثر القضايا
لأنها تبرع في الغالب ... ان لم تكن يوما بشيء واجب
وهي من الأمور الواجبات ... بأصلها من جنس الصالحات
واجبة في الجملة المطلوبة ... ان لم تكن حقا لبعض الأمة
أثبتها القرآن أيضا في السور ... ووردت عن أحمد بدر مضر
من مات لم يوص وعيده ورد ... فيه مع الهداة واضح السند
ان شاء أن يموت نصرانيا ... ونحوه كذا أتى مرويا
وذاك للوجوب كان دلا ... والذكر قد أقام هذا الأصلا
وهي من الحر صحيح العقل ... يملك ملكا ثابتا عن أصل
كان له شيء يقول الهادى ... يوصى به قد جاء بالمراد
معناه من ليس له شيء فلا ... يلزمه الايصاء عُند العقلا
وبعضهم مها حقوق وجبت ... عليه فالايصا بذاك قد ثبت
معذرة الى الإلٰه الباري ... كذاك قد اورد في الآثار
وعله استحق مالا جَهِلا ... به وغيره له قد حصَّلا
ممن له عليه حق قد درى ... به فنحكمن بذاك ياترى

والخلف فى الصبي ان كان عقل ... ايصاءه بعض يقول قد قبل
لأنه يؤمر بالصلاة فى ... حال الصبا قبل البلوغ فاعرف
فصح ما أوصى به هنا اعلما ... كذاك قد قرر بعض العلما
والخلف فى السفيه أيضا وردا ... بعض يقول لا تصح أبدا
حيث لِمَا لِه بحكم الشرع لا ... يعطى فما الايصا له قد قبلا
والشافعى يمنع من أهل الصبا ... والقول فى المذهب عند النجبا
وصية الكافر قد قيل تصح ... ان لم تكن من الحرام المتضح
وكيف صحت وله كل عمل ... بحكم كفره الجميع قد نزل
ولا وصية لوارث ورد ... عن أحمد المختار صادق السند
لانه لو صح للوارث ان ... يُوصى له فا ولم تسن
وهل لغير الاقربا تصح فى ... دين الهدى والحق صحت فاعرف
اما القريب حقه قد وجبا ... يلزم كل مسلم ولو أبىٰ
ان لم يكن سلّمه له وجب ... ايصاؤه به هنا ولا عجب
وقيل بعد الموت هذا يجب ... لا قبله كما عليه المذهب
أما إلى الأجنب دون الأقرب ... ترد للاقرب عند النجب
ذلك ان واجبا قد تركا ... وجاء بالنفل فساء مسلكا
عُوكِسَ فى صلاحه للأقرب ... واجبة لغيره لم تجب
وقيل بل تمضى عليه وعصىٰ ... بالترك للأقرب فيما لخصا
من دينه ذلك والله الولي ... يسئله عن دينه الرب العلى
وقد بسطنا القول فى شرح لنا ... على نظام أحمد مبيَّنا (١)
سميته (مقاصد الأبرار) ... شرحا على مطالع الأنوار
للأقربين قال ذو الجلال ... لغيرهم نأت عن الحلال
فاللام للتخصيص فى المقام ... وقيل بل ليست من الحرام
لكنهم بها أخص فاعلما ... كالفضل حكمه أتى معما
يُوصى لمن يراه مُستحِقا ... ان لم يكن عليه ذاك حقا

(١) يشير الى نظم الشيخ أحمد بن سعيد بن خلفان الخليلى الذى سماه مطالع الانوار فسمى شرحه عليه مقاصد الأبرار:

ألا ترى من اعتق العبيدا ... منه تراهم قد غدوا بعيدا
هم ماله لا مال غيرهم له ... أثبته الهادى متى حلله
أقرع بين الأعبد المحرره ... وأثبت الايصا إمامُ البرره
أقرع بينهم لكونهم هنا ... جميعَ مالِه فخذه بينا
ليس له من ماله إلا الثلث ... يُوصى به ان موته به حدث
وان أجاز الوارثون الايصا ... لوارث جاز فع التخصيصا
ذلك مالهم وان هم قبلوا ... ذلك فيه هم له قد بذلوا
لا لوم فى ذلك عند العلما ... وربما يعد منهم كَرَما
ولا يجوز عند بعض فاعلما ... حيث غدا عبادة منعٌ سما
فمن يرى ذلك نص العلة ... عبادةً يمنع دون مرية
ومن يرى العلة نفس الوَرَثه ... اذا أجازوها مضت منبعثه
(ولا وصية لوارث) فهل ... معقول معناه لنا أم ما عقل
من قال معقول بنى عليه ما ... يلزم من حكم هنا فلتعلما
ومن يقل عبادة هنا وقف ... مسلما للأمر فى قول السلف
ولا وصية لميت وقع ... فى أثر وبعضهم لها سَمِع (١)
يقول فى ذلك للوراث ... عندهم كسائر التراث
ووجهه غير صحيح الأصل ... فتمنحن فى مثل ذا بالبطل
وقاتل ليس له ايصاءُ ... خطأً وعمدا هكذا الأنباء
والوارثون ان هم قد أذنوا ... لميت يُوصى بما يَستَحسِنُ
هل لهم الرجوع بعد ذاكا ... إني أرى رجوعهم هناكا
ذلك وقت الاذان لا مال لهم ... فالمال للمالك أصل محتكم
اذنهم طبعا كلا اذن اعلما ... بل بعد موته اليهم انتمى
اذنهم هنا إذا ما أذنوا ... فيه بشيء فالجواز بين
وقيل بالثبوت حيث علموا ... بموته المال يصير هم
ان أذنوا يلزمهم إذنهم ... ولا رجوع فى المرام يعلم
والراجح الاول عندى فاعلما ... وهو الذى عليه جل العلما

(١) قوله وبعضهم لها سمع : أي قبل لا مطلق السماع : أهـ

وبعضهم يقول ان كانوا هنا ... عِيالَه رجوعهم قد حَسُنَا
ذلك انهم يدارون له ... وقد غشاهم فى المقام فضله
او لا يكونوا بعيالٍ لا يرىٰ ... رجوعهم ذلك بعض حرَّرا

الكلام على الموصى به

قد ثبت الايصاءُ بالأموال ... على اختلافهم بلا جدال
وانما الخلاف بالمنافع ... هل تثبت يوما بحكم الشارع
أبطلها قد قيل اهل الظاهر ... لما لهم من الدليل الظاهر
وابن أبى ليلى وابن شبرُمه ... كذاك قالا فاستفدها محكمه
ذاك لان الملك قد تنقلا ... بالموت للوارث قولا عقلا
فالعبد والخيل يكون والجمل ... وهكذا كل لوارث حصل
فان يكن أوصى بما منها حصل ... من نفعها إيصاؤه كان معل
أما المجوّزون كالمال فلا ... مانع من ايصائه فاحتفلا
فالمال مقصود به النفع اعلما ... وها هنا المراد فيما رسما
والحق من مات فماله انتقل ... لوارث فلا تصرف عقل
وهذه المنافع المذكوره ... أصولها مملوكة مقهوره
فكيف يُوصى بمنافعٍ غدت ... أصولها لوارث قد مُلكت
وهكذا قد ثبت الايصاءُ ... بالثلث لا غير ولا امتراء
بالثلث ذو الجلال قد تصدقا ... لِميتٍ من ماله ان ينفقا
يُوصى به فيما يشاء فاعلما ... من التبرعات عند العلما
زيادة فى أجره كذا ورد ... عن أحمد المختار نقلا بسند
هذا اذا كان هنا من يرث ... فالعلتين عندهم قد ورّثوا
اما الذى لوارث قد عدما ... له أباح الكل جل العلما
لان خير الخلق كان عللا ... ذلك بالوارث نصا نقلا
وها هنا تعليله قد انتفى ... فجوّز الكل لذا من سلفا
اما الذين منعوا لم ينظروا ... لعلة لو قد حكاها الخبر
قالوا تعبد ونحن نمتثل ... امر النبي المصطفى خير الرسل

لذاك أوصى ها هنا بالخُمُسِ ... صدّيقنا ذو المنهج المقدس
وعمر بالربع لما سَمِعا ... خير الورى قال كثير وقعا
قد فهما من ذاك انه أحب ... أقل منه فى البيان المستحب
ولم يزالا رهن الامتثال ... لاسيما فى حق ذى الجلال
وكل ما جاء عن المختار ... يعتبرانِهِ بأمر البارى
لذاك كانا اتبعا ما جاءَ ... عن أحمد الهادى ولا امتراء
ويجب الموصىٰ به فى الأثر ... من بعد ما المُوصِى هوى فى الحفر
لا قبل ذاك لو أتانا شاكى ... ولو يكن فى جملة البواكى
إلا اذا كان بحق قد أقر ... فالخلف فيه عند اعلام النظر
منهم يرى إلزامه ان يدفعا ... ذلك لا يؤخّرنه فاسمعا
ذلك انه عليه وجبا ... فلا يؤخرنه ولو أبىٰ
إلا إذا ما رضي المقر له ... فبرضاه قد تهون المعضله
وقيل لا يحكم ها هنا على ... ذلك بالإلزام عند الفضلا
من دينه ذلك فى أمانته ... يسئل عنه باقتضا ديانته
إلا اذا ما كان رب الحق قد ... يعرف أصله لذاك يعتمد
وفى قبول من له قد أُوصِى ... هل يشرط القبول بالتنصيص
ان لم يكن قبوله تحققا ... لا تثبتن فى مقال صدقا
لأنه المختار ليس يلزم ... قبوله على الصحيح فاعلموا
وقيل بل يلزم حيث المال ... ليس يرى ضياعه الرجال
فيه وعيد جاء عن خير الورى ... لذلك اللزوم ها هنا يُرى

عويص الإيصاء

وفى الوصايا ما غدا عويصا ... كغيرها فاستوجبت تخصيصا
والقول فيها ينبغى كي يكشفا ... اشكالها بنهج ارباب الصفا
من ذاك من أوصى بثلث المال ... لأحد من سائر الرجال
وعيّن الموصىٰ به واشتجرا ... موصىً له ووارثون فى الورى
قالوا الذى عيّنه المُوصِى غدا ... اكثر من ثلث وَأَمسى عددا

فالوارثون هم مخيَّرونا ... في ذاك في أحكام المسلمينا
أعطوه ما أوصى به ان شاءوا ... او ثلث الكل احتوى الايصاءُ
ليس له ما زاد فوق الثلث ... اذ رده الشرع هنا للثلث
ما أبطل الشرع فذاك يبطل ... لا وجه للزائد فيه يعقل
وبعضهم أبطل للكل اعلما ... حيث أتى الايصا بما قد حَرُما
وقيل لا يبطل بل يرد ... للثلث عن تحاصص يُعد
وذا الذى قال به الجمهور من ... أئمة الدين وأعلام السنن
وفى المقام أوجه من الأثر ... أوردها الهداة أعلام النظر
أما الذين أوجبوا ما أوصى ... لو زاد حيث البعض فينا خصا
قالوا نرى الرد لها تبديلا ... ولا يجوز فاعرف التأصيلا
قلنا لهم يجوز ما الشرع أمر ... به وغيره يرد فى النظر
وكل شيء ليس أمرنا جرى ... عليه مردود حديث شهرا
نحن نرد ذلك الذى أمر ... برده الشرع لدى أهل النظر
أما ابو حنيفة والشافعى ... لم يريا الرد ضمين الواسع
كذا أبو ثور وأحمد الأجل ... كذاك داؤد على هذا العمل
وبعضهم يقول ثلث ثبتا ... فيما هنا تعيينه كان أتى
وثلث الباقى وذاك عين ما ... قلنا على تحقيق جل العلما
وان يك الموصىٰ به الثلث ثبت ... أو أنه اقل فيه الحكمُ بُت
يدفع للموصى له كما وجب ... تعيينه وقدره ولا عجب
ثم الزكاة ان تكن قد وجبت ... ولم يك الايصا بها يوما ثبت
ليس على الوارث اخراج لها ... او كان اوصى فاختلاف الفقها
قيل من الثلث على رأي وقع ... لبعضهم كان له بعض رفع
وقيل من اصل الجميع تخرج ... كأصلها وذا عليه نعرج
فالثلث للتبرعات وقعا ... كما له الحديث جهرا سُمِعا
زيادة يقول فى الأعمال ... وهو خلاف واجب بحال
وان دَين الله أولى وأحق ... قضاؤه لمن له كان استحق
كذلك التكفير والحج اعلما ... من أصله يراه بعض العلما

ما كان واجباً من الكل خرج ... والنفل فى الثلث به الكل عرج
فما لك جميع ذاك فى الثلث ... يراه ان موتٌ به كان حدث
والشافعى كالدين عنده وقع ... ودَين ذى الجلال بالقضا شرع
وهو أحق فى الحديث فاعلما ... ذلك من معقول كل العلما
وان تزد وصية على الثلث ... كان تحاصص القضايا منبعث
وان يكن فيها أهم قدِّم ... أهمها حسب البيان الأقوم
وان يكن أوصى لزيد وعمر ... بثلث المال على الوجه استقر
وخالدا بالثلثين خصا ... كما على ذلك جهرا نصا
ينزل كلهم على الثلث بما ... كان من السهام عند العلما
يقتسمون حسب ما له انتهى ... حسابهم فى رأي كل الفقهَا
ومن يكن اوصى بجزء المال ... لأحد مع علمه بالحال
يعلم ما لديه من أموال ... ثابتة الأصول والأحوال
ثم له مال به قد يجهل ... ما القول فيه حسبما قد أصلوا
بعض يقول الجزء من جميع ما ... كان له يعلم او لم يعلما
بعض يرى شمول اسم المال ... فجاء بالتعميم فى ذا الحال
وبعضهم للعلم كان قد نظر ... لم يدر ذاك المال عداً أو قدر
لم يدخل الجزءُ بما لم يعلم ... اذ علمه بذاك لم ينحتم
من ذا الذى يقدر أن يحكم فى ... مجهول علم كان طبعا قد خفى
لم يدره مالكه ولا جرم ... كل بما بان له كان حكم
وها هنا مسائل تطول فى ... سلك النظام جمعها فلتعرف
نعرض عنها اذ لها قد نكل ... الى هداة العلم حيث تصل
فى عدة من الشؤون تأتى ... مقرونة بالنفي والاثبات
وفى اصولها التى تعتمد ... على بيانها أمور تورد
فى وضعها اللفظى من إجمال ... يوما وتفصيل وفى جدال
ومآله الرسم اقتضى ولا خفا ... كمثل ما عن الهداة عرفا
والحمد لله على كل المنن ... وفضله العميم اذ به يمن
ثم الصلاة مبلغ القدرة من ... رب السما لأحمد بدر الدجن

وآلـه وصـحـبـه الأخـيـار والـصـالحين الـقـادة الأبـرار
والـتـابـعين لهـم مـا فـصـلـت عـقـود شـرع الله أو تـأصـلـت

الوصـيـة للأقـربين

للـوالـديـن فـى الـكـتـاب قـد ورد وصـيـة نـص بهـا الـذكـر الأسـد
فـنـسـخ الإلـٰه حـظ الـوالـد مـنـه بـنـص للـنـبـي وارد
وبـقـى الأقـرب فـى الـقـرآن إيـصـاؤه صـح بـلا نـكـران
وذاك واجـب تـقـول الـعـلما بـتـركـه يهـلـك حـيـث أجـرَما
والأقـرب المـعـروف مـنـا بـالـنسب لـكـنـه لم يـرثـن حـيـث حُـجـب
كـابـن إبـنٍ مـع وجـود الابـن والأخ والـعـم عـلـى ذا فـابـن
مـن كـان للـمـيّـت فـى الأنـسـاب لـه اتـصـال صين بـاحـتـجـاب
لم يـرثـن فـهـو قـريـب اسـتـحـق أن نـوصين لـه مـع المـوت بحـق
تـسـلـيـة لـه بـذاك المـال حين أصـيـب هـا هـنـا بحـال
فـهـو مـصـاب اي مـع الأقـارب وهـم تـسـلـوا عـنـه بـالمـكـاسـب
وبـقـى المحـجـوب فـى مـصـابـه سَـلّاه بـالايـصـاء فـى احـتـجـابـه
تـلـك هـي الحكـمـة فـى المـقـام أوضـحـهـا جـهـابـذ الأعـلام
حـيـنـئـذ يـقـتـسـم الأقـارب وصـيـة الأقـرب حـيـث الحـاجـب
وهـم جـمـيـع مـن لهـم اتـصـال بمـيـت مـن نـسـب يـنـال
أولهـم بـنـو الـبـنين فـاعـلـمـا ثم الأبـوات تـراهـا الـعـلما
وهـكـذا الأخـوة فـى حـال هـم وهـكـذا الاعـمـام أيـضـا فـاعلموا
وهـكـذا مـا عـرفـت أنـسـابهم واتـصـلـت بـيـنهـم اعـصـابهم
وهـم لهـم جـدٌ إلـيـه الإنتهـا فيهـم فـجـل بـعـضـهـم لـه انتهـا
قـد جـاء فـى الانـذار لـلأقـارب نـصـا لمـبـعـوث لـنـا مـن غـالـب
صـرح بـالانـذار لـلـعـشـيـرة مـن أقـربـيـه صـح نـص الآيـة
أنـذر خمـسـة فـصـاروا أصـلا هـنـا فـكـانـوا غـايـة الاسـتـعـلا
وقـيـل سـتـةً هـنـاك أنـذرا كَـمـالَـهـا الـكـلُ تـراهُ ذكَـرَا
وقـيـل سـبـعـة بهـا الحـد انتهـى كـذاك قـد قـرَّر بـعـض الـفـقـهـا

وقيل لاحدّ لهذا أبدا ... ما عُرِفت أنسابهم فاستفدا
ذلك عن خير الأنام يذكر ... كمثل ما جاء بهذا الأثر
موسى بنُ عمران النبيُ المصطفىَ ... عمُّ الحسين فى حديث عرفا
وهكذا عمُّ صفية ورد ... زوج النبي جاء نقلا بسند
وهكذا هارون صح فى الخبر ... أبٌ لها قد ذكروه فى السير
حينئذ لا حدّ حيث تعرف ... اصولهم كل بها يعترف
وقيل ما لم يقطع الشرك اعلما ... والشرك قاطع تراه العلما
هذى هي الاقوال فى المقام ... يذكرها عيالم الاسلام
والخلف فى قسمة إيصا الأقرب ... قد صح عند العلماء النجب
بعض يرى فى ذلك التساوى ... وهو وجيه اذ لهم مساوى
أقارب فى نسب قد جَمَعَا ... بينهم والبُعدَ عنهم قطعا
وهو الى جمعٍ لشمل الأقرب ... يدعو ويكرمن عالى الرتب
وقيل بل يفضل الأقربُ فى ... قربٍ له على أصول السلف
الا ترى الميراث كان فضَّلا ... أقربهم بالقرب فيهم عللا
فيأخذ الأقرب كل المال ... وهو الذى صح بلا جدال
فالأخ لابن الأخ كان قد حجب ... والعم لابن العم دون ما عجب
وهكذا بقية الاقارب ... الفرع كالاصل مع الاصاحب
فتنتهى الى بعيد فاعلما ... لحكمة قد عرفتها العلما
وهذه أنفع فى اعتبار ... أهل النهى العباهل الاطهار
يُحسن مُوصِينا الى كثير ... فيدركن اكمل الاجور
وذا الذى قد أرشد القرآن ... له وذا يحبه المنان
فيأخذ الأول بالمحاصصه ... وهكذا بمنهج المناقصه
فالنصف للأول من أقاربه ... والثانى نصف الباقى بعد حاجبه
وهكذا حتى يتم العمل ... وذا الذى عليه فيه عولوا
أما الذين نظروا التساوى ... إسمُ القراباتِ رأوه حاوى
ولم يفرقوا متى الاسمُ شمل ... لهم على ذلك قد صح العمل
وقد وضعت الكل عن تحقيق ... من أدركوا مدارك التدقيق

فى شرحي المعروف بالمقاصد ... على مطالع الهدى للقاصد
سميته مقاصد الابرار ... صح على مطالع الأنوار
لشيخنا أحمدنا الخليلى ... فتى سعيد السيد النبيل
بسطت ما قال الهداة فيه ... موضّحا فى المذهب النزيه
من شاء الاطلاع فيه يجده ... والحق كلنا أخى نعتمده
والله يهدينا الى رضاه ... وليس يُرجىٰ أويك الا الله

وصية والد لأولاده

وبعد ما الايصاءُ بالأموال تم ... أوصِى بنى العز بالحال الأتم
عليكم بالعلم يا أولادى ... فانه الجمال للأمجاد
وانه عز الرجال الكمل ... والشرف السامى بأهل العمل
كونوا مع القرآن حيث كانا ... ولتتركوا فلان أو فلانا
لا ترغبوا عنه بحال أبدا ... فانه الرشد لكم يحوى الهدى
سر الإلٰه القادر المقتدر ... الواحد الفرد المليك الاكبر
أنزله إليكم من عنده ... خصكم به لنيل رشده
يقول فيه انه من عنده ... فاغتنموا بذاك أخذ عهده
يا لكم من شرف عظيم ... أتاكم من ملك كريم
مالكم لم تُقبِلوا عليه ... وتنظروا كلكم إليه
فلو أتاكم كتابُ مَلِك ... من الملوك غير وافى المسلك
أنزلتموه منكم مقاما ... أوليتموه كلكم اعظاما
لاشيء فيه غير ترحيب بكم ... فأين هذا من كتاب ربكم
جاءكم فى نفسه دليلا ... يهديكم فى قصده السبيلا
يرشدكم إلى مراشد الهدى ... ويحفظنكم من مواقع الردى
فيه جميع ما الحياة تطلب ... وماليه النفس طبعا ترغب
مهد للناس طريق الآخره ... ودلهم على الامور الوافره
حسبكم كتاب خير الخلق ... جاء به من المليك الحق
فيه جميع الخير للانام ... وغاية القصد من الانعام

تتلونه عبادةً وروحيه ... فتغنمون السيرة المرضيه
بكم تحف رحمة الجبار ... تشملكم بالليل والنهار
وتتجلى منه اسرار لها ... مقامها عند الرجال النبها
تبلغ العبد المقام الأرفعا ... ان أخلص المرء لما فيه سعى
لا تبتغوا فى غيره الخير ولا ... تستبدلوا به سواه عملا
ان تتبعوه فالى السعادةِ ... به تسيرون لأعلى غاية
لا خير فى سواه مهما كانا ... وحسبكم ان تدركوا الرضوانا
وسنة المختار فرعه العُلى ... تبين منه كل معنى مشكل
فالشمس يُستنار بالانوار ... منها فتجلو ظلمة الافكار
أوصيكم طرا بهذا فاقبلوا ... وصيتى بها جميعا فاعملوا
أني غداً أسئلكم عنها فان ... قمتم بها فانه بِرٌ حسن
وان تركتم أمرها جفيتمو ... أباكم بالعهد ما وفيتمو
لابد يوما تندمون فالزموا ... وصية الوالد إذ يدعوكم
وخالقوا الناس بخلق حسن ... واحتملوا لهم جميع المُؤن
بحسبما قدرتمو لا أكثرا ... بالمستطاع ربنا دعا الورى
ما كلف الإله فوق الطاقة ... من عمل حتى من العبادة
من انه لم يخلق الأنام ... إلا لها ألزمهم الزاما
لكنه بالمستطاع كلفا ... فلازموا الطاعة مع اهل الوفا
لا تتبعوا الأوغاد فى الأنام ... فانهم داء على الدوام
وصاحبوا الاخيار فى الرجال ... ترقوا بهم مدارج الكمال
وجانبوا اهل الفساد طرا ... ومن على هواه قد أصرا
حسبكم القرآن مجداً وشرف ... فلازموه تلزموا نهج السلف
بأمره فائتمروا وما نهى ... عنه انتهوا عنه تعيشوا فقها
لو كل أهل الارض باينوكم ... لابد يعرف النجاح لكم
تمسكوا بأحسن الأخلاق ... وحاذروا دعاية الملاق
لا تصحبوا أهل النفاق أبدا ... فانهم للدين بالطبع عِدا
ما نافقوا إلا لأجل الباطل ... فهم يميلون الى الرذايل

وسددوا الأحوال فيما بينكم ... لا يعرفن الناس يوما شينكم
سلوا الإلٰه وألِحُّوا فى الطلب ... فانه القادر ان شاء وهب
اما سواه عجزه قد ظهرا ... لا يملك العبد مصالح الورى

وصية مسلم لإخوانه المسلمين

يا أيها المسلم سر على هدى ... لا تتبع الغواة يغشاك الردى
دع أيها المسلم فعل الباطل ... وكن مع الحق بعزم كامل
لا تتبع الاهواء فهي تذهب ... بأهلها حيث يسوء المذهب
يا أيها المسلم حاذر الردى ... لا تركبن يوما سبيلا مفسدا
ان تجد الحق اتبعه واجتهد ... فى طلب الحق الى أقصى أمد
إنك عبد فى حمى مولاه ... مدبر بفعل ما يرضاه
مكلف بطاعة الجبار ... مسخر فى قبضة القهار
يراك أين كنت فى اي محل ... فاحذر يراك فى مناهج السفل
ان تجد العدل اتبعه والزم ... مناهجه على الصراط الأقوم
واصحب اهيل العلم حين تصحب ... فالدين فيهم بل وحتى الأدب
اذا ضللت أرشدوك المقصدا ... وان سألت اعلنوا لك الهدى
واحذر على الأقل ان تصغى إلى ... كل جهول يعشق المسترذلا
وسر على طرق الرشاد إن تجد ... لها دليلا وعلى الحق اعتمد
وكل مل نهاك عنه البارى ... تجنبن بالليل والنهار
قم لالاله بالهدى والرشد ... معتمداً فيه بحسن القصد
لا ترض غير الحق من كل أحد ... وجانب الوالد فيه والولد
لا طاعة لمن عصى الجبارا ... بفعله قد كسب الخسارا
إياكم والزيغ فى العقايد ... فانه من أعظم المكايد
ولازموا الصلاة فى الجماعه ... فانها أشرف كل طاعه
واخرجوا الزكاة من أموالكم ... فانها تكون فى أعمالكم
لا تتركوها فهي داء يهدم ... للدين لا يرضى لذاك المسلم
وحافظوا على صيام الشهر ... فانه قام مقام الدهر

أنعم ذو الجلال بالفضل الأتم ... عليكم اذ قال يا ذا العبد صم
أراد إكراما لهذا العبد ... اذ قال صم ترى الجميل عندى
والحج فرض لازموه ان وجب ... عليكم والخير فيه قد كتب
وجاهدوا النفس عن اقتحامها ... فى لجج الهوى إلى آثامها
سلوا الإله العفو ثم العافيه ... وتلك نعمة تروها وافيه
والامر بالمعروف ايضا وجبا ... والنهي عن نكر عليكم كتبا
ما أوجب الله على العباد ... شيئاً سدىً فى نظر الأمجاد

وصية مواطن لمواطنين

أوصيكم اهل عُمان طرا ... أن تحفظوا بركم والبحرا
لا تفتحوا الابواب للدخيل ... او تكثروا يوما من العويل
صونوا بلادكم عن الأعداء ... فانهم من أسوأ الأدواء
ان دُخِلَت عليكم الاقطارُ ... حل عليكم عند ذا البوار
وناصروا أميركم من كانا ... وحافظوا بذلك الأوطانا
كونوا مع الحق أيا كانا ... وجانبوا ما استطعتم العدوانا
أهلَ عُمانَ مِن قديم الزمن ... لم تبرحوا تواجهوا للمحن
وما تزعزعتم عن الاسلام ... ولا سلكتم مسلك اللئام
ما للشيوعية فيكم مدخل ... ما للدناءات بكم تدخل
ان الشيوعية كفر يمحق ... للدين بل وللمعالى يسحق
يسلخكم من دينكم معناها ... ملتكم يقضى على مبناها
كفر وفوق الكفر دون شك ... يا باكي الاسلام معها فابك
فتلك رِدة عن الاسلام ... جاءتكم بِالمعوّلِ الهدام
تقضى على دينكم الصحيح ... اذ وردت بالمقصد المبيح
أبعد سبعين إماماً نرجع ... الى الشيوعية فينا ترتع
أئمة ثم ملوك عظما ... سادوا البلاد وحموا فيها الحمى
ما بالنا الآن شيوعيينا ... يا خيبة المسعى الذى سعينا
ان الشيوعية إلحاد أتت ... تبث للدجل إذا ما سُمِعت

ما للشباب يتبع الدجالا ... بحربه كلفنا تعالى
حتى تقاتلون للدجال ... في خبر قد جاء باتصال
وذا هو الدجال أو مُقَدَّمُهُ ... حسب اصول النص فيه نعلمه
كونوا عباد الله اخوانا ولا ... تفرقوا في الدين يوما مِلَلا
عروتكم كلكم الاسلام ... بنوره ينكشف الظلام
اياكم لا ترتضوا الكفرانا ... فاجتنبوا ذلك أيا كانا
فالشرك والجحود مع كفر النعم ... جميعها تجلب للناس النقم
اياكم ونقمة الجبار ... فانها ترمي بكم في النَّار
بعد محمد إمام الأنبيا ... نتبع كفارا خساسا أشقيا
بعد كتاب الله عمدة الكتب ... نتبع ما الكفر لنا يوما كتب
جئتم بِصحف للضلال تنشر ... تهدم للدين معا وتكسر
انكم اعداء رافع السما ... أعداء أحمد إمام العلما
أعداء دين الله ما الداعي إلى ... ركوب مركب الضلال في الملا
يا غربة الدين بدا غريبا ... فكان في أهل الهدى حبيبا
وهكذا يعود باغتراب ... إذ يفقدن بذاك للأحباب
يا أيها المسلم فالوعد اقترب ... فاثبت على الحق ولا تخش النوب
واصبر على مُر الحياة مسلما ... حتى توافي في القيام الحكما
اعلم بان الله مولى الكل ... فقم له فينا بحكم العدل
فالله داعيك الى رضاه ... لا تبغ ما عشت رضى سواه
ان جميع الكون في يد الحكم ... يفعل فيه ما يشا كما علم
لا تنظروا أهل الهوى إن رقصوا ... في غيهم بنعم تقمصوا
سرعان ما ينزعها الجبار ... ثم المصير بعد ذاك النار
نعوذ بالله الإلٰه الباري ... من كل ما يعقبنا بالنار
قد غر أهل الجهل حلم الله ... وجهلهم بواجب الإلٰه
لم يعرفوا عن الإلٰه شيّا ... ولا دروا الغاية والمغيا
ولم يقلدوا مع الجهل الرسل ... لو قلدوهم يسلموا أمر الخطل
قد تبعوا الهوى ومن له تبع ... رمى به في النار اذ فيها سُكع

سبحان من له الامور مطلقا ... وقد دعا الخلق إلى دار البقا
لقد وُعدنا آخر الزمان ... بالنشر للالحاد والكفران
وغربة الدين كما كان بدا ... وذا أوان ذاك مع اهل الهدى
تجرى الامور فيه بالتتابع ... وتُبدِينَّ أشنع الشنايع
عَظُوا على سيرة خير الخلق ... فانها داعية للحق
وسيرة الأئمة الأبرار ... فانها واضحة المنار
أحيوا سبيل الخلفا الأخيار ... ومنهج العباهل الأطهار
اذا فعلتم انتم خير الورى ... فى عهدكم هذا سموتم مظهرا
من قام بالارشاد فى هذا الزمن ... فقد رقى أعلى المراقى يا فطن
لا تتبعوا الفساق يا اخوانى ... تابعهم يعيش فى هوان
فلا تغرنكم الأمانى ... فانها من خدع الشيطان
اياكم وصحبة الجهول ... ومن يخالف سيرة الرسول
يعيش فيكم وهو ذو تكبر ... دعوه يهوى فى مهاوى الخطر
فالكبريا لله ذى الجلال ... وهي لنا داعية الوبال
لا يتكبرن فى الاسلام ... الا فتى يعد فى اللئام
كذاك لا يسترسلن فى اللعب ... إلا أخو المجون واهي الأدب
لا تبخلن ما كنت قادراً على ... بذل فكن بالفضل تسترضى الملا
لا تجعلن عطاك منا أبدا ... تنل مع الله المنال الأسعدا
ان تخدم الله تعش كريما ... أو تخدم الدنيا تكن ملوما
عول على الحق بكل حال ... وقم بواجبات ذى الجلال
فالمسلم الموفى إمام الأمة ... وعمدة فى منهج الشريعة
والحق أنشودة كل مسلم ... فالزم سبيل الحق يوما تغنم

وصية عامة

أوصي على العموم كل مسلم ... بطاعة الله المليك الأعظم
كن أيها المسلم عبداً مخلصا ... لله لا تصغ لظالم عصىٰ
أوجدك الجبار للعبادة ... فقم بها له بأي حالة

ما خلق الله العباد أبدا ... لحاجة عز المفيض للهدى
له الكمال المطلق المحقق ... بل وله الملك الأتم المطلق
كل الملوك تحت قهر البارى ... كغيرهم فى قبضة القهار
اذا رأيتم الفساد انتشرا ... فقاوموه وأزيلوا المنكرا
فرض عليكم فى الكتاب وردا ... أو تتركوه ففسادكم بدا
حينئذ نقمة ذى الجلال ... تحل فيكم دون ما جدال
وهي لكي ينتبه الغافل لا ... اكثر فى الدنيا يراها العقلا
حتى تقوم حجة الجبار ... فتدخلون فى محيط النار
فمن يلوم جاهل قد تبعا ... هواه لا تكن له متبعا
أرسل للرسل وأنزل الكتب ... لخلقه ليعملوا بما وجب
فيبسط الرحمة من افضاله ... ويحمدوا العقبى على نواله
فهو المليك الحق لا يسئل عن ... أفعاله فما يشاء يفعلن
أعد للمعرض نارا تستعر ... وللمطيع جنة هي المقر
فسر على نهج الهدى واجتهد ... فى الصالحات داعيا للرشد
إياكم والشهوة المحرمه ... فانها بلية مقدمه
إياكم والظلم للاموال ... فانه داعية الوبال
إياكم والحسد الخسيسا ... اذ يهلك الرئيس والمرءوسا
إياكم ومورث التباغض ... فتركه من أوجب الفرائض
فبغض مسلم بغير حق ... يردى كمثل البغض للمحق
إياكم وصحبة الجهول ... فانها من مرض العقول
إياكم وصبة الأشرار ... فانها داعية للنار
إياكم والقدح فى الأعراض ... فانه من جملة الامراض
إياكم والظلم كيف كانا ... فانه قد يورث الهوانا
فلا يموت الظالم الجبار ... إلا وقد حف به الخسار
يُذله الله عيانا قبل ان ... يهلك فالذل جهارا يلبسن
يشهد بالذل له الانام ... للاعتبار حجة تقام
وذاك أمر قد قضت أحوال ... به وقد حققه الرجال

إياكم والإثما لغير ما ... كان لكم من واضح قد علما
إياكم والميل للضلال ... فانه الكفر بلا جدال
إياكم والكبرياء والبطر ... فانها تورد أهلها الخطر
إياكم القرب من الدنايا ... فانها تجلب للرزايا

الدعاء

الحمد لله الذى يجيب من ... دعاه والرجا له يبلغن
دعا إلى الدعا وفيه رغبا ... ثم اجابة الدعا قد أوجبا
فادع الإلٰه فى الذى عناكا ... دينا ودنيا تدركن ذاكا
واقطع بانه يجيب الداعى ... والشك يبطلن للمساعى
كذاك لا تعجل على الاجابه ... بل لازمن معاهد الانابه
وادع على الدوام بالالحاح ... تدرك بالدعاء للفلاح
ترى العجاب من فيوض البارى ... وتبلغن مناهج الأبرار
اصلح جميع العمل المطلوب ... واذهب إلى مقصدك المرغوب
على الالٰه ما بقيت عوّل ... وعن هداه ويك لا تشتغل
كن دائما مع الالٰه الأحد ... حلا وترحالا مجيد المقصد
واسئله غفران الذنوب أوّلا ... تنل منه المنال الأكملا
ان الذنوب تقطع الأرزاقا ... وتورثن فضله المحاقا
ولا تقل انى أرى الأوغادا ... والسفها قد بلغوا المرادا
ذلك لاستدراجهم فى الباطل ... وذاك حظ كل غر جاهل
يحاسبون عنه فى القيامه ... فيدركون أكبر الملامه
ثم يعذبون بعد ذاكا ... ومن يكون حاله كذاكا
يكسب ما حل وما قد حَرُما ... ولا يبالى لو يلاقى مأثما
يارب فاغفر لى ذنوبي طرا ... وكل ما آخرتى أضرا
واصلح الدين لنا مولانا ... وهكذا أصلح لنا دنيانا
ويسر الارزاق يا رباه ... ليس يرزن إلا الله
وابسط لنا يا رب بسطا كافى ... يغنى حياتنا على كفاف

فكثرة البسط من الملاهي ... وشاغل عن واجب الإله
يرضاه من ليس له خلاق ... غدا متى يمقته الخلاق
ان الغنى ما قد كفى ولا خفا ... لذاك قد يطمع أرباب الوفا
يارب غفران الذنوب اسئل ... فاغفر لي اللهم انت المفضل
عفوك يارباه عن أوزارى ... رحماك حل بينى وبين النار
كم لي من ذنب عظيم القدر ... وكم كسبت من عظيم الوزر
فى كل لحظة وكل آن ... أُذنِب بادر ذاك بالغفران
فى كل لحظة إلهي قدِّر ... مغفرة بها لذنبى فاغفر
لا تبق لى ذنبا إلهي تسئلُ ... عنه غداً أعلمه أو أجهل
أذنب دائما وأنت الله ... تغفر للعبد الذى أتاه
أقترف الذنوب بالأقوال ... وهكذا بأكثر الافعال
بالاعتقاد للخطا والزلل ... والسعي للباطل فاغفر خطلى
انت اذا غفرت لى طوباه ... والويل ان لم يغفر الإله
أصبح بالذنب رهين الخطر ... وليس لى إلا رضاك فاغفر
فاعف إلهى عن ذنوبى طرا ... وأولنى رضاك مستمرا
لا يُنقِص العفوُ العظيمُ ملك من ... له على عباده أو فى المنن
ولا يزيد أبدا ان منعا ... فى ملكه شيئا إذا رد الدعا
حاشاه ان يرد أي داعى ... حتى ولو قد ساءت المساعى
يجيب كل أحد ان سألا ... ويحكمن بعدله بين الملا
أدعوك يا رباه فاستجب كما ... وعدت داعيك أفض لي أنعما
هب لى يا رباه فضلا جما ... وأولنى منك الرضى الأتما
يسر ليَ اللهم ما تعسرا ... وأولنى علما وفضلا أوفرا
هب لي فضلا منك يا ذا المنن ... وزك بالاخلاص فعلى واهدنى
يارب ما عملته من باطل ... او قلته هبه بعفو شامل
خذ بى إلى رضاك فى اقوالى ... وردنى عن سيئ الأعمال
واكتب ليَ اللهم حسن العمل ... وَامْحُ إلهي موجبات الخطل
وسر بنا إلى السبيل الأقوم ... واعفو عن العبد المسيء المجرم

وارشد إلى رضاك كل جاهل ... واسلك بنا نهج الصلاح العادل
أمرت بالدعاء يارباه ... ودعوتي يسمعها الاله
يارب بلغني الرضى الجميلا ... منك وأولني به تفضيلا
وهب لي اللهم سؤلي وامنح ... عبدك والخير عليه فافتح
علمت لا قادر الا الله ... وليس يغنينا سوى رضاه
يارب فارض عن جهول وقعا ... في هوة الردى وفيها سكعا
لا منقذ له سوى الجبار ... فاحفظه من مواقع الأخطار
يارب إني موقن بأنكا ... أنت الإلٰه مالك من ملكا
كل العباد بين اصبعين ... عندك حقا ذاك دون مين
من جهلنا نظن غير الحق ... حقا اذا جئنا بعين الصدق
كل رذيلة إليها نجمح ... وفي الضلال لا نزال نسبح
لكن عفو الله فيه نطمع ... وكلنا إليه طرا نرجع
حاشاه ان يردنا بحال ... خزي وخيبة لدى السؤال
يارب هب لنا الجميل مطلقا ... منك وللرضى إلهي حققا
فلو سألنا بشراً تفضلا ... يوما علينا والجميل أسبلا
فكيف بالرب المليك الأحد ... حاشاه عن رد لكل مجتدى
يارب يارب استجب دعائي ... واكشف إلٰهي مطلق البلاء
والخير من كل النواحي أرسل ... والفضل من أي الجهات أسبل
من كان من سوء فعالي اغفر ... والحال بالفضل العميم فاستر
هذا وصلى الله ذو الجلال ... على النبي المصطفى المفضال
محمد خير الأنام طرا ... مع السلام منه مستمرا
والآل والاصحاب والأتباع ... ما أم بالدعا إليه داعي

(قال) المؤلف : بهذا اليوم تم هذا النظام والحمد لله على الكمال والتمام ، ٥ رجب سنة ١٣٩٣ هجرية بمطرح »

كان ابتداء نظمه في أبوظبي بتاريخ ١٧ رمضان المعظم سنة ١٣٩١ اذ كنت قاصدا لها في علاج لبعض الامراض وكان هذا النظم لايزال تدعوني إليه الهمة وأنا اعتقد عجزي عنه على ما أملت في نفسي فسألت الله العون والتوفيق له ولم أزل اكرر قولي بهذا البيت « داعيا الله عز وجل » :

يارب بلغني كمال النظم وأولني منه مزيد علم .

ولقد استجاب لي في ذلك فوفقني لنظمه مع عناء شديد صارعته فالحمد لله على التمام والكمال راجيا منه كما استجاب لي في نظمه ان يستجيب لي في فهم محتواه وان يجعله قاراً راسخاً في ذهني معناه وان ينفع به من طالعه وراجعه وألقى سمعه إليه انه كريم رحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

سالم بيده

انتهى نسخه في يوم ٢٢ رمضان المبارك عام سبعة وتسعين وثلثمائة بعد الألف للهجرة

بقلم العبد الفقير لله محمد بن حسن بن محسن الرمضاني بيده



